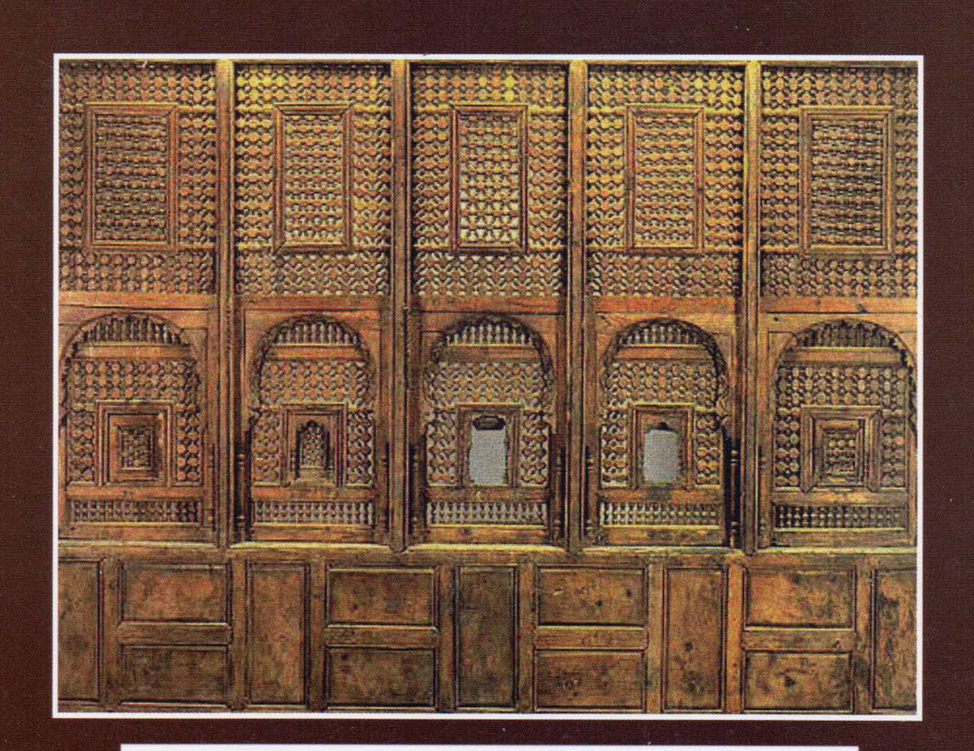


الدكتور محمد الجوادى

النوافذ المتلونة

فى كتابة التاريخ المصرى المعاصر

د. محمد صبرى السربونى - د. سيد عويس - د. عبد العظيم رمضان
محمد صدقى الجباخنجى - ميخائيل شاروبيم





النوافذ المتلونة

فى كتابة التاريخ المصرى المعاصر

يستعرض هذا الكتاب نماذج بارزة للاسهامات المتاحة في كتابة تاريخ مصر المعاصر وهي نماذج متباينة الاسلوب والمداخل ومن ثم فقد كانت متباينة المخارج والمنتوج.

ويأتي هذا التناول من خلال عدة فصول ودراسات كتبتها عن الذين أسهموا فى كتابة التاريخ وبعض دراساتهم أو كتاباتهم وقد رأيت أن أنشرها على نحو ما أعددتها للنشر منذ سنوات طويلة يمتد بعضها لأكثر من عشرين عاما.

وقد آثرت ان يكون تناولي لكل واحد من هذه النماذج مختلفا عن اسلوبي في تناول النماذج الاخري ولم اشأ أن اطبق معايير موحدة في الحكم علي الجميع ذلك أني لم أقصد مما كتبت في هذه الابواب ان اعلي من قدر احد علي آخر او علي الاخرين ولم اقصد مما كتبت ان اعلي من قدر اسلوب علي اسلوب ولا من قدر مكتوب علي مكتوب ولا من قدر منتوج علي منتوج وانما كان قصدي الاول والاهم هو اثبات ما يمكن ان ينشأ عن التباين من اثار مفيدة لاتنتهي ولا تنقضي.



6 223002 002511

النوافذ المتلونة

فى كتابة التاريخ المصرى المعاصر

الطبعة الأولى
١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م



٩٧ شارع المنتزة - ميدان ألف مسكن - مصر الجديدة
تليفون وفاكس : ٢٦٣٧٣٢٧٢ - ٢٦٣٧٤٢٧٣ - ٠١٠٠١٦٣٣٧١٨
Email: <shoroukintl@hotmail.com>
http://shoroukintl.com

د. محمد الجوادى

النوافذ المتلونة

فى كتابة التاريخ المصرى المعاصر

د. محمد صبرى السربونى . د. سيد عويس . د. عبد العظيم رمضان

محمد صدقى الجباخنجى . ميخائيل شاروبيم



البرنامج الوطنى لدار الكتب المصرية
الفهرسة أثناء النشر
(بطاقة فهرسة)
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية (إدارة الشئون الفنية)

الجوادى، محمد.
النوافذ المتلونة فى كتابة التاريخ المصرى المعاصر/ محمد الجوادى.
ط١ .ـ القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٤م.
٢٥٨ص؛ ٢٤سم.
تدمك 978-977-701-118-1
١ ـ مصر ـ تاريخ ـ مقالات ومحاضرات.
أ ـ العنوان ٩٦٢,٠٠٤

رقم الإيداع ١٥٦٤٨/ ٢٠١٤م
الترقيم الدولى I.S.B.N. 978 - 977 - 701 - 118 - 1

إهـــــداء

إلى الأخ العزيز

الأستاذ نصر هيبه

تحية وتقدير لمشوار من الحب والوفاء

محمد الجوادى

هذا الكتاب

يستعرض هذا الكتاب نماذج بارزة للاسهامات المتاحة في كتابة تاريخ مصر المعاصر ، وهي نماذج متباينة الاسلوب والمداخل ومن ثم فقد كانت متباينة المخارج والمنتوج.

ويأتي هذا التناول من خلال عدة فصول ودراسات كتبتها عن الذين أسهموا فى كتابة التاريخ، وبعض دراساتهم أو كتاباتهم، وقد رأيت أن أنشرها على نحو ما أعددتها للنشر منذ سنوات طويلة، يمتد بعضها لأكثر من عشرين عاما.

وقد آثرت ان يكون تناولي لكل واحد من هذه النماذج مختلفا عن اسلوبي في تناول النماذج الاخري ولم اشأ أن اطبق معايير موحدة في الحكم علي الجميع ذلك أني لم أقصد مما كتبت في هذه الابواب ان اعلي من قدر احد علي آخر او علي الاخرين ، ولم اقصد مما كتبت ان اعلي من قدر اسلوب علي اسلوب ، ولا من قدر مكتوب علي مكتوب ، ولا من قدر منتوج علي منتوج وانما كان قصدي الاول والاهم هو اثبات ما يمكن ان ينشأ عن التباين من اثار مفيدة لاتنتهي ولا تنقضي وهو قصد حميد لا اظن ان

احدا يقلل من اهميته ، ولا اظن ان احدا يهون من قيمة الجهد المبذول فيه.

ومن حق قلمي علي ان اقول ان ما اقدمه هنا من درس وتمحيص ونقد واستعراض ومقارنة وموازنة لا يمثل حصرا للشخصية في الاطار الذي وضعته للدلالة علي طابع النافذة او طبيعتها فهذا هو المستحيل علي وعلي من درست وعلي ما درست لكن المعني المقصود مما فعلت كان في حقيقة الامر محاولة لاستكشاف الطابع الغالب علي انتاج صاحب الشخصية ، وعلي سبيل المثال فان البعدين الاكاديمي واليساري موجودان بقوة في انتاج عبد العظيم رمضان لكن طبيعة الوعاء الصحفي الذي استوعب معظم انتاجه صبغ هذا الانتاج بما غطا علي الصفتين الاخريين ، وكذلك الحال في كتابات السربوني التي اعتمدت علي الوثيقة وعلي الوطنية لكن إشراق عباراته وفنية تقدمته للحقائق اضفت صفة نافذة الادب علي اعماله العظيمة .

وفى الدراسات التى يضمها هذا الكتاب حديث أرجو أن يكون مثمرا عن كثير من مواضع العظة والعبرة فى تاريخنا المعاصر، وهو حديث لا يقف عند وصف المحطات الكبرى، وإنما يتعداها إلى ما يجاورها من محطات صغيرة أثرت فيه وصاغت الوصول إليها بما عرفت به من سمات وملامح

كذلك فإنى لم أقف بما كتبت عند حدود الأحداث السياسية، وإنما تعديت هذا إلى بعض الأحداث الفنية والعلمية التى تصور تطور المجتمع فى اتجاهات لم تتشكل رؤيتها بعد حتى فى عقيدة الذين عاشوا الأحداث، وسجلوها، وأظهروا فهمهم لمسارها، أو نقدهم لنتائجها، وقد أردت بالباب الخاص بالأستاذ الجباخنجى أن ألفت النظر إلى أن التاريخ لا يقتصر على التاريخ السياسى، وقيام الحكومات، وسقوط وتولى الرؤساء، ومفاوضات

الاستعمار فحسب، وإنما هو يمتد ليشمل كل صور التاريخ وميادينه التى لا ينبغى أن نفرط فى العناية بها، وإلا فإننا نفقد كثيرا من بناء التاريخ العام وموضوعيته وقدرته على الإحاطة، والفهم، والتأثير

أما الدراسة الخاصة بالدكتور محمد صبرى السربونى فقد كانت، من باب الطرافة، هى إسهامى فى الندوة التى أقامتها منذ اكثر من عشر سنوات لجنة الدراسات الأدبية فى المجلس الأعلى للثقافة برياسة مقررها الدكتور صلاح فضل، وقد آثرت أن يكون موضوع هذه الدراسة ذا علاقة بالندوة من ناحية، وذا علاقة باللجنة من ناحية ثانية، وذا علاقة أهم من هذه وتلك، وهى العلاقة بتفرد السربونى فى دراساته التاريخية التى بلورت الذكاء الفرنسى المعروف فى تناول العلوم الإنسانية بطريقة تتعدد فيها الزوايا، وتتآلف، وهو ما انطبعت به دراسات السربونى التى جمعت بين ثمار الأدب والتاريخ على نحو رائع

اما الباب الثانى فيتضمن دراسة تعريفية موسعه وموثقة بالدكتور سيد عويس وانتاجة الفكر الذى تفرد وتشبع بدراسة التاريخ المصرى المعاصر وروايته وتأمله والحكم عليه من وجهة نظر اجتماعية ، او على اقل تقدير من نافذة المجتمع.

وقد تناولت منهج الدكتور عبد العظيم رمضان في دراستين يضمهما هذا الكتاب ، ومن الجدير بالذكر اني كتبت في سياقات اخري ثلاث مقالات موجزة (غير الدراستين) عن هذا العالم الجليل ، واني لادعو الله في هذه الساعة المباركة ان يظهر عن قريب الكتاب الذي يضمها بين دفتيه ، وهذه المقالات الثلاثة هي المقال الذي رثيته به في الاهرام ، ومقالان آخران عن مكانته في عصر مبارك ، ودوره الذكي والمتميز في ذلك العهد .

لكن هذا الكتاب الذي بين ايدينا يضم دراستين مهمتين عن ذلك المؤرخ

العظيم :

أما الدراسة الأولى فقد أردت بها أن أقدم للقارئ نظرة الطائر إلى الإسهام التاريخى الممتد للدكتور عبد العظيم رمضان الذى هو على سبيل اليقين أكثر أبناء جيله إسهاما فى دراسة تاريخ مصر فى القرن العشرين، وقد أبنت فى هذه الدراسة عن كثير من ملامح أسلوبه فى التاريخ، وفى التأريخ، كما تعرضت للتحولات الفكرية التى مرّ بها، وللآفاق التى امتد إليها بدراساته، وللزوايا التى تناول فيها موضوعاته

ومع أنى نقلت فى بعض من كتبى عن دراساته التاريخية معتزا ومقدرا، ومع أنى اختلفت مع كثير من آرائه، ومع أنى أثنيت على كثير من معالجاته، فقد أردت من هذه الدراسة شيئا آخر، قد يكون هو الإلماح لمكانة الرجل فى الدراسات التاريخية لوطنه، وذلك فى مقابل جوهر رثائى له فى الأهرام، الذى اتخذت له عنوانا دالا هو »عبد العظيم رمضان ومكانته فى تاريخ أمته«

وقد تناولت فى الدراسة الثانية منهج عبد العظيم رمضان فى تناول حرب أكتوبر المجيدة ، وهو منهج عمد إلى الجوانب السياسية والسيادية التى أحاطت بالحرب، وحاول تفسير بعض أحداثها ومقدماتها وآثارها، وقد التزمت الأمانة المطلقة فى عرض آرائه ومعتقداته، وإن كنت قد أعدت عرض آرائه بطريقة مختلفة تماما من حيث الشكل، والتبويب، والترتيب، هادفا إلى تقديم صورة تعجز المقالات المتتابعة عن تقديمها بهذا الوضوحوأما الدراسة الخاصة بالاستاذ الجباخنجي فقد كتبتها للمرة الأولى منذ اكثر من ربع قرن عقب صدور كتاب هذا الأستاذ الجليل ثم أعدت كتابتها فى مطلع الألفية الثالثة، ثم أعدت كتابتها للمرة الثانية لتكون بابا من أبواب هذا الكتاب المعنى، كما هو واضح من عنوانه، بعشق التاريخ المصري

ونوافذ كتابته وظنى أنه لولا عشق الأستاذ الجباخنجى وأمثاله من الفنانين النقاد في كل حضارة للتاريخ لضاعت علينا معالم تاريخ الفن فى وطننا بكل ما تهيئه له من معرفة راقية، وتذوق أمثل

وأما الدراسة الخاصة بالاستاذ شاروبيم فقد أعددتها عقب صدور تحقيق الدكتور عبد الوهاب بكر للجزء الذى لم ينشر من قبل من كتاب »الكافى «لمؤلفه ميخائيل شاروبيم، وقد أردت بها أن أبين عن جهد واحد من عشاق التاريخ الهواة الذين اعتمدت عليهم وعلى جهودهم الدراسات التاريخية المعاصرة، وقد أعدت قراءة تاريخ الرجل وكتابته التاريخية على ضوء ما أصبح متاحا لنا من حقائق تكشفت بمضى الزمن، وتكشفت أيضا بالقدرة على التأمل الهادئ لمسار الأحداث

وكلي امل ان يسهم هذا العمل المتواضع في فتح الاعين علي تاريخنا وعلي كتابتنا للتاريخ علي حد سواء ، وان يزيد ابناء الوطن معرفة بالوطن وبتاريخه وادبياته التاريخية

وكلى أمل ايضا أن يسهم هذا الكتاب ايضا فى تنمية وعينا بمؤرخينا، وبتنمية وعينا بدراسة التاريخ وفهمه ونقده

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يجعل عملى هذا خالصا لوجهه، وإن كنت أعلم عن نفسى أنى لا أخلو من الرياء فى كل ما أفعل

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يهدينى سواءالسبيل، وأن يرزقنى العفاف والغنى، والبر والتقى، والفضل والهدى، والسعد والرضا، وأن ينعم علىّ بروح طالب العلم، وقلب الطفل الكبير، وإيمان العجائز، ويقين الموحدين، وشك الأطباء، وتساؤلات الباحثين،

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يمتعنى بسمعى وبصرى وقوتى ما حييت، وأن يحفظ علىّ عقلى وذاكرتى، وأن يجعل كل ذلك الوارث منى

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يذهب عنى ما أشكو من ألم و وصب وقلق،وأن يحسن ختامى ، وأن يجعل خير عمرى آخره، وخير عملى خواتمه، وخير أيامى يوم ألقاه

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يعيننى على نفسى وأن يكفينى شرها، وشر الناس، وأن يوفقنى لأن أتم ما بدأت، وأن ينفعنى بما علمنى، وأن يعلمنى ما ينفعنى ، وأن يمكننى من القيام بحق شكره وحمده وعبادته فهو وحده الذى منحنى العقل، والمعرفة، والمنطق، والفكر، والذاكرة، والصحة، والوقت، والقدرة، والجهد، والمال، والقبول وهو جلّ جلاله الذى هدانى، ووفقنى، وأكرمنى، ونعّمنى، وحبب فىّ خلقَه، وهو وحده القادر على أن يتجاوز عن سيئاتى وهى - بالطبع وبالتأكيد - كثيرة ومتواترة ومتنامية فله سبحانه وتعالى - وحده - الحمد، والشكر، والثناء الحسن الجميل

د.محمد الجوادى

الباب الأول

من نافذة الأدب

د. محمد صبرى السربونى

(١)

كان الدكتور محمد صبرى من أبرز المفكرين المصريين الذين جمعوا التفوق فى الأدب والتاريخ معاً، وقد تميز بقدرات نقدية عالية، وبكتابات تاريخية رائعة، وقد كان أول مصرى ينال درجة دكتوراه الدولة من جامعة السوربون فى باريس (١٩٢٤) وقد عاد بعدها إلى مصر حيث عمل بالتدريس فى مدرسة المعلمين العليا، ثم فى الجامعة المصرية، كما عمل كذلك استاذاً للتاريخ فى دار العلوم، كما انتدب لبعض الوظائف المهمة، فكان مديراً للمطبوعات، قبل هذا كان السربونى قد انتدب (١٩٣٩) للعمل مديراً للبعثة التعليمية المصرية فى جينيف، واختير ليكون أول عميد لمعهد المكتبات والوثائق عند انشائه فى كلية الآداب بجامعة القاهرة، وهو المعهد الذى تحول بعد هذا إلى قسم للمكتبات، ويبدو أن تعيين السربونى مديراً لهذا

المعهد المبتكر فى ذلك الوقت كان بمثابة تصرف ذكى أو عبقرى من وزير المعارف الوفدى الدكتور طه حسين لاستغلال جهد السربونى وطاقته بعد أن تخطاه الدكتور السنهورى فى التعيين كمدير عام لدار الكتب ١٩٤٦ حين خلت هذه الوظيفة وكان السربونى فى ذلك الوقت نائبا لمدير دار الكتب.

ولم يطل العهد بالسربونى فى منصبه كعميد لمعهد الوثائق والمكتبات فى جامعة القاهرة إذ كان واحداً من الذين أخرجتهم الثورة من مناصبهم فى بداية عهدها تحت شعار التطهير.

(٢)

لم يكن السربونى فى بداية حياته متفوقا فى دراسته وقد حصل على شهادة البكالوريا من المنازل (١٩١٣) فى سن كبيرة، لكنه أعقب حصوله على البكالوريا بالسفر إلى فرنسا (١٩١٣) ثم (١٩١٤)، وقد حصل بعد أربع سنوات على درجة الليسانس، ثم استأنف دراسته حتى حصل على درجة دكتوراه الدولة، التى كان هو أول مَنْ نالها من السربون، وقد داوم على الاعتزاز بهذا المجد حتى أطلق على نفسه ذلك الاسم الذى عرف به وهو السربونى، وكان فى هذا الخلق مقتديا بعلمائنا الأولين الذين كانوا يسمون أنفسهم بالأزهرى.

للسربونى من الكتابات الأدبية سلسلة كتب عن الشعراء بدأها بكتابه «شعراء العصر» وقد نشره فى شبابه وصدر الجزء الأول منه ١٩١٠ بمقدمة للأديب الكبير مصطفى لطفى المنفلوطى ثم صدر الجزء الثانى بمقدمة للشاعر العراقى الكبير جميل صدقى الزهاوى، ثم أصدر كتباً أخرى عن «محمود سامى البارودى» و«إسماعيل صبرى» وفيما بعد أصدر سلسلة كتب مهمة عن الشعر والشعراء، كان أولها كتابه «أمرؤ القيس» (١٩٤٤)، وثانيها

«الشعر الجاهلى: خصائصه وأعلامه» وثالثها «ذو الرمة» (١٩٤٦) ورابعها «أبو عبادة النجدى» (١٩٤٦).

وإلى محمد صبرى يعود الفضل فى نشر مجموعة كبيرة من شعر أمير الشعراء أحمد شوقى لم تكن قد نشرت فى ديوان شوقى عند طبعه، وقد نشرها باسم «الشوقيات المجهولة»، وقد تولت مطبعة دار الكتب طباعة هذا الكتاب أكثر من مرة.

وله أيضا كتاب عن الشاعر خليل مطران بعنوان: «خليل مطران.. أروع ما كتب» (١٩٦٠).

وبالإضافة إلى هذه الدراسات القيمة عن الشعراء نشر السربونى كتاباً بعنوان «أدب وتاريخ» وكتابا آخر بعنوان «ذكرى الماضى» وقد ضمنه مجموعة من مقالاته التى كتبها ونشرها فى صباه.

(٣)

أما دراساته التاريخية، التى لا تزال تحظى بقيمة كبيرة فقد بدأها بحماس وطنى عندما شارك بجهده فى الثورة المصرية (١٩١٩) وعمل على مساعدة الوفد المصرى فى فرساى بكتاباته التى تميزت بالقدرة البيانية فضلا عن الإحاطة التاريخية وقد ألف فى هذه الفترة كتابا من جزأين بعنوان «الثورة المصرية» وقد صدر الجزء الأول فى ١٩١٩ والثانى فى ١٩٢١، كما نشر كتابا ثالثا بعنوان «المسألة المصرية». أما رسالته للدكتوراه فكانت بعنوان «نشأة الروح القومية فى مصر».

وفيما بعد بذل السربونى جهده لتأليف مرجعيه الضخمين: «الامبراطورية المصرية فى عهد محمد على والمسألة الشرقية»

و«الامبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل والتدخل الإنجليزى الفرنسى»، كذلك نشر كتابا آخر عن السودان المصرى (١٨٢١ ـ ١٨٩٨) ثم كتابه «الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر» وقد نشره عام ١٩٤٨، وكتابا آخر عن مصر فى إفريقيا الشمالية، وفى ١٩٢٤ نشر كتابه عن «الثورة العرابية فى مصر».

ولمحمد صبرى السربونى بالإضافة إلى هذا دراسات تاريخية متميزة فى موضوعات خارج نطاق تاريخ مصر بمعناه الواسع، منها «تاريخ الحركة الاستقلالية فى إيطاليا»، وفى ١٩٢٢ نشر كتابه عن «الثورة الإيطالية»، وفى ١٩٢٧ نشر كتابه عن «الثورة الفرنسية ونابليون» وفى ١٩٢٧ أيضا نشر فصلاً مهما عن «الثورة الأمريكية».

وفى هذه المجموعة من الكتب اجتمعت الوطنية المتدفقة بالبحث العلمى الأصيل وظهر نموذج نادر للمؤرخ الوطنى الذى يملأ الحماس قلبه مع عقل ذكى قادر على إثبات أطروحاته، وأسلوب علمى.

وقد تفوق محمد صبرى فى كتبه التاريخية وما تضمنته من دراسات بفضل موهبته العالية وقدراته المتميزة.

وكما كان السربونى أول مَنْ تناول التاريخ وكتبه بأسلوب علمى ووطنى، فإنه كان من أوائل الذين اعتمدوا على الوثائق فى كتابة التاريخ، وفى إعادة كتابته.

وقد تمكن من دراسة وثائق قصر عابدين مستعينا بأحد أصدقائه الذين يعرفون التركية، وبالإضافة إلى هذا فقد تفرغ لفترات طويلة للبحث فى مكتبات العواصم الأوروبية.

(٤)

والحق أن التاريخ والأدب قد خدم بعضهما البعض فى دراسات السربونى

وبحوثه، ولاشك أن دراساته الأدبية تحفل بتوظيف جيد للتاريخ والدراسات التاريخية مما مكنه من توسيع مدارك البحث وضبط أساليبه كما أن دراساته التاريخية قد حفلت بالروح المتحمسة التى منحتها حرارة الوجدان إضافة إلى دقة العلم وسعة الاطلاع.

وبالإضافة إلى هذا كله فقد كان السربونى شاعراً، وقد نشرت له الأهرام فى شبابه قصيدة وطنية فى أثناء الحرب الإيطالية على ليبيا، ونسبت القصيدة من باب الخطأ إلى الشاعر الكبير إسماعيل صبرى باشا. ومن الطريف أن جامعى ديوان إسماعيل صبرى قد أثبتوا القصيدة فى الديوان، ولاتزال فى الديوان حتى الآن مع أن الأهرام صححت الخطأ فى وقتها.

وقد كان السربونى على الدوام قريباً من الحركة الوطنية وعلى نحو ما أفاد سعد زغلول من موهبة محمد صبرى السربونى فقد أفاد منه النقراشى باشا فى ١٩٤٧ وكلفه بوضع دراسة عن السودان، ومن حسن الحظ أن خروجه فى التطهير لم يزرع فى نفسه المرارة تجاه حكم الثورة بل إنه فى عهد الثورة وعقب تأميم قناة السويس نشر عام ١٩٥٧ كتابه المهم «أسرار قضية التدويل واتفاقية ١٨٨٨، وفى العام التالى (١٩٥٨) نشر كتابه «فضيحة السويس».

(٥)

ولست أخالنى مبالغا إذا وصفت هذا الرجل بأنه المؤرخ الوطنى، فقد بدأت علاقة محمد صبرى السربونى بتاريخ بلاده من خلال الوطنية واستمرت هذه العلاقة وتدعمت بفضل الوطنية وحدها، أو بفضل الوطنية فى المقام الأوفى أو الأول على أقل تقدير، ولا يمكن القول بأن مؤثراً آخر

قد أثر فى توجهات السريونى التاريخية بنفس القوة التى أثرت به روح الوطنية فى هذه التوجهات، وما تحقق بفضل دأب صاحبها من إنجازات.

والحق أننا نرى صبرى السريونى منذ مرحلة مبكرة من حياته، وقد التفت إلى الأهمية التى تكسبها القضية الوطنية من دراسة التاريخ ووثائقه وتفصيلاته، ونحن نراه فى أثناء عمله مع سعد زغلول كسكرتير للوفد المصرى فى باريس يطرح على سعد باشا هذه الرؤية ويستحثه على الإفادة منها ويكون رد الزعيم الوطنى عليه دافعاً له أن يمضى بخطوات حثيثة فى طريقه العلمى الحافل بالإنجازات فى كتابة التاريخ واكتشافه.

نرى الحماس وقد دفع السريونى إلى إنجاز الجزء الأول من كتابه «الثورة المصرية» باللغة الفرنسية وقد رأى أن خير مَنْ يقدم لهذا الكتاب هو أستاذ فرنسى متخصص فى الثورة الفرنسية وهكذا طلب إلى أستاذه أولار أن يقدم له كتابه، وقد قدمه بالفعل، وهكذا صدر كتابه الذى يتحدث عن أحداث الحركة الوطنية فى مصر عام ١٩١٩ على أنها ثورة فى الوقت الذى لم يكن هذا المصطلح قد استقر فى الحديث التاريخى عنها وربما لم يكن قد بدأ استعماله فى هذا المجال.

(٦)

على أن القيمة الفكرية لعمل السريونى المبكر عن الثورة المصرية لا تقتصر على هذا الإنجاز المبكر فى التعريف بالثورة فحسب بل تكشف لنا أيضاً عن «حسن التصرف» الذى لا يصدر إلا عن العلماء المقدرين لقيمة الحدث، ذلك أن السريونى نشر فى كتابه بعض صور الفظائع التى ارتكبها الإنجليز مع الوطنيين المصريين فى الوقت الذى كان «الوفد» نفسه متحفظاً تجاه هذا النشر لأسباب معنوية تتصل بالخوف من خذلان حركة الثورة أو

بث الرعب فى نفوس أصحابها من فظاعة هذا الجرائم الموجهة ضد الوطنيين، لكن الرؤية العلمية للسربونى كانت تدرك أن هناك آثاراً أخرى لا تقل أهمية وهى تصوير الحركة الوطنية على حقيقتها، وتصوير معاناتها من فظائع الاحتلال، وتصوير البريطانيين فى صورتهم الحقيقية التى تكشف أكاذيبهم وتصويرهم لأنفسهم على أنهم - على سبيل المثال - يحاربون الفوضى فحسب!!

(٧)

ونحن نلاحظ أن مفهوم التاريخ فى أعمال الدكتور محمد صبرى السربونى قد انصبغ تبعاً لاهتمامه الحفىّ بالثورة المصرية ليدفعه دفعاً إلى أن يكون مؤرخ الثورات، ولم يكن السربونى فى تأريخه للثورات منطلقا من نزعة راديكالية أو أيدولوجية بقدر ما كان منطلقاً من نزعة وطنية ترى الثورة على المستعمر أو على ظلم الحكم الجائر بمثابة الباب الوحيد لتحقيق الأمانى الوطنية أو القومية المشروعة، وبالإضافة إلى هذا فقد كان السربونى بما تعلم من منهج علمى وطرائق بحث معنياً بتسجيل أوجه الشبه ومواطن العبرة فى تاريخ الثورات التى أرخ لها، وكأنه كان يقدم من خلال ما يكتبه خدمة علمية وطنية لثورة بلاده وأبناء وطنه، والمتأمل فى إنتاج السربونى فى العشرينيات يراه وقد أنجز طائفة مهمة من الدراسات العلمية القيمة عن الثورات الشهيرة، ففى ١٩٢٢ نشر كتابه عن «الثورة الإيطالية» وفى ١٩٢٤ نشر كتابه عن «الثورة العرابية فى مصر» وفى ١٩٢٧نشر كتابه عن «الثورة الفرنسية ونابليون» وفى ١٩٢٧ أيضا نشر فصلاً مهما عن «الثورة الأمريكية».

ولم تكن الخدمة العلمية أو الفكرية التى قدمها السربونى لأبناء وطنه هى كل ما تغياه من كتابته لتاريخ الثورات، لكنه استهدف هدفين آخرين لا يقلان أهمية، أولهما معنوى يتمثل فى إذكاء الشعور بالثقة فى النفس حين

يرى القارئ أن الثورات المختلفة تنتهى إلى نجاح، وثانيهما نفسى يستهدف تحليل وتفنيد الرؤية العقلية المضادة التى تصور الصراع بين الثائرين والمحتلين صراعاً بين قوى غير متكافئة، بينما تغفل الإشارة الواجبة إلى أثر «الإرادة» فى تحقيق الانتصار..

ونحن نرى هذا المعنى الأخير واضحاً ومتجلياً من خلال الاستشهادات والاقتباسات التى كان السربونى يحرص على إيرادها فى نصوصه كما كان يحرص على تكرارها فى دراساته، وذلك من قبيل قوله هو نفسه:

«مضى الزمن الذى يعيش فيه المحتل قرير العين منعم البال وسط شعب يريد أن يعيش حراً».

أو من قبيل استشهاده يقول ما تزينى:

«إن الطريق الوحيد إلى الانتصار هو طريق التضحية والثبات فى التضحية».

(٨)

ونأتى إلى جانب مهم من إنجازات السربونى التاريخية الوطنية، ذلك أن هذا الرجل كان أول مَنْ أتاح نصا علميا مدرسياً يوضح وجهة النظر فى الثورة العرابية على نحو خالٍ من تصوير هذه الثورة على أنها حركة خاطئة لا تستحق إلا الطعن والتجريح، وقد أورد السربونى رؤيته للثورة العرابية كثورة فى كتابه «تاريخ مصر الحديث من محمد على إلى اليوم» الذى أصدره عام ١٩٢٦، وقد عرف هذا الكتاب على أنه تلخيص لرسالة دكتوراه الدولة التى قدم السربونى أطروحتها للسوربون ونال عنها درجته العلمية بتفوق.

ومن الإنصاف أن نشير بفخر إلى حقيقة أن مصر الليبرالية فى ظل حكم الملك فؤاد كانت قادرة على أن تقرر فى مدارس الحكومة كتاباً ككتاب

السربونى ينظر إلى الحركة العرابية على أنها ثورة ذات إيجابيات، وذات مبررات أيضاً.

ونحن نرى السربونى يؤمن إيمانا كبيراً بالتاريخ ويعول عليه، ويرى أن التاريخ كفيل بما لا تتكفل به السياسة أو الأداء السياسى، ومن مأثوراته فى هذا الميدان قوله:

«إذا كنا قد ضللنا فالتاريخ لن يضل».

وكأنه يريد أن يقول إن التاريخ كفيل بالوصول إلى الحق إذا لم تسعفنا أدواتنا الأخرى من أجل الوصول إليه.

(٩)

ونحن نلاحظ أن السربونى كان ميالا إلى الانتصار للفكرة الوطنية بعيداً عن الحزبية، وعلى الرغم من عمله المبكر مع الزعيم سعد زغلول فإنه آثر فى مرحلة مبكرة أن يعبر عن رأيه المعتقد فى ضرورة توحد الأمة فى مطالبتها بأهدافها، وتبدو هذه النقطة غريبة على مفكر عاش فى وسط الليبرالية الفرنسية التى كانت تقوم على فكرة الحزبية، ولا تمانع فى أن يكون هناك أكثر من رأى بينما الجماهير تبحث عن الصواب فيما بينها، وأن يكون هناك أكثر من تجمع يتنافس على الوصول إلى السلطة ويتبادل السلطة، لكن السربونى فى ظل عاطفة وطنية جياشة كان يرى ضرورة توحد الأمة من أجل تحقيق أهدافها الوطنية، وكان منزعجاً إلى أبعد حدود الانزعاج من انقسام الأمة المصرية إلى سعديين وعدليين، ونراه فى مقال له فى الأهرام ١٤ إبريل ١٩٢٢ ينادى بهذا المعنى فى إطار إيمان يقينى بأهمية التمسك بالحكمة والثبات، وهنا نذكر للأستاذ أحمد حسين الطماوى الفضل فى بعث مقال الدكتور محمد صبرى السربونى ونشر بعض فقراته

فى كتابه عن سيرة صديقه العظيم، ومن هذه الفقرات التى نشرها الأستاذ الطماوى من مقال الدكتور صبرى السربونى ننقل للقارئ قول السربونى:

«لقد تطورت الحركة واتسعت الهوة بين الأحزاب مع أن المبدأ واحد والبرنامج واحد وأصبحت السياسة الحزبية متغلبة على الفريقين وأصبحنا لا نسمع إلا جلبة وضوضاء فصارت الحركة بفضلهما كطاحونة الهواء تجعجع ولا تجد ما تطحنه».

«نحن بحاجة إلى حزب يوفق بين السعديين والعدليين أو يضم ذوى العقل الراجح والرزانة فيهما، نابذا العناصر التى لا وزن لها فى الجانبين والتى كانت حركة الانقسام سببا فى ظهورها، متجنبا السياسة الحزبية التى كادت تقتل الحركة فى العهد الأخير».

«نحن بحاجة إلى حزب يعمل على إيجاد مبدأ التعاون بين الأمة والحكومة، حزب يصلح الحكومة ويستخدمها كآلة لتحقيق الاصطلاحات وإدخال الثورة فى سياسة عملية سياسة تعمير وبناء».

(١٠)

ومن الإنصاف أن نشير أيضا إلى أن الحمية الوطنية كانت هى التى دفعت صبرى السربونى إلى التصدى لكتابة تاريخ مصر فى القرن التاسع عشر حين أحس أن تكليف الملك فؤاد لمجموعة من المؤرخين الأوربيين بكتابة هذا التاريخ (وكان فى مقدمة هؤلاء المؤرخ الفرنسى المعروف هانوتو) ربما لا يثمر ما يتمناه المثقف الوطنى لتاريخ بلاده، وقد أدرك السربونى أن تفوقه فى هذه المهمة لن يتحقق من دون أن يتحقق له تميز واضح فى أدواته.

ومن العجيب أن روحه الوطنية كانت حاضرة أيضاً فى اختياره لهذه الأدوات، فإذا به ينصرف بتوفيق عجيب إلى محاولة الإفادة من الوثائق

الموجودة فى مصر وبالتحديد فى قصر عابدين وفى دار الكتب والوثائق بالقلعة، وعند ذاك واجهته صعوبة مبدئية تمثلت فى أن وثائق قصر عابدين كانت مكتوبة باللغة التركية، ولم يقف الدكتور محمد صبرى السربونى عند هذه الصعوبة كثيراً فقد استعان بصديقه سامى السراج لترجمة هذه الوثائق، التى أفادته فى بحثه إفادة قصوى، وجعلته ينجو من أسر الرؤية الضيقة، كما جعلته يتمتع بقدرة فائقة على رؤية رحبة انعكست بصورة مباشرة فيما أنجز من أعمال تاريخية قيمة عن هذه الفترة وهى أعمال تتمتع بكل الصفات والسمات العلمية وتزيد عليها بعداً لا يمكن إنكاره، وهى أنها أعمال علمية وطنية.. صادرة عن روح وطنية، ومستهدفة أيضا روحاً وطنية.

(١١)

وربما كنت فى حاجة إلى أن أضرب المثل على تميز الرؤية التاريخية لمحمد صبرى السربونى، ولعلى ألجأ إلى نموذج واضح لهذه الرؤية من خلال حديثه المشهور عن الحدود الامبراطورية لمصر فى أفريقيا، وقد تبلورت هذه الرؤية بوضوح شديد فى كتابه «مصر فى أفريقيا الشمالية.. هرر و زيلع وبربرة» وهذا الكتاب فى حقيقة الأمر مأخوذ من كتابه الأكبر «تاريخ الامبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل».

وفى هذا الكتاب مجموعة من الرؤى التاريخية الجديرة بالفهم والتقدير، فقد أبان السربونى فيه عن دور مصر فى نشر الحضارة ومحاربة الفوضى والبدع فى هذه البلاد، فقد حارب رؤوف باشا فاتح هرر الأمية فى قبائل عيسى الصومالية ببث تعاليم الإسلام الصحيحة، وبين السربونى ما قام به المصريون من تعبيد الطرق وإنشاء محطات مزودة بالماء، وإقامة الصناعات

الخفيفة، وكان الحاكم المصرى وكبار الموظفين المصريين يرتدون ملابس مصنوعة، ويسيرون فى المدينة ليقتدى بها السكان فيلبسون الملابس المفصلة بدلا من الأثواب أو الشقق التى كانوا يتلفعون بها، وحارب المصريون تعاطى البوظة وغيرها من المخدرات التى كانت تفتك بالجهاز العصبى، وأوجد الحاكم المصرى نظام القضاء، وطارد المتطببين والمشعوذين، وقد أوجد المصريون لأول مرة فى هرر إدارة منظمة وبوليس وجيش وجمرك وقوانين ولوائح، وحتم المصريون إعلان الزواج وتسجيل عقود البيع الخاصة بالعقار والبيوت والبساتين، وأنشئت مصلحة الصحة، ومستشفى كبير. وصدرت أوامر تنص على عدم خروج أى جثة من أبواب المدينة دون إعلان السلطات المختصة» وبين السريونى على وجه الدقة والتفصيل كيف عمل المصريون على تحضير البدو الرحل، وتعليمهم الزراعة والاستقرار، كما تم اكتشاف المناطق الواقعة بين زيلع وهرر، وبين تاجورا وبحيرة أوسا، ومناطق نهر الجب وتسمايو، وقد وضعت الخرائط الدقيقة لتلك الأماكن.

وقد زود السريونى كتابه هذا بمجموعة من الصور التى أانت عن حجم العمران الذى شيده المصريون، وأثبت أن العمران المصرى فى هرر وزيلع وبربرة تفوق على العمران المصرى الأوروبى فى السودان رغم قصر مدة حكم المصريين لأفريقيا الشرقية، وطول أمد الحكم المصرى الأوروبى المشترك للسودان، ذلك أن ما فعلته مصر فى هذه الأقطار، فى نظر السريونى لم يبق على السطح بل ذهب إلى الأعماق، وهكذا تعمق الدكتور صبرى فى دراسة تلك البيئات مقارناً بين ما كان عليه السكان قبل الفتح المصرى، وما صاروا إليه أثناءه.

(١٢)

وقد عضّد السريونى حديثه عن دور مصر الحضارى فى شرق أفريقيا بما نقله من أقوال الأوروبيين مثل بوليشكا، وانطوان سيكى، وبريكيتى، وهلد

برانت، كما أثبت فى كتابه نصوص وثائق رسمية لممثلى أوربا فى الشرق سجلوا فيها ما أحدثه الحكم المصرى وكان من هؤلاء جيمس بلير ممثل إنجلترا فى عدن، وفيران قنصل فرنسا.

وقد اعتمد السربونى فى هذه الدراسة على مستندات سراى عابدين المحفوظة، ووثائق وزارة الخارجية البريطانية المكتوبة والمخطوطة، وعلى كتب أوربية كثيرة مثل كتاب ريتشارد بوتون: «الخطوات الأولى فى أفريقيا الشرقية» وكتاب رالف: «الصومال الإنجليزى» وكتاب جيمس: «غير المعلوم فى القرن الإفريقى».

ويروى الأستاذ أحمد حسين الطماوى أنه فى حديث له مع الدكتور صبرى السربونى قال له المؤرخ الكبير: إنه من المعروف أن الحزب الوطنى كان دائما يطالب بهرر وزيلع وبربرة، ولكنه (أى الحزب الوطنى) كان يجهل كل شىء عن هذه البلاد، والدليل على ذلك أنه لم يكن موجودا فى ذلك الوقت أية كتابة تاريخية لهاتيك البلاد مجتمعة فى المصادر العربية جميعا والمصادر الإفرنجية باستثناء هرر التى كتب عنها الألمان والطليان فى بعض أبحاثهم. ويستطرد السربونى قائلا: «ولكنى على أية حال لم أتمكن من استكمال دراستى إلا بعد استقراء السجلات الفرنسية والإنجليزية القديمة».

(١٣)

وقد ظل السربونى على اعتقاده فيما يتعلق بأهمية وحيوية وحضارية الدور المصرى فى أفريقيا حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد ضمن رؤيته هذه مذكرته الشهيرة التى أعدها بتكليف من النقراشى باشا رئيس الوزراء والتى تضمنها كتابه «الأمبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر» وقد بيّن السربونى فى هذا العمل التاريخى الضخم الصلات القديمة

بين مصر والسودان، وأثبت بالأدلة الجغرافية أن السودان إمبراطورية كبرى امتدت حدودها شرقا إلى البحر الأحمر والمحيط الهندى بضم الصومال وهرر إليه، ثم اتسعت حدوده الجنوبية لتشمل منابع النيل عند خط الإستواء، وأوضح كيف تآمرت الدول الأجنبية مثل إيطاليا وفرنسا وإنجلترا وبلجيكا على تقسيم هذه الإمبراطورية المترامية الأطراف والأصقاع. وذلك على نحو ما نعرف من تاريخنا الحديث.

وقد حرص السربونى على أن يكرر، فى هذه المذكرة التى أعدها بناء على طلب النقراشى باشا والتى نشرت فى كتاب، فكرة أن مصر كانت أقدر من الإنجليز والأوربيين على نشر الحضارة والتمدن فى السودان والملحقات، وأن أساس هذه المدنية يتمثل فى اللغة والدين والعروبة، وفى هذا يرد السربونى على تنديد الإنجليز بالحكم المصرى للسودان، مشيداً بالحضارة المصرية فى هذه الأقطار، وهى الفكرة التى أشرنا إلى اهتمامه بإثباتها من قبل، معدداً الإصلاحات الكثيرة فى العمران والتجارة والزراعة والصناعة، ومشيرا إلى حقيقة دور العرب الذين كانوا يفدون من زنجبار ومونبسه إلى وسط أفريقيا للتجارة ونشر الحضارة، وكيف كان الإنجليز يقاومونهم، ويتهمونهم زورا بالنخاسة.

(١٤)

ومما يذكر للسربونى أنه تمكن من تعرية شخصية غردون الذى كان يتخفى تحت ستار عدو الرقيق، وكان السربونى يجهر برأيه فى أن أوربا كانت ترفع شعار محاربة تجارة الرقيق لتبسط نفوذها، وتشتت النفوذ العربى،

وقد أثبت السربونى بأدلة علمية «أن الأوروبيين هم أول من اتجر

بالرقيق فى أفريقيا، وأن هذه التجارة فى عهدهم كانت صحيفة سوداء فى تاريخ البشر» ويدلل على هذا الاستنتاج أو الادعاء بنصوص أوردها من الكتب التى وضعها الإنجليز والفرنسيون أنفسهم.

وقد دافع السريونى عن الحكم المصرى للسودان وقد وضح مدى الفساد السياسى فى ظل الحكم المشترك، وكيف كان البريطانيون والأوربيون يعملون على فصل السودان عن مصر، بل فصل جنوب السودان عن شماله.

(١٥)

كان الدكتور محمد صبرى السربونى فى كل مؤلفاته حريصاً على أن يصحح المعلومات التاريخية الخاطئة التى استقرت فى الكتب الأخرى، وهو يشير إلى أخطاء نعوم شقير فى كتابه «تاريخ السودان» وهو يشير إلى النقص الكبير فى الخرائط التى وضعها أركان حرب الجيش المصرى فى عام ١٨٧٨، والخريطة التى نشرها الدكتور أبت Abbate عن الاستكشافات الجغرافية فى عصر إسماعيل، ويصحح بعض ما جاء فى كتاب إسماعيل سرهنك «حقائق الأخبار فى تاريخ دول البحار» ويخالفه فى رأيه فى بيكر، وهو لا يراه إلا مخادعاً.

(١٦)

وقد استمر الدكتور محمد صبرى السربونى على عقيدته فيما يتعلق بالسودان حتى ما بعد إعلان استقلال السودان عن مصر وحين عرض فى القاهرة فيلم «الخرطوم» عام ١٩٦٥، وكان فى حقيقته فيلما دعائيا للدور البريطانى فى السودان، بادر السربونى إلى نشر مقال بجريدة الجمهورية فى ٢٣سبتمبر١٩٦٥، وقد أوضح السربونى فى مقاله عناصر التدليس التى يحتويها الفيلم، وقد لفت السربونى النظر إلى سخف صناع الفيلم حين

أسندوا إلى ممثل مصرى القيام بدور الزبير باشا فى صورة تاجر رقيق حقير ذليل يلبس العمامة والكولا، ويقوم بدوره ممثل قصير القامة ذليل مع أن جميع صور الزبير التى نشرت له ومنها الصورة التى نشرها سلاطين باشا فى كتابه «النار والحديد فى السودان» تنم فيها ملامحه وهيئته عن الذكاء والإرادة والأبهة والسلطان» وأورد السربونى بعد هذا بعض ما أثبته من قبل من حقائق تاريخية بلغت الغاية فى الدقة والعمق عن دور العرب الحضارى فى السودان وتنجانيقا وزنزبار والكونغو، ورسم شخصية الزبير الذى كان تاجرا للعاج، وأن غردون كان فى الواقع هو الذى شجع تجارة الرقيق وليس الزبير، وأخيرا ختم مقاله بقوله:

«إن غردون قد تسبب الإنجليز فى قتله ولم ينجدوه سنة ١٨٨٥ لأنه كان يتردد فى تنفيذ السياسة الإنجليزية، وترك السودان للفوضى، وقد استغل الإنجليز موته للانتقام له وتأكيد حقوقهم فى السودان. وتساءل السربونى: فهل يريد الإنجليز اليوم إعادة تمثيل الرواية والإشادة ببطولة غردون عدو الرقيق؟ وهى رواية مخزية يمثلها من جديد القاتل على حساب القتيل والحقيقة التاريخية».

وقد كان من نتائج نشر مقال السربونى أن توقف عرض الفيلم فى مصر والسودان وأقطار عربية أخرى.

(١٧)

ثمة جانب آخر مهم فى قيمة السربونى كمؤرخ، وهو حقيقة مذهبه فى الاعتماد على الوثائق، ذلك أن هذا الرجل الذى اشتهر بقدرة فائقة على إفادة التاريخ من الوثائق، والذى كان من أوائل المؤرخين اعتمادا على الوثائق، لم يكن عبدا للوثيقة، ولم يكن يرى أن الوثيقة تمثل بداية لكتابة التاريخ

ولكنه كان، وربما كان هذا بحكم وطنيته التى جعلناها محور حديثنا عنه، منتبها إلى حقيقة مهمة، وهى أن دراسة الوثيقة تأتى فى مرحلة لاحقة لدراسة المؤرخ للموضوع الذى يتناوله وهو يصرح بهذا المعنى فى وضوح شديد فى مقال له فى مجلة بناء الوطن ويقول:

«إن الجرى وراء الوثائق الجديدة لا معنى له، ما لم يسبق ذلك قراءة المراجع المتعلقة بالموضوع الذى يدرسه المؤرخ، لأنه يكون قد سبر غور قضيته وعرف نقاط الغموض فيها».

....

ومع ما يمكن لنا أن ندركه بسهولة من أن هذا الأسلوب كفيل بأن يجعل الناقدين ينظرون إلى السربونى كمؤرخ مغلبٍ للاعتبارات الوطنية وغير متجرد للحقائق كما تبين عنها الوثائق، أو كمؤرخ لا يأخذ من الوثيقة إلا ما يؤيد به أفكاره المسبقة، إلا أن الفهم التاريخى يساعد على القفز إلى مثل هذا الاستنتاج الخاطئ، كما أن الفهم العلمى والمعنوى يحتفظ للسوربونى بقيمته كمؤرخ وطنى.

(١٨)

ونأتى إلى موضوعات التاريخ الوطنى كما تتبدى فى آثار السربونى، وسيدهشنا أن السربونى المؤرخ لم يكن من أنصار الرؤية الضيقة للتاريخ وحصره فى التاريخ السياسى، ولكنه كان واعيا منذ مرحلة مبكرة من كتاباته التاريخية (ولا نقول من أول عهده بهذه الكتابات) لأهمية التاريخ الاقتصادى والاجتماعى بل التاريخ الاستعمارى أيضاً.

وفى هذا الإطار يمكن لنا أن نفهم منطلقات السربونى فى تأريخه للأدب وللشعر والشعراء فى إطار الأحداث والمواقف الوطنية، بل فى إطار الفكرة

الوطنية أيضا، وليس أدل على هذا من أنه وضع قصيدة خليل مطران فى حرب طرابلس الغرب فى مكان رفيع إلى جانب قصيدة أبى تمام «السيف أصدق أنباء من الكتب».. وقال فى هذا المعنى:

«إنه إذا كانت قصيدة أبى تمام «السيف أصدق...» أكبر قصيدة حماسية فى العصر العباسى فإن قصيدة مطران فى حرب طرابلس أكبر قصيدة حماسية فى العصر الحديث، بل إنه يوجد بين القصيدتين نسبا يؤلف بينهما».

وهو فى كتابه عن الشاعر خليل مطران ينبه إلى كل ما فى قصائد خليل مطران من عناصر وطنية حتى إذا وردت أبيات ينتقد فيها مطران حركة عرابى ويصفها بالفتنة نرى السربونى يعلق على نصوص مطران بقوله:

«إن الثورة العرابية لم تكن فتنة، كانت ثورة وطنية قومية وليست حماقة عرابى وأعوانه التى أدت إلى الفتنة وإنما «دسائس الدولتين ـ يقصد إنجلترا وفرنسا ـ والرجعية المصرية وعلى رأسها توفيق».

(١٩)

ويمكن لنا أن نفهم بعض جهد السربونى فى الشوقيات المجهولة على أنه جهد المؤرخ الوطنى، فبالإضافة إلى تحقيق السربونى للشوقيات المجهولة ونشره لها وعنايته بها وكل ما بذله فى سبيلها مما يستحق عليه التخليد فى تاريخ الأدب وعلم الأدب فإن لجهد السربونى فى هذا المجال جانبا تاريخياً مهما يتعلق بتاريخه الوطنى، ولعل الدكتورة عائشة عبدالرحمن كانت أسبق إلى بلورة الاعتراف للسوربونى بهذا الفضل حيث كتبت فى الأهرام

(١٩٦٢) عقب نشر الشوقيات المجهولة تقول:

« .... أعترف أننى شخصيا وقفت مبهورة أمام هذه الأضواء التى ألقتها الشوقيات المجهولة على تلك المرحلة من تاريخنا، وكنت بين حين وآخر أشعر بما يشبه الأسى والخجل لجهلى بأحداث كبار صنعت تاريخ قومى ووطنى».

(٢٠)

ومع أن المؤرخين يدركون قيمة الأعمال الأدبية الفنية وجدواها فى مساعدتهم فى كتابة التاريخ على وجه أدق وأضبط وأشمل إلا أن كثيراً منهم - وهذا متوقع - يفتقدون المهارة الكفيلة بتمكينهم من القيام بهذا الدور على وجه مثمر، وربما أنهم يفتقدون أوليات هذه المهارة من الأساس، ولم يكن الحال كذلك مع السريونى.

ويمكن لنا أن نكرر الفكرة نفسها فيما يتعلق بمؤرخى الآداب الذين يُصعب عليهم أن يصلوا إلى نتائج ذات قيمة ما لم يكونوا متمكنين من فهم سياق التاريخ العام والتاريخ الاقتصادى والاجتماعى والحضارى على نحو كفيل بتمكينهم من النجاح فى وظيفتهم.

ومن حسن الحظ أن السريونى كان يتمتع بالتفوق فى كل هذه الجوانب، وكان يجمع إلى كل هذه التفوقات تفوقاً فى الوطنية، وهو ما ارتفع بقيمة عمله العظيم فى «الشوقيات المجهولة» إلى حدود جعلت قيمة هذه الشوقيات لا تقل عن الشوقيات المنشورة فى ديوان شوقى بل ربما فاقتها فى بعض الأحيان.

(٢١)

ومن وجهة النظر التاريخية البحتة فإن تعليقات السريونى على الشوقيات التى اكتشفها ونشرها كفيلة بأن تضىء وجهة نظرنا وفهمنا لحوادث

تاريخية كثيرة حيث نجد فيها حديثا عن حادثة الحدود عام ١٨٩٤، وحادثة فاشودة عام ١٨٨٥ التى شغلت الصحافة والرأى العام فى مصر فى ذلك الوقت، كما أنه يورد فى هوامشها بعض ما تفوق فيه من إحاطة بقصة الاستعمار وتقسيمه للإمبراطورية المصرية فى أفريقيا، ويصور جو الصراع الذى كان بين الخديو عباس وكرومر، ويسرد أخبار المدنية العربية والإسلامية فى جنوب السودان ووسط أفريقيا، وكيف قاومها المستعمرون، ويبين دور إنجلترا فى السودان حين اشتركت مع مصر فى احتلال (١١) السودان عام ١٨٩٨، وذلك فى تمهيده وتعليقه على قصيدة شوقى «تهنئة الجيوش المظفرة على الحدود لفتح زريبة الأمير محمود» كما أنه يتناول الاحتفال بإقامة تمثال دى لسبس مؤسس القناة، ويمتد بالحديث إلى مؤتمر باريس ١٨٨٥ من أجل عقد اتفاقية دولية لتأمين القناة، ويعرض أحداث الثورة العرابية فى عدة صفحات توطئة لقصائد شوقى فى هجاء عرابى، ويكشف عن أحداث لم يتناولها الذين أرخوا للثورة العرابية إذ أن الثورة العرابية فى نظره ما زال يكتنفها بعض الغموض، ونطالع أيضاً احتفال المصريين بسد أسوان ومعلومات عن حادث دنشواى وما قالته الصحف عنه، ونقرأ عن عصر كرومر وحفل توديعه وما قيل فيه وفى أعوانه من شعر ونثر مع إلقاء الضوء الكاشف على شخصيات عديدة احتجب ذكرها، كما أنه يشير إلى مؤتمر الأقباط الذى عقد فى أسيوط عام ١٩١١ بعد مقتل بطرس غالى عام ١٩١٠، ويعرض لبعض التفاصيل التاريخية حول هذا الموضوع وذلك من خلال قصيدة شوقى التى تناولت هذا الموقف.

(٢٢)

وقد عبر كثير من مفكرينا ونقادنا عن تقديرهم للقيمة التاريخية والأدبية فى هذا العمل العظيم «الشوقيات المجهولة»، ومن هؤلاء الشاعر العظيم

محمود أبو الوفا الذى قال عن الكتاب إنه:

«موسوعة من الشعر والأدب والفن والتاريخ لايكاد الإنسان يعرف فيها هل هو أمام عمل أدبى كبير أم هو أمام عمل تاريخى خطير».

بل إن الأستاذ أحمد حسين الطماوى يذهب فى تقدير الشوقيات المجهولة إلى الحد الذى يضرب فيه المثل بقصيدة لشوقى نشرت فى الشوقيات ولا يمكن فهم معانيها فى غيبة تاريخها وفى عدم إثبات المناسبة التى قيلت فيها ... وهو يعقب بعد هذا المثل فيقول:

«وهذا هو الدور الذى أداه الدكتور السربونى عندما جمع الشوقيات المجهولة فأرخها، وأثبت لكل قصيدة مناسبتها، وبهذا يتضح الشعر وتدرك معانيه، وتحدد أغراضه»، وهنا يقفز الأستاذ الطماوى إلى قوله:

«وعلى هذا فالشوقيات المعروفة يجب أن يعاد طبعها وشرحها على غرار الشوقيات المجهولة».

ويردف الأستاذ الطماوى بقوله:

«وتبدو قيمة التحقيق والبحث وراء الحقائق والأحداث وإلقاء الضوء على الشخصيات التى كانت لها أدوار فيما جرى من وقائع جسيمة فى مصر فى مطلع هذا القرن ومثال ذلك هذا البيت:

خلفوا على باب الوكالة فارسا فدعوا إليهم فندلى وبويلا

«وقد يقول قائل إن البيت يمكن فهمه فى سياق القصيدة، ولكنى أقول إن المشكل هنا هو الأسماء التى وردت فى البيت، وليس المعنى المرتبط بما قبله وما بعده، وقد قام السربونى بإيضاح الأسماء التى قرأناها فى البيت، والأدوار التى أسندت إليهم. والاسم الأول «فارس» هو فارس نمر رئيس تحرير المقطم المدافع عن سياسة الإنجليز فى مصر، «وفندلى» كان سكرتيرا للوكالة البريطانية، وكان ينوب عن كرومر أثناء غيابه، وسبق له اتهام

الصحافة الوطنية بأنها أعطيت رشوة لتكون ضد الحكومة. و«بويل» «كان المؤثر على سياسة كرومر والموصى له بما يفعله شأن الراهب كريسى فى تأثيره على «ريشيليو» كما أن سعة اطلاعه على اللغة العربية جعلته الواسطة الوحيدة بين المصريين والمعتمد الذى جاهر مرة أنه لايعرف من اللغة العربية إلا «مفيش فلوس»». وهذا هو الجانب الذى يحسب للمحقق، فإن شعر شوقى من هذا النوع بغير شرح وإبانة يقرأ ولا يفهم».

(٢٣)

ويروى الأستاذ الطماوى أن بنت الشاطئ نفسها أشارت إلى ما أفادته من قراءة كتب السربونى إلى حد تغيير نظرتها وعقيدتها فى دلالة بعض القصائد قصيدة «صداح يا ملك الكنار».

«وابتسمت ضاحكة من سذاجة انفعالى بقصيدة «صداح يا ملك الكنار» وقد كنت أنشدها فى الندوات والمحافل الأدبية، وفى يقينى أنها دفاع عن قضية تحرير المرأة، ومواساة شاعر لباحثة البادية، وبنات جيلها بين قضبان السجن». وتقول: «ولم أكن أدرى أنها رسالة الشاعر إلى الوردانى فى سجنه حتى أعاد الدكتور صبرى نشر القصيدة فى الشوقيات المجهولة. وحل رموزها، فعدت أطالعها بانفعال جديد، بعد أن انكشف السر، وكذلك فعلت مع قصيدة «ورد الربيع» التى حسبناها زمانا من وحى الطبيعة، وغاب عنا الرمز بالورد إلى الوردانى».

«وهذه القصيدة التى أشارت إليها د. بنت الشاطئ منشورة فى الشوقيات المعروفة، وقد غمض فهمها حتى على كبار أدبائنا، ولكن بعد ذكر ملابساتها، ووضعها فى جوها التاريخى (أصبحت) سهلة القراءة ميسورة الفهم».

(٢٤)

وقد صادف الدكتور محمد صبرى السربونى فى الستينيات إحباطا من

نوع خاص حين لم تستجب الدولة لدعوته ومحاولته كتابة تاريخ العرب فى الكونغو بالفشل فى وقت كانت السياسة المصرية فى حاجة إلى مثل هذه الدراسة، ومن المفارقة أن السربونى المؤرخ الوطنى الذى قال فى أحد مؤلفاته إن الملك فؤاد ملك لا شعبية له قد لقىّ كثيراً من الدعم فى عهد الملك فؤاد سواء فى إتاحة الوثائق له أو الدعم المادى أو تعيينه كمدير للبعثة المصرية فى جنيف كصورة من صور المعاونة له على كتابة مؤلفاته، كما أنه لقىّ ثقة الوزارات المصرية فى عهد الملك فاروق... وفى المقابل فإنه عانى فى عهد الثورة لا من خروجه فى حركة التطهيرفحسب، ولكن من إهمال الرد على مبادرته السامية إلى بذل الجهود من أجل القضايا الوطنية. ويمكن لنا أن نطالع القصة شبه كاملة فيما يرويه كاتب سيرته الأستاذ أحمد حسين الطماوى فى كتابه عنه حيث يقول:

« ... وقد كانت أحداث الكونغو فى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات محركا لمعهد الاستشراق فى ليبزج بألمانيا إلى طلب بحث من الدكتور محمد صبرى السربونى عن «عرب الكونغو» فاستجاب لطلب المعهد وكتب بحثا عام ١٩٦٢ باللغة الفرنسية فى حوالى ٦٠ صفحة وبعد ترجمة البحث إلى اللغة الألمانية أتيح لمدير المعهد أن يدلى برأيه فى قيمته فكتب إلى صاحب الترجمة فى أول أبريل سنة ١٩٦٣ يقول «إن مضمون مخطوطك كان ممتعا للغاية. وقد قمت فقط ببعض تصحيحات تافهة وفيما عدا ذلك أعتقد أن عملك سيكون له دوى فى الدوائر العلمية الدولية». (ولم يكن هذا البحث (بمثابة) الكتاب، إنما (كان بمثابة) موجز يبين بعض اتجاهات الموضوع، أما الكتاب فقد كان مقدرا له أن ينشر فى ثلاثة أجزاء، وقد أنجز الجزء الأول ونصف الثانى وكان كل جزء يشتمل على ألف صفحة تقريبا».

«وأهمية الأمر وموضع الدهشة فيه هو أن عرب زنزبار وأغلبهم عمانيون قد تمكنوا فى صميم القرن التاسع عشر من إيجاد حضارة حقيقية فى

الكونغو وأواسط أفريقيا وكان عرب الشرق (زنزبار) يسيطرون على تنجانيقا ونياسالاند وثلاثة أرباع الكونغو بما فيها كاتنجا الشهيرة بمعادنها، وقد تآمر البلجيكيون مع الأوربيين على سحق العرب وطردهم من الكونغو سنة ١٨٩٣ ولكن بقيت فى الكونغو سلالة عربية مسلمة، وهى خليط من الزنوج والعرب والمستعربين، وقد حاربت حكومة الكونغو أولئك المسلمين وعملت على تشريدهم وبسط نفوذ المبشرين، فأخذ نفوذ المسلمين يتضاءل، ولكن لا يزال للعرب فى (ستانلى فيل) بلد لومومبا وغيرها بعض النفوذ».

(٢٥)

وكالعهد به فإن السريونى صحح فى بحثه هذا كثيرا من الأفكار الشائعة، ومن هذا ما قالته دوائر المعارف عن رحلة العالم الأوربى يونكر من أنها توجت باكتشاف نهر الأوله Ouellé أحد روافد الكونغو الأعلى، ويوضح ولكن محمد صبرى السربونى أثبت أن بلاد أعالى الكونغو وقت رحلة يونكر (١٨٧٥ ـ ١٨٨٦) كانت تابعة لمديرية خط الاستواء وجزءا من السودان الجنوبى ثم استولى عليها البلجيك كما استولوا على نصف بحيرة ألبرت نيازا التى كانت تخفق عليها راية العروبة المصرية السودانية، «ويونكر لم يكتشف نهر الأوله كما زعموا وإنما اكتشف أنه من روافد الكونغو حيث كان العرب أمثال على كوبو وعبد الله يعيشون على ضفاف هذا النهر وكان للضابط المصرى «حواش منتصر» محطة هناك باسمه على نهر الأوله، وكان المصريون والسودانيون من كبار تجار العاج كالشيخ أحمد العقاد والزبير قد أوغلوا فى بلاد نيام نيام ومونيوتو وغيرهما من مناطق أعالى الكونغو وأنشأوا فيها محطات نظامية كانت مراكز تجارة ومدنية وبفضل أولئك التجار كانت اللغة العربية آخذة فى الانتشار فى أواسط أفريقيا وراء خط الاستواء فى اتجاه نهر الكونغو، وكان الزنوج وكبار سلاطينهم أمثال زمبو وأندورروما وزاسا واتباعهم يتكلمون العربية ويلبسون اللباس العربى

والطربوش ويأخذون بنصيب من الثقافة والمدنية، وكان هذا أيضا شأن التجار العرب الوافدين من زنجبار فى أوغندا وشرق الكونغو حيث أسسوا هناك دولة كبيرة ومدنية زاهرة فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر فكانت أواسط أفريقيا كلها يعمرها عرب السودان، ومصر من الشمال، وعرب زنجبار من الشرق، مما دفع بعض الدول الأوربية (إلى) الاستيلاء على زنجبار وإشعال الثورة فى السودان ومحاربة عرب أوغندا والكونغو حربا ضارية، ويكشف الدكتور صبرى السربونى أن يونكر وأمثاله عملاء للاستعمار وجواسيس لاستطلاع أحوال البلاد التى تغلغل فيها النفوذ العربى تمهيدا لتطويقها وغزوها بالسيف والمكيدة».

(٢٦)

ويروى الأستاذ الطماوى بعض جوانب من السنوات الأخيرة من حياة أستاذه السربونى فيقول:

« ... كان السربونى ينوى السفر إلى باريس ويقضى سنة كاملة فيها ليستكمل بحثه بعد الاطلاع على سجلات وزارة الخارجية فى كل من باريس ولندن وبروكسل، ولقراءة كتاب باللغة السويدية مؤلفه سويدى يسمى Gleerup، وهو خبير بشئون الكونغو ومن أكبر أنصار العرب ومدنيتهم، وكان الدكتور صبرى يدرس فى هذه الفترة اللغة السويدية ليتمكن من قراءة هذا الكتاب مع الاستعانة بمترجم سويدى وسبق أن طلب من صاحب مكتبة فى بلجيكا إرسال مجموعة مجلة الكونغو وهى المجلة المهمة التى كانت تنقصه فأجابه صاحب المكتبة بأن هذه المجلة نادرة الوجود وأن ثمنها حوالى ثلاثة آلاف جنيه أو ثلاثين ألف فرنك بلجيكى، وكان الحل البديل هو الذهاب إلى هذه الأماكن ليطلع عليها فى مكتبة باريس أو بروكسل. وبعد هذه التتمة أو الإضافات إلى ما كان قد أعده من بحث، كان سيشرع فى طبعه فى باريس باللغة الفرنسية، وأهمية كتابته بالفرنسية ترجع إلى أن

هذه اللغة هى لغة بلجيكا وفرنسا ولغة الكونغو، وانتشار الكتاب فى الكونغو من الأمور الهامة خصوصا وأن أهالى الكونغو كأهالى جنوب السودان لايعرفون عن العرب إلا أنهم نخاسون همجيون أعملوا فى آبائهم القتل والسلب والنهب، بسبب تعاليم الإنجليز والبلجيكيين ومبشريهم»

«وقد تقدم الدكتور صبرى إلى السيد رئيس الجمهورية بعدة خطابات يشرح له فيها موضوع البحث، ويطلب منه المعاونة فى هذا العمل الكبير بتدبير وظيفة له فى باريس حتى تتاح له الفرصة لاستكمال كتابه ونشره، وأرسل إلى مدير هيئة اليونسكو فى مصر خطابا يطلب فيه إعانة مالية ليتمكن من قضاء سنة أو أكثر فى أوربا فأفادته بضرورة موافقة الحكومة المصرية، وأرسل خطابا لوزير العلاقات الثقافية الخارجية ليطلب منه موافاة هيئة اليونسكو بموافقة الحكومة، وبعث بخطاب آخر إلى عبدالناصر، وآخر إلى رئيس مجلس الوزراء فى ذلك الوقت (على صبرى) ليتم له ما يريد من أجل استيفاء عمله وطبعه، ولا أطيل على القارئ فقد باءت كل هذه المحاولات بالفشل ولم ير الكتاب النور، ولا يزال مخطوطا فى بيته ينتظر مَنْ يتبناه.

والواقع أن مخطوطات السربونى ليست وحدها التى تنتظر من يتبناها، ذلك أن السربونى نفسه لايزال فى حاجة إلى مَنْ يتبناه.

(٢٧)

وخلاصة القول فى أمر السربونى أنه كان رائدا، وأنه كان صاحب رؤية، وأنه كان قادرا على ما لم يكن غيره قادرا عليه، بيد أنه كان أقل مرونة مما تتطلب السياسة من المفكرين، ومما يتطلبه الفكر من الوطنيين، وبسبب هذا وذاك فإن مكانته ظلت فى نفوس عارفيه أكبر منها فى نفوس مواطنيه

الباب الثانى

من نافذة المجتمع

د. سيد عويس

(١)

الدكتور سيد عويس (١٩١٢ - ١٩٨٩) مفكر مصرى عصامى النشأة والتكوين، أتيح له تكوين ثقافى نادر، بدأ بالعمل قبل استكمال الدراسة، ثم تكرر هذا التكوين معه حين مارس البحث الاجتماعى بطريقة ميدانية قبل أن يمارس البحث العلمى بطريقة منهجية، وتكرر معه مرة ثالثة حين مارس المهنة قبل أن يمارس أستاذيتها، وكان له من ذكاء العقل والقلب ما مكنه من أن يحقق نتائج باهرة فى دراساته وبحوثه، وقد أصبح منذ الستينيات واحدا من أبرز علماء الاجتماع المصريين، وعرف على نطاق المثقفين بدراساته الميدانية غير المسبوقة، وبتأسيسه لدراسة الأنثروبولوجيا الاجتماعية والتاريخية فى الثقافة المصرية، وهو أول مَنْ نشر دراسات علمية فى التحليل الاجتماعى للمكونات الثقافية الشعبية المعاصرة فى مصر، كما أنه

كان أول مَنْ وظّف دراسات الخدمة الاجتماعية بطريقة منهجية فى تحديد مكونات وآليات الإنتاج الثقافى الشعبى وعلاقاتها وأصولها فى العقائد الدينية والمعايير الخلقية والأوضاع الاجتماعية لدى فقراء الفلاحين والطبقة الفقيرة من سكان المدن المصريين.

(٢)

ولد الدكتور سيد عويس فى حى الخليفة، أحد الأحياء الشعبية فى القاهرة القديمة، لأسرة من صغار التجار، وبدأ تلقى العلم فى الكتاب، ثم انتقل إلى التعليم المدنى (الأولى ثم الابتدائى)، وبعد وفاة والده اضطر لأن يقوم بالعمل وبشئون الأسرة، ومع هذا فقد حرص على الاستمرار فى الدراسة فى الفترة المسائية، والتحق بمعهد الخدمة الاجتماعية (فى أولى دفعاته ١٩٤٠)، وفى هذه الفترة تكون وعيه السياسى على نحو متميز، وقد ظل طيلة حياته مبهوراً بروح ممارسة السياسة فى مؤتمرات "الوفد" العامة التى شهدها فى شبابه.

وبعد تخرجه فى معهد الخدمة الاجتماعية عين مديراً لإصلاحية الأحداث المنحرفين، وفيها أبلى بلاء حسنا، ونمت قدراته البحثية والعلمية، ثم أرسل فى بعثة إلى بريطانيا (١٩٤٨) وهنالك على مدى الفترة من فبراير الى سبتمبر من العام نفسه تلقى تدريبا واطلاعا واسعا على أساليب العمل فى مهنته وبدأ الدراسة للحصول على دبلوم فى التربية من جامعة لندن ودبلوم آخر فى دراسات الاختبار القضائى.

واستأنف سيد عويس علاقته العلمية فى بريطانيا فى بعثة ثانية من فبراير ١٩٥١ وحتى يوليو ١٩٥٢.

عُين سيد عويس أول مدير مصرى لمكتب الخدمة الاجتماعية فى محكمة الأحداث المنحرفين بالقاهرة، وترقى فى هذا السلك مفتشا وباحثا اجتماعيا

بوزارة الشئون الاجتماعية.

وتعاون سيد عويس مع ثورة ١٩٥٢ فى أول عهدها فساعد مجدى حسنين فى تأسيس مشروع معونة الشتاء وغيره من المشروعات التى كان مجدى حسنين يديرها من خلال مكتبه فى مجلس الوزراء ثم نجح فى الحصول على منحة دراسية من جامعة بوسطن الأمريكية عام ١٩٥٣ ورفضت الوزارة منحه إجازة بمرتب أو بدون مرتب، وهنا دفعه ذكاؤه إلى أن يفضل البعثة على الوظيفة التى فصل منها مباشرة بسبب إصراره على السفر فى البعثة التى بقى فيها منذ أغسطس ١٩٥٣ وحتى عاد فى نهاية مايو ١٩٥٦ وكان عليه أن يعول أسرته (الزوجة وخمسة أبناء) بينما هو فى خارج مصر، وفى هذه البعثة نال درجتى الماجستير (١٩٥٤) والدكتوراه (١٩٥٦) فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، متخصصا فى علم اجتماع الانحراف أو الجريمة، وكانت رسالته بعنوان «دراسة فى تحليل ظاهرة العدوان وأسبابه».

(٣)

وقد تكونت حاسته العلمية الناقدة فى هذه المرحلة منذ اختلف مع أساتذته فى جامعة بوسطن الذين كانوا يميلون إلى الأخذ بالفكر التقليدى فى علم اجتماع الانحراف، وهو ما كان يعرف باسم مدرسة شيكاجو، مرجعين انحراف الأحداث إلى «الفقر المادى» وحده، فيما كان هو يرى عن خبرة بالطبقات الفقيرة فى مصر وعن خبرة موازية ولاحقة بالأحداث وسلوكياتهم (من خلال تعمقه فى فهم النفسيات فى أثناء أدائه وظائفه الأولى) أن الفقر وحده لا يمكن التعويل عليه فى تعليل أنواع السلوك المنحرف المختلفة باختلاف المجتمعات أو الثقافات والأطر الثقافية والاجتماعية المتباينة، وعدم استقرار البيئة الاجتماعية. وفى المقابل أسس

رأيه القائل بمسئولية عوامل أخرى عن هذا الانحراف، وأنه يأتى فى مقدمتها «تفكك الأسرة» و«انخلاع الجذور الثقافية» نتيجة التطورات أو التحولات الاجتماعية الحادة التى لا تمنح فرصة للثقافات المستقرة لأن تتطور أو تحل محلها ثقافات جديدة متكاملة وراسخة كالقديمة.

(٤)

عمل سيد عويس بعد عودته من بوسطن مع عدد من زملائه فى أول مركز عربى علمى للبحوث الاجتماعية والجنائية، وقد كان الدكتور أحمد خليفة (التالى له فى المولد والأكثر منه نفوذا وصلة برجال الحكم) هو المدير المؤسس لهذا المركز، وأصبح سيد عويس أحد خبراء هذا المركز منذ إنشائه (عام ١٩٥٦) إلى أن أصبح أستاذا به ورئيسا لإحدى وحداته، وعلى الرغم من اختلاف رؤية الرجلين للبحث الاجتماعى والجنائى إلا أن هذا الاختلاف صب فى إثراء تجربة المركز، وقد حصل الرجلان فيما بعد على جائزتى الدولة القديرية العلوم الاجتماعية فى أعوام متقاربة (١٩٨٣ و١٩٨٦)، مما دل على أن المجتمع المصرى قادر فى مستوياته العليا على أن يتقبل مدرستين مختلفتين، ورائدين متباعدين.

ومن خلال موقعه فى المركز أشرف سيد عويس على العشرات من البحوث الاجتماعية الثقافية والقانونية والجنائية، وعلى رسائل الكثيرين من تلامذته، وأصبح مستشارا للمركز (١٩٧٠)، واختير عضوا فى المجلس الأعلى للسجون (١٩٧٣)، وعند إنشاء المجالس القومية المتخصصة (١٩٧٤) اختير عضوا فى المجلس القومى للخدمات والشئون الاجتماعية.

(٥)

أما أبرز ما جلب له الشهرة الواسعة، على الرغم من عكوفه فى صومعة العلم، فهو أسلوبه فى ارتياد البحوث الاجتماعية، وهو أسلوب متفرد، ففى مقابل الاتجاهات التقليدية فى البحث الاجتماعى آثر سيد عويس أن يمضى

مع ما قد يبدو فى بدايته نوعا من شطحات الفكر والخيال، ومع ما قد يوصم من التقليديين بأنه بحث اجتماعى أقرب إلى الفولكلور، لكنه مضى خطوات جادة ومسئولة فى هذا الطريق حتى حقق نجاحا وشهرة غير مسبوقين، وقد أعانته دراسته لمناهج علم الاجتماع الميدانى أو التطبيقى على تركيز جهده العلمى والبحثى فى دراسة ظواهر ثقافية شعبية مصرية ذات دلالة اجتماعية خاصة من دون أن يخضع دراسته لأى قيد نظرى مسبق، وبينما كانت أصداء بحوثه فى الصحافة تحوله إلى ما يشبه المحققين الصحفيين الذين يقدمون موضوعات طريفة فإنه كان فى واقع الأمر يرسى نواة منهج بنائى متكامل يجمع بين «الوصفية» و«الوظيفية» والنظرة التاريخية والاجتماعية، وقد وظف نتائج هذه الدراسات مع مناهج البحث الأنثروبولوجى المعنية بالجوانب الاجتماعية والثقافية أساسا حتى أسس لمنهج مصرى خاص ومتميز فى البحث الاجتماعى الأنثروبولوجى.

وقد أثبتت نجاح هذا المنهج مجموعة من البحوث الفريدة تأسس من خلالها توجه مصرى فى الأنثروبولوجيا الثقافية الاجتماعية والتاريخية، وقد توالت مؤلفات سيد عويس التى رصدت نتائج بحوثه ودراساته وتأملاته: «رسائل إلى الإمام الشافعى» وهو الكتاب الذى نشره عام ١٩٦٥ ثم «هتاف الصامتين» (١٩٧١)، ثم أعاد (١٩٧٣) نشر كتابه الأول عن الإمام الشافعى ضمن كتابه «عطاء المعدمين» وقد ضم معه دراسته الأخرى عن «الموت فى حياة المصريين المعاصرين»، ثم «الخلود فى التراث الثقافى المصرى»، ثم «قديسون وأولياء» (١٩٧٢) وقد أعاد نشره (١٩٨١) ضمن كتابه «الإبداع الثقافى على الطريقة المصرية: دراسة عن بعض القديسين والأولياء».

(٦)

ويرى بعض النقاد أن سيد عويس فى كتابه «رسائل إلى الإمام الشافعى» كشف عن بعدين من أبعاد التكوين الثقافى والروحى المصرى المهمة، لكل منهما مغزاه الكبير: البعد الأول هو اعتقاد المصريين المعاصرين (المسلمين خاصة) فى وجود «محكمة» من الأولياء وآل البيت وكبار الفقهاء تضم تسعة أعضاء على رأسهم الإمام الشافعى وأن أصحاب المطالب المستحيلة والمظالم يتوجهون إلى هذه المحكمة لكى ينتصف لهم الإمام وقضاة العدل الذين يرأسهم الإمام الشافعى ويلبوا مطالبهم الشخصية والاجتماعية، والبعد الثانى هو تماثل هذه المحكمة بأدوار قضاتها ورئيسهم وشخصياتهم وعددهم مع «التاسوع» المصرى القديم من الآلهة فى العصر الفرعونى (برئاسة أوزوريس)، وما يعنيه ذلك من التداخل فى الوجدان الشعبى أو فى الممارسة السطحية بين ثقافات مصر المتعاقبة على مر التاريخ.

(٧)

أما فى كتابه «هتاف الصامتين» (١٩٧١) فقد درس سيد عويس العبارات التى يسجلها ويكتبها السائقون وأصحاب المركبات (الشاحنات وعربات نقل الأفراد ونقل الأطعمة والأجرة... إلخ) على ظهور أو جنبات مركباتهم عادة، وهى عبارات - حسب تحليل سيد عويس - تعكس معتقدات الناس وآراءهم الاجتماعية والأخلاقية والسلوكية، وتصوراتهم عن العالم الاجتماعى أساسا وعن أنفسهم، وتحمل دلالات عميقة المغزى للعقلية الاجتماعية السائدة وعناصر تكوينها العقائدى والمعرفى.

(٨)

وفى دراساته عن الخلود فى التراث الثقافى المصرى (١٩٦٦) وعن حياة المصريين المعاصرين وعن الموت كشف سيد عويس عن اتصال واختلاط

التصورات العقيدية عن كل من الخلود والموت، وما يتصل بكل منهما وهو تصورات موروثة عن الثقافات المصرية المتعاقبة والمتداخلة (الفرعونية - والقبطية المسيحية والإسلامية)، بما فسره أن للمصريين «قاعدة عقيدية» وجدانية مشتركة، وواحدة كامنة فى نوع من اللاوعى الجمعى.

وفى دراسته «قديسون وأولياء» يؤكد سيد عويس المعنى ذاته بدراسته لأزواج من شخصيات ووظائف ورموز ودلالات القديسين لدى المسيحيين الأقباط المصريين والأولياء لدى المسلمين (رغم أنهم من أهل السنّة بالإجماع تقريبا)، موضحاً التطابق أو التقارب الشديد على الأقل بين هذه الأزواج أو المجموعات من القديسين والأولياء.

(٩)

أما كتابه الأقل شهرة «حديث عن الثقافة» (١٩٧٠)، فيخلو من الدراسات الميدانية التى اشتهر بها، وإن لم يخل من أثرها وروحها، وفيه أجاد التعبير عن منهجه الجامع بين حصر أو تجميع المواد الثقافية من الواقع المعاش فيما يشبه البحث الاجتماعى الميدانى، ثم توصيف ما تم جمعه وتبويبه مقترناً بتوصيف وظائفه وسياقاته الاجتماعية والسلوكية، ثم تحليل صياغاته اللغوية ودلالاته الفكرية أو العقيدية أو الأخلاقية فى ضوء العلاقات الداخلية بين مكونات نسيجه اللغوى، ومكونات النسيج الثقافى العام.

وقد كتب الدكتور سيد عويس سيرة ذاتية متميزة بعنوان «التاريخ الذى أحمله على ظهرى»، طبعت أكثر من مرة، لكنها لم تحظ بعد بما تستحق من التقدير والدراسة، وقد لخصت بطريقة جميلة كثيرا من مظاهر التطور الاجتماعى والسياسى فى الحقبة التى عاشها سيد عويس، وفيها بدا سيد عويس على غير عادة أنداده، مقدرا لتيار الأغلبية فى السياسة المصرية، وهو الوفد، ومنحازا إلى الفقر والعفة والشرف والصراحة، وكل ما هو ممكن

من الأخلاق الجميلة، وإن لم تكن براقة.

(١٠)

نال الدكتور سيد عويس كثيراً من التقدير الشعبى والرسمى طيلة حياته، وحصل على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم الاجتماعية عن دراسته «رسائل الإمام الشافعى،» ومن الطريف أن لجنة منح الجائزة فضلت بحثه على بحث آخر تقدم به اكبر أساتذة علم الأنثروبولوجيا، وكان هذا من دلائل النزاهة العلمية فى لجان فحص الجوائز، ثم حصل على وسام العلوم والفنون (١٩٦٦)، كما حصل على وسام الجمهورية (١٩٨٢)، وحصل على جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية (١٩٨٦)، وكان ترتيبه الحادى والأربعين بين مَنْ حصلوا عليها فى فروعها المختلفة.

ترك الدكتور سيد عويس ذرية صالحة، وقد عنى فى تربيتهم بأن يعيشواحياة الشعب بثرائها المعنوى وشظفها المادى وأبرز أبنائه هو الدكتور مسعد عويس عميد أساتذة التربية الرياضية فى العالم العربى، والحاصل مثل والده على جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية (٢٠١١).

(١١)

روى الدكتور سيد عويس قصة حياته، كما قدمنا، فى كتابه «التاريخ الذى أحمله على ظهرى»، وقد قسمها إلى ثلاثة أجزاء، لكل منها طابعه المميز، فالجزء الأول هو تجربة تكوين متميزة لشاب بسيط فى بيئة بسيطة، أما الجزء الثانى فيستعرض فيه تكوينه العلمى فى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، على حين يتناول الجزء الثالث عمله فى مصر بعد عودته بالدكتوراه (١٩٥٦) ومعاناته فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ومع الجامعات العربية.

(١٢)

وقد أجاد الدكتور سيد عويس الحديث عن العوامل الاجتماعية التى أحاطت بنشأته وتكوينه العلمى المتميز، كأستاذ فى الاجتماع، وفى علم الإجرام والعلوم المتصلة بنجاح الأحداث، وهو تخصصه العلمى الدقيق الذى أفنى حياته كلها فيه.

وعلى سبيل المثال فإن الدكتور سيد عويس يطلعنا على شغفه هو وأبناء جيله من علماء جيله بالموسيقى إلى حد مذهل، وهو يذكر أن هذا الشغف بدأ فى القاهرة واستمر بعد ذلك فى بريطانيا وأمريكا حتى إنه حرص حين ذهب إلى لندن للمرة الثانية على أن يسكن فى نادى لندن للموسيقى، فلما آثر الهدوء انتقل إلى بيت مجاور لنادى الموسيقى، وبقى يتردد عليه ويتناول فيه طعامه كل يوم تقريبا، ومن ضمن حديث سيد عويس الجميل عن هذه التجربة تأتى هذه القصة المعبرة عما تفعله روح الحضارة فى البشر:

«... وبمناسبة ما ذكرت عن مشاهدة "الحفلات الموسيقية" فإننى أسجل ما حدث لى عندما جاءت فرقة برلين الموسيقية القومية إلى لندن لأول مرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بأوزارها».

«كنت فى غرفتى بعد أن تناولت طعام العشاء فى نادى لندن للموسيقى الذى وإن كنت قد تركته إلى بيت مجاور هو بيت "مسز تريس: حرصا على الهدوء والسكينة والتفرغ للدراسة التى جئت من أجلها، فإننى حرصت على تناول وجبات الطعام فيه (أى فى نادى لندن للموسيقى)، وبخاصة وجبتى الغداء والعشاء. كنت فى غرفتى كما ذكرت بعد تناول وجبة العشاء فى النادى، فإذا بأحدهم يحضر إلى قائلا: إن فرقة برلين ستبدأ حفلاتها بعد غد فقم معنا وأحمل "بطانية أو أكثر" لأننا سنقف فى الطابور لحجز تذاكر حضور إحدى حفلات الفرقة، وكانت ستمكث فى لندن ثلاثة أيام فقط،

وسنكون جميعا أمام شباك حجز التذاكر منذ الآن، وسنكون فى الطابور فى الشارع حتى يفتح الشباك فى الصباح، ومن ثم نستطيع أن نحجز تذاكرنا، وإلا فإن الفرصة لحجز التذاكر ستضيع حتما إن لم نفعل ذلك».

«وكان اقتراح هذا الشخص غريبا غاية فى الغرابة، وأثبت لى أن حرص الناس فى لندن على سماع الموسيقى، ألمانية كانت أو غير ذلك، كان حرصا شديدا، وجازفت وذهبت مع الشلة ووجدنا الطابور قد ابتدأ فعلا، وبدأ طوله يمتد بسرعة، وجلسنا على البطاطين، افترشنا الأرض، وكان غطاء الواحد منا بطانية أخر، أو معطف والسماء، نام مَنْ نام من المنتظرين، واستيقظ مَنْ استيقظ، وكنت تسمع الأحاديث همسا، وكان من المتوقع أن يكون برد الليل شديدا فى لندن على الرغم من حلول فصل الربيع، ومع ذلك فقد صمد الحاضرون، وكان من حسن الطالع أن السماء لم تمطر، ومر الوقت، الليل بطوله، واستمتع الناس الحاضرون بالمغامرة، وفتح الشباك فى الوقت المحدد وحجزنا تذاكرنا كما حجز الآخرون المحظوظون، وبقى العديد من الناس بدون تذاكر لأنهم لم يستطيعوا أن يحجزوا، فقد امتد الطابور الأول وتفرعت منه طوابير أخرى، وزاد عدد المنتظرين على عدد التذاكر المعروضة للبيع. كانت مغامرة جازفت بالقيام بها كتجربة إنسانية واعتبرتها درسا لا ينسى».

وحين يعاود سيد عويس تأمل هذه التجربة الإنسانية التى خاضها مبكرا فإنه يتحدث عنها بسعادة بالغة ويقول:

«... ولكنى وجدت نفسى وقد غرس فى شخصيتى اتجاه معين نحو قيمة معينة هى قيمة الفن فى شخص الموسيقى التى سمعتها، أو شاركت فى الاستماع لها من فرقة برلين الموسيقية القومية فى فصل الربيع عام ١٩٥١ فى مدينة لندن».

(١٣)

ولانزال على صعيد التكوين الفنى الجميل الذى تمتع به الدكتور سيد عويس فى فترات نضجة التى واكبت سفره للخارج، وهنا يحكى تجربته المبهرة عن زيارته الأولى لمتحف اللوفر، ولمدينة باريس:

«... ومكثت فى مدينة باريس أياما ذقت فيها طعم الحياة لأول مرة بعد أن تركت مدينة لندن، رأيت أن شهيتى للأكل قد زادت، فالأكل الفرنسى غير الأكل الإنجليزى، ولم تشم أنفى رائحة "الكرنب" التى تجدها تقريبا فى كل بيت من بيوت لندن، وكانت الحياة فى باريس حياة مشرقة، الجو الطبيعى كان مشرقا، والجو الاجتماعى كان أيضا مشرقا».

(١٤)

وهذه بعض ذكريات سيد عويس عن زيارة متحف اللوفر، وهى ذكريات تبدو وكأنها استغرقت صاحبها إلى أقصى حد ممكن حتى جعلته يدرك قيمة الإنسان من الفن لا من المجتمع:

«... كان من حظى أن ذهبت لزيارة متحف "اللوفر"، وبرزت أمامى حضارة فرنسا الفنية فى هذا المتحف واضحة شامخة، لم أكن، وربما حتى كتابة هذه السطور، أستطيع أن أتذوق الكثير مما رأيت من لوحات خالدة، ولكننى أحسست بأن تيارا من الجمال كان يسرى فى كيانى، وأحسست أيضا أن وجدانى كان وكأنه فى عرس. كنت وأنا أزور متحف اللوفر وكأننى أسبح فى أنوار تتلألأ فيها جواهر النفوس البشرية التى أبدعت ما أراه أمامى بكل حواسى. كنت لا أرى بعينى فقط، بل كنت أرى بأذنى كذلك، بل كنت أرى بكل حواسى وما فوق الحواس، وعلى الرغم من التعب الذى سرى فى جسمى من المشى فى الطرقات، ومن الوقوف أمام اللوحات، فلم أحس به إلا عندما عدت إلى حيث أنام».

(١٥)

ويستعرض سيد عويس الأثر المتبقى فى نفسه عن زيارة اللوفر، وهو أثر بقى فى نفسه وروحه على مدى الحياة الطويلة التى عاشها حتى وقت كتابته لمذكراته وهو فى سن الشيخوخة:

«وأصبحت كلما أتذكر تجربتى فى اللوفر أقدر إبداع الإنسان وأرى أن قامته، على الرغم من الشرور التى تقع بسببه من أجل أطماعه التى لا تنتهى، فى ارتفاع أن نتاج الإنسان الفنى عظيم عظيم، وأن نتاج الإنسان العلمى عظيم عظيم، على الرغم من كل شىء. إن الخطوات نحو التقدم والرفعة والرقى لا تنقطع، وكنت أقول ولا أزال أن الحياة تؤكد دائما أنه كما أن لا شىء يأتى من لا شىء، فإنه لا شىء مطلق. الخير موجود، والشر موجود، وهما فى صراع دائم، والتفاؤل موجود وليذهب المتشائم منا إلى أى متحف أو يمر أمام أى جامعة أو كلية أو مكتبة أو أثر من الآثار، أو ليرى ابتسامة طفل، أو يسمع عصفورا يغرد فسيذهب تشاؤمه حتما بددا ويتأكد من إنسانيته».

(١٦)

كذلك يروى الدكتور سيد عويس تجربته مع برج إيفل الذى صعده ورأى باريس بجمالها من أعلاه:

« ... ولكنى ذهبت إلى برج "إيفل" وتسلقته بالمصعد لا بقدمى ويدى، ونظرت إلى باريس من عل، ولا أقول أستغفر الله وهى تحت أقدامى! كان منظرا مهيبا ملأت عينى ووجدانى بألوانه وأحجامه ومعالمه. كانت باريس نظيفة ولطيفة وجميلة، وكان الناس يعيشون كأس حياتهم حتى الثمالة، وذهبت إلى "الحى اللاتينى" وأحسست بأننى "سمكة" تعيش فى الماء، تسبح من هنا ومن هناك، وكنت مثلها أسبح لا بحسى ولكن بفكرى وخيالى. لقد كانت حياتى فى باريس قد نظفت من بعض الأدران التى علقت بحياتى وأنا

فى لندن، وكنت معذورا فإن لندن على الرغم من وجودى بها فترة تزيد على ستة شهور كانت غريبة على».

(١٧)

على أننا نستطيع أن نقول ما لم يقله الدكتور سيد عويس صراحة، وأن نثبت ما لم يثبته بألفاظ صريحة، وإن كان قد أثبته بكل ما أوتى من قوة البيان، وهو أنه قد تأثر بالعلم فى المجتمع الغربى على نحو لم يكن ليتاح له فى مصر، فهو على سبيل المثال قد قرأ وفهم علم الحياة، وعلم الفلك، واستطاع أن يستوعب تاريخ العلم وإنجازاته، ونحن نجده وهو يعبر باقتدار عن سعادة دارس علم الاجتماع عندما يستطيع فهم ظواهر الحياة من خلال علم كعلم الحياة مثلا:

« ... وقد كان علم الحياة يشدنى إلى معلوماته العلمية شدا. كان يجذبنى لكى أعرف أسرار الحياة، وبخاصة المادة التى يفكر الإنسان بها. لقد ذهلت سعادة وفرحا عندما رأيت أدوار حياة الجنين وهو فى بطن أمه منذ لحظة تلقيح البويضة حتى الوضع عندما زرت المتحف الطبيعى فى لندن، وكان ذهولى وسعادتى لا تقدر عندما عرفت، وأنا المصرى، أن القطن الأبيض اللون، يمكن أن يزرع وينبت ملونا حسب رغبة المنتج، فقد يكون قطننا أبيض أو أحمر أو أصفر.. إلخ. إن التطبيق البيولوجى العلمى يسير قدما نحو خدمة الإنسان، ومواجهة حاجاته الضرورية لكى تتأكد إنسانيته، وترقى وتعلو، وما أسعدنى عندما كنت أعرف معلومة جديدة عن طريق علم الحياة، وما أكثر ما كنت أعرف! إن معرفتى عن أن "القردة الأنثى" تحيض مثلها مثل "الإنسانة الأنثى" كادت أن تطيح بكيانى فرحا وانتصارا. كان انتصارا على الجهل الذى يبدده عندى نور ما أعلم، واكتشاف "الخلية الحية" وما كان له من آثار، كان يمثل لى قفة إلى الأمام نحو تحقيق الكثير من الآمال المعرفية عن الحياة».

(١٨)

أما فهم الدكتور سيد عويس لحقائق التاريخ ووقائعه وعلاقاتها ببعضها البعض فقد تبدى على نحو بديع، حتى إننا نراه وقد استوعب تاريخ العالم من وجهة نظر اجتماعية ـ نفسية لا تغفل أثر العقيدة والعسكرية والاقتصاد، لكنها تصوغ من هذه الزوايا رؤية ممتدة وعميقة لما تراه من وقائع، ولما تعايشه من أحداث.

ولننظر إليه وهو يلخص انطباعاته عندما سمع نبأ إعلان الجمهورية فى مصر، بينما كان يدرس فى الولايات المتحدة الأمريكية، وهو حين يستعيد ذكرى إعلان الجمهورية فى عام ١٩٥٣ بصوت الفنان يوسف وهبى يلجأ إلى استدعاء أبعد يتذكر فيه واقعة حضور رفاعة الطهطاوى لثورة ١٨٣٠ فى فرنسا:

« ... أعلن مجلس قيادة الثورة إلغاء النظام الملكى وقيام الجمهورية بدلا منه فى يوم ١٨ من شهر يونيو عام ١٩٥٣ ... سمعت الإعلان فى الإذاعة وكان يعلنه الأستاذ يوسف وهبى بصوته الجهورى، ولم ألبث أن تذكرت رفاعة الطهطاوى الذى كان فى باريس وقت قيام ثورة عام ١٨٣٠ وعزل فيها الملك شارل العاشر، وتذكرت أيضا موقفه منها، كما تذكرت قوله:

«ومن الحكم التى فى غاية الشيوع: إن ظلم الأتباع مضاف إلى المتبوع!».

(١٩)

وقبل هذا كله ينبغى لنا أن ننقل ما رواه سيد عويس فى ذكرياته عن إعجابه المبكر بتجارب إشراك الشعب فى التخطيط للتنمية والحكم من خلال مؤتمر الوفد الأول الذى انعقد برياسة مصطفى النحاس باشا وشهده سيد عويس وهو فى شبابه فى عام ١٩٣٥:

«... أذكر الآن أننى فى أوائل عام ١٩٣٥، أى فى شهر يناير، أو بالتحديد فى يومى ٩ و١٠ من شهر يناير عام ١٩٣٥، عندما دعا حزب الوفد المصرى فى أواخر عام ١٩٣٤ لجانه وأنصاره إلى عقد مؤتمر عام للنظر فى شئون البلاد من شتى نواحيها، ولم تتضمن هذه النواحى السياسية فحسب، بل شملت بعض النواحى الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية كذلك، إننى حرصت الحرص كله على حضور هذا المؤتمر الذى عقد بمدينة رمسيس بالزمالك (مدينة الأوقاف الآن)، وكان هذا المؤتمر أول مؤتمر عام للوفد المصرى، وقد حضره حوالى خمسة وعشرين ألفا من حملة تذاكر الدعوة، وجاءوا من جميع نواحى العاصمة (القاهرة) ومن مختلف المدن والثغور والأقاليم. وكان من أعظم المؤتمرات الوطنية شأنا ونظاما، وكان له صدى فى طول البلاد وعرضها، وبخاصة فى محيط أعضاء المجتمع المتعلمين، والشباب منهم على رأس القائمة. وقد وقف الحاضرون ساعات يسمعون للخطب التى ألقيت فى هذا المؤتمر، ومنهم من حظى بالجلوس نفس الفترة ولنفس الغرض، وقد عالج الخطباء فى المؤتمر مسائل وموضوعات ذات أهمية فى شئون البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وفضلا عن الموضوعات التى ألقيت عن الموقف السياسى والدستورى وعن الوفد المصرى: نظامه وأغراضه، وعن القضاء فى مصر والامتيازات الأجنبية، والمحاماة وحقوقها وأنظمتها، والصحافة وحريتها. فقد تضمنت موضوعات هذا المؤتمر أيضا الأزمة الاقتصادية ووسائل علاجها، ومشروعات الرى والصرف، وشئون التعليم والجامعة والأزهر، وعلاقتنا الاجتماعية والاقتصادية بالنزلاء الأجانب، وشئون الفلاح وإصلاح القرية، والمحاصيل الزراعية ووسائل تحصينها وتصريفها والتعاون فى مصر ووسائل تشجيعه، والشئون الصحية العامة وأمراض المناطق الحارة، والصناعة المصرية:

تشجيعها وترويجها، وتنظيم شئون العمال فى مصر ورفع مستواهم، فضلا عن بعض الموضوعات الأخرى مثل شئون الأوقاف وإصلاحها، وإصلاح الإدارة والأمن العام، وعلاقات مصر بأمم الشرق، والمرأة المصرية ونصيبها فى النهضة القومية».

«ولن أنسى ما حييت يومى ٩ و١٠ يناير من شهر يناير عام ١٩٣٥، فقد استمعت لمشاكل المجتمع المصرى فى ذلك الحين لأول مرة بطريقة منتظمة ومباشرة من بعض زعماء البلاد والمتخصصين، وأذكر أننى خرجت من هذا المؤتمر، كما فعل الكثيرون غيرى، وبخاصة الشباب منهم، والإحساس بالمسئولية الضخمة نحو مصرنا الخالدة، ونحو الإسهام فى مواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن السياسة التى كان يعانى منها المجتمع المصرى فى تلك الفترة، يملأ نفوسنا وكياننا».

«وقد تأكد لنا جميعا عبء هذه المسئولية وعمقها وبخاصة ما تعلق منها بالمشاكل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وأحسست - كما أحس غيرى - بأن الطريقة إلى الحياة الأفضل لابد أن تكون غير الطريقة الحالية التى يتبعها العديد من زعماءمصر فى ذلك الحين، وأن الحاجة إلى تغيير الطريقة الحالية أصبحت ضرورة».

«ولم أتحدث عن هذا المؤتمر مع أحد من المحيطين بى فى حتتنا، ولم أتحدث أيضا عن الحوادث الأخرى التى واجهتها البلاد فى خلال عام ١٩٣٥ وبخاصة ما تعلق منها بعودة دستور عام ١٩٢٣ كاملا غير منقوص، وما أعقب ذلك من مظاهرات وسقوط الشهداء الأبرار،مع أحد من المحيطين بى فى حتتنا، لكن عبدالمنعم ابن عمى شقيق أبى لم يتركنى وحدى أعيش أفكارى التى انبثقت عن هذه الأمور الحاسمة، كان يتحدث معى وكان يتناقش معى فى كل ما حدث أو ما يتوقع أن يحدث، فاهتمامه بالسياسة

على الرغم من تراكم السنين منذ عام ١٩١٩، عام الثورة التى شارك فيها، لم يفتر، ومع ذلك فإننى أود أن أذكرها هنا أن الناس، أهل الحتة وغيرهم ومنهم أمى وزوجتى، وإن كانوا لا يعلمون تفاصيل ما يحدث من أمور فى المجتمع المصرى، فإن الإحساس بهذه الأمور عندهم كان موجودا. إن المناخ الثقافى الاجتماعى فى ذلك الحين كان مشحونا بكل ما يحدث من حوادث تمت إلى القضية المصرية بصلة. "

(٢٠)

وعلى صعيد آخر يستعيد الدكتور سيد عويس تأمله لتجربة مهمة عاشها وهو فى الولايات المتحدة الأمريكية حين تعجب ما شاء الله له أن يتعجب من وقع انهزام الفرنسيين أمام فيتنام فى ١٩٥٤، ومدى تألم الأمريكيين لهذا الحدث:

«... ولن أنسى وسأذكر دائما وقع سقوط قلعة "ديان بيان فو" فى يوم ٧ من شهر مايو عام ١٩٥٤، وهى التى حاصرها الفيتناميون الأحرارا حصارا دام ٥٥ يوما على قادة الولايات المتحدة الأمريكية السياسيين وغيرهم عندما استمعت إلى الرثاء الذى بثه المذيع يوم سقوط القلعة، كان رثاء "ندابة" مصرية، صدر عن قلب مكلوم حزين حقا، وقد دهشت لأن هذه القلعة تقع فى الشمال الغربى من "إقليم فيتنام"، وأن الذين هزموا كانوا من جنوب وضباط جيش الفرنسيين، ولم يكونوا من جنود وضباط جيش الولايات المتحدة، لكنه الغرب ومصالح الغرب ومستقبل الغرب كلها، هى التى دفعت هذا المذيع المكلوم الحزين أن يثب مرثاته على بنات وأبناء الشعب الأمريكى وغيرهم فى يوم ٧ من شهر مايو عام ١٩٥٤».

(٢١)

ويتصل بهذا ما نما به علم الدكتور سيد عويس فى مجالات علم النفس،

حيث يذكر انتباهه المبكر إلى ميل الرئيس محمد نجيب للرومانتيكية، وخوفه من أن يتعارض هذا مع نجاحه فى مهمته التى كان ينتظرها منه الشعب المصرى:

« ... كانت إحداها فى الساعة الثامنة من مساء نفس اليوم "يوم ٢٦ من شهر يوليو عام ١٩٥٢" حين أذاع بعد طرد فاروق بساعتين فقط قائلا:

«إن ما ينسب إلىّ من عمد مجيد إن هو فى الحقيقة إلا مجهود وتضحيات لرجال الجيش البواسل من جنود وضباط، ولم يكن لى إلا شرف قيادتهم"، واستطرد قائلا:

«وقد أمر جلالة الملك فاروق عندما طلب الجيش إسناد منصب القيادة العامة إلىّ بأن أنعم علىّ برتبة الفريق بدرجة وزير، فلم أعلن رفضها حتى لا يعرقل ذلك غرضا أسمى وهو تنازل الملك عن العرش، والآن وقد انتهت الأمور فإنى أعلن تنازلى عن هذه الرتبة قانعا برتبة اللواء مراعاة لحالة الدولة المالية».

«وبرز اسم محمد نجيب وأصبح ملء السمع والأفواه، وكان أثر كلمته الثانية على الناس عظيما، فصفقوا وصفقت معهم حتى أدمى التصفيق أيادينا، ولكنى والحق يقال راجعت نفسى بعد ذلك فقلت إن هذا الرجل العظيم يتحلى بصفات إنسانية تميل إلى "الرومانتيكية"، وما فعله أو ما أريد له أن يفعله لا يجب أن يجعل لهذه الصفات وزنا، فقد درست فى "علم الإجرام" أن من الصفات التى تصنع رجال الأعمال أو رجال السياسة ليس فقط المخاطرة والإقدام، بل أيضا الرغبة فى الكسب، والملاحظ أن هذه الصفات هى التى تكون المجرمين العتاه. لقد بدا لى الرجل لأول وهلة عندما تنازل عن الرتبة، أى عندما أبدى الرغبة فى عدم الكسب، أنه يعيش فى "يوتوبيا" قد خلقها المناخ الثقافى المصرى».

(٢٢)

وربما كان أهم هذه المواضع التى ربط فيها سيد عويس علم النفس بالحياة من وجهة نظر تخصصه وخبرته ومشاهدته، ذلك المونولوج الآسف الذى حدثنا به عن معايشته لمحنة المكارثية فى الولايات المتحدة الأمريكية وتحليله لدوافعها:

«... ومهما يكن من الأمر فإننا نجد فى ثنايا تاريخ الولايات المتحدة ظواهر تشابه "ظاهرة المكارثية"، أى أن ظاهرة المكارثية قد حدثت فى تاريخ هذا البلد مرات عديدة، والملاحظ أن مقومات هذه الظواهر كتانت فى الأغلب الأعم متشابهة، فنجد أنها تستند إلى قيادة قوية، لكنها فى الوقت نفسه قيادة غبية، وأن غباءها مستحكم لدرجة أنها لا تستطيع نقد نفسها ذاتيا، أو أن تكون فكرة أو تصورا عن ذاتها، وهى تستند أيضا إلى الاندفاع العصابى، إما لتحقيق القوة أو للاحتفاظ بها، وهى تستند كذلك إلى ما تتزود به من شجاعة حيوانية، ضحالة أخلاقية التى تيسر لها التبرير لما تقوم به من العنف، أو النزوع إلى الحصول على المغانم غير المشروعة، فضلا عما تقوم به من أنواء الحقد، وتعمد الأذى والرذيلة».

«كانت هذه المقومات، كلها، تتحدث عن نفسها أمامنا، وأمام الملايين من أعضاء المجتمع الأمريكى، عندما كنا نشاهد ظاهرة المكارثية على شاشة التليفزيون، وقد شهدها قطعا أعضاء هذا المجتمع من قبل فى عام ١٦٥٠ عندما كانت الضحايا من أعضاء "مذهب الكويكرز"، وأعضاء مذهب البابتستس :المعمدون البروتستانتيون"، وما حدث فى عام ١٦٩٢ عندما طوردت "الساحرات" وعذبن فى مدينة سالم "بولاية ماساتشوست" لمدة ستة شهور، وفى خلال أعوام ١٨٤٠ ـ ١٨٥٠ عندما ظهرت الحركة المضادة للمذهب الكاثوليكى».

(٢٣)

وهو يواصل التعبير عن دهشته وعجبه لهذه الممارسات الغربية فيقول:

«ولم أكن أدهش كثيرا عندما كنت أرى تابعا من أتباع مكارثى يدلى بشهادة فى المحكمة التى كنت أراها كما كان يراها الملايين غيرى على شاشة التليفزيون. كنت أرى فى هذا التابع ظلام الجهل الذى يعشش فى دماغه، وكنت أرى فيه الشعور بالنقص واضحا، أما رغبته فى تحطيم مَنْ كان أفضل وأعظم منه فلم تكن تخفى على أحد، وكنت أرى فى هذا التابع كذلك محاولته التى كان يصر عليها ليظهر قدرته على إظهار كل ما هو غير ذى علاقة بموضوع اتهام ضحيته، وكانت تنتهى المحكمة، وأذكر أننا نزلاء محلة نورفلك (البيت الذى كان سيد عويس يسكن فيه فى أثناء دراسته بواشنطن) كنا نمكث على مقاعدها قليلا، وكان لا يتكلم منا أحد، ثم نتفرق واحدا وراء الآخر. لم يكن يتحدث معى عما رأيناه وسمعناه أحد، ولم أكن أنا أيضا أتحدث مع أحد، حتى مع مَنْ كان يجمعنى وإياهم المستوى الثقافى، والنظرة نحو الحياة. لم يكن يجرؤ واحد منهم أن يقول لى شيئا، أو يعلق على ما رآه وسمعه بشىء».

(٢٤)

هكذا عاش سيد عويس المجتمع الغربى على نحو ما عاش العلم فى المجتمع الغربى ، وهو فى ذكرياته حفى أن يدرس أثر المجتمع الغربى فى تكوينه الثقافى والعلمى على نحو ما رأينا دون أن يصل إلى أحكام قاطعة إلا فيما يتعلق بما نما فيه علمه وفهمه.

وعلى سبيل المثال فان الدكتور سيد عويس ظل يحاول أن يقيم تجربته القاسية فى لندن ما بين فبراير ١٩٥١، ويوليو ١٩٥٢ حتى إنه يراوح بين إيجابياتها وسلبياتها فيقول:

«... أحاول أن أمتص رحيق ثقافته المنتظمة "الأكاديمية" وغير المنتظمة "كل عناصر الثقافة الأخرى التى صادفتنى وصادفتها"».

«لقد كانت هناك نتائج ما فى ذلك من شك، وقد ذكرت من قبل الكثير منها، ويكفينى أننى أتقنت اللغة الإنجليزية قراءة وكتابة، وأنى اتصلت ببعض الأساتذة الإنجليز، وأننى تتلمذت على أستاذى البروفيسور جون لويس، وأننى تذوقت ألوانا من الفن "فن الموسيقى، والفن التشكيلى مثلا"، وأننى قد وجدت الفرصة مواتية لأهتم بعلم التاريخ، وبعلم الاقتصاد، وبخاصة ما تعلق بتاريخ بلادى بعامة، وتاريخها السياسى والاقتصادى والاجتماعى الحديث بخاصة، وأنى قد صححت الكثير من معلوماتى، وواجهت القلق الفكرى فى ضوء تنشئتى الاجتماعية والمصادر الثقافية المكتوبة وغير المكتوبة التى زودت ثقافتى قبل أن أزمع السفر إلى الغرب، لا لأغترب فحسب، بل لأتغرب ثقافيا أيضا، أى أضيف إلى عناصر ثقافتى عناصر الثقافة الغربية أو بعضها. إننى لم أفعل الكثير مما كنت أروم وأبتغى، فالفترة التى قضيتها كانت قصيرة جدا فى حياة المرء العادى، أو حتى غير العادى، ولكنى أعترف بأننى فعلت ما يشبه المستحيل لكى أغترف من مناهل الثقافة الغربية. لم أضع وقتى هباء، ولكنى أحسست بأن قامتى لم ترتفع ارتفاع قامة الدكتور عوض، أو قامة الدكتور حزين».

(٢٥)

ويتحول اهتمام سيد عويس بالحضارة من الحب والتقدير لما يراه من مظاهرها، إلى محاولة الارتقاء بمجتمعه هو، ووطنه، وعلى سبيل المثال فإن الدكتور سيد عويس لا يكف عن مصارحة مجتمعه بما يراه محتاجا للعلاج، انظر إليه وهو يتحدث عن معاناته هو وأعضاء مكاتب الخدمة الاجتماعية من بعض رجال النيابة والقضاء، والسبل التى سلكوها من أجل تجنب هذه المتاعب حماية لأنفسهم ولمن يرعونهم من الأحداث الجانحين فيقول:

«... كنت حريصا الحرص كله على أن يكون أعضاء المكتب من الزميلات والزملاء أسرة واحدة، فقد كانوا اخوات وأخوة لى فعلا وحقا، وكان الهم الأكبر الذى يشغل بالى هو أن نؤدى واجباتنا كل فى موقعه، حاولت أن نعمل جميعا عملا جادا فى ظل الحب والاحترام اللذين كانا يسودان علاقاتنا، وعلى الرغم من الأعباء العديدة، والظروف غير المواتية، وبخاصة عندما كان يتغير قاضى المحكمة، أو وكيل النيابة، أى عندما يستبدل بمن عرفنا وعرفناه، وفهمنا وفهمناه، واحترمنا واحترمناه، آخر لضرورة النقل لا يعرف عن وظيفة بالمحكمة شيئا، كنا نبدأ من جديد: نقيم على شرف القاضى الجديد، أو وكيل النيابة الجديد، أو كليهما "حفل شاى" للتعارف، وكنا حريصين على ذكر اسم أحدهما متبوعا بلقب "بيه"، فقد أخذنا من الماضى درسا قاسيا عندما كنت أو كان أحدنا نذكر "الأستاذ فلان"" مجرداً من قبل "بيه"! كان تأثير ذلك على العمل الذى بيننا رهيبا، والأحداث وذووهم كانوا هم الضحايا، فإذا قال تقرير المكتب "يمينا" حكم القاضى "شمالا"، والعكس بالعكس، وكانت أمهات الأولاد عند الاختلاف، وبعضهن كن لا يحرصن على الأخلاق القويمة، أسلحة فى يد القاضى أحيانا، أو فى يد وكيل النيابة أحيانا أخرى ضدنا، وقد يحدث العكس عند الصفاء فنجد القاضى يشكو لى من أن وكيل النيابة الشاب يحرص على أن تمكث فى مكتبه "أم فلان (أحد الأحداث) الوسيمات" فترة طويلة تثير الشبهات، وكنت لا أرد ولا أصد، وكانت زميلاتى وزميلاتى يحرصون معى على القيام بعملنا، وعلى أن نكون صابرين "فالصبر مفتاح الفرج"».

(٢٦)

ومن الجدير بالذكر أن الدكتور سيد عويس ظل حريصا على أن يكون صادقا كل الصدق فيما يرويه عن تجاريه المهنية، وعن آراءه التى كونها على مدى سنوات عمله وبحثه، سواء فى مصر أو فى بريطانيا أو الولايات

المتحدة الأمريكية، وهو يتحدث على سبيل المثال عن كثير من الآراء التى تبدو وكأنها تتعارض مع ما نتوقعه منه من تقدمية، بل إن الدكتور سيد عويس يصرح القارئ بموقفه فى قضية المساواة بين الذكر والأنثى:

«... وأرجو أن يلاحظ القارئ أننى لا أنعى على مجتمع الولايات المتحدة التفرقة فيه بين الذكر والأنثى. إننى لا أدعو إلى المساواة المطلقة بين الذكر والأنثى، أى أننى إذا دعوت إلى المساواة بينهما فأنا لا أقصد أبدا التطابق بينهما، بل إننى أقصد أن تكون المساواة بينهما مساواة فى الفرص، أى أن يتيح المجتمع - أى مجتمع - للأنثى مثل الذكر فرص التعليم، والخدمات الصحية والاجتماعية، والفرص فى قوة العمل، والعمل السياسى، والقيادة».

(٢٧)

وقد أبدى الدكتور سيد عويس اهتماما متكررا بالإشادة الصادقة بالأساتدة الحقيقيين فى حياته الطويلة، ومن العجيب أنه يكاد يحصرهم فى مجموعة تعد على أصابع اليد الواحدة:

وعلى سبيل المثال فإن الدكتور سيد عويس يتحدث عن فضل يعقوب فام والسيدة إلزا ثابت فى استمتاعه بالموسيقى، إذ كانا فى فترات مختلفة يمولون له أو (لغيره) ما يتطلبه هذا الاستمتاع من تكاليف مادية:

«... ولم أكن فى هذه الفترة أستسيغ الاستماع إلى الموسيقى الكلاسيك، فآلت السيدة إلزا على نفسها أن تيسر لى هذا الاستمتاع والاستمرار فيه حتى سعدت به ومازلت حتى الآن. كانت تدفع لى ما يوازى ثمن التذكرة لكى أحضر حفلات فى قاعة "إيوارت" حيث بعض الفرق الموسيقية العالمية تقيمها ويحضرها من الناس يملأون القاعة ويزيدون، وتذكرت الأستاذ يعقوب فام الذى كان يطلب من معلم الموسيقى إبراهيم أفندى قنديل أن يحضر مثل هذه الحفلات "على حساب المؤسسة" لكى تزداد ثقافته الموسيقية مما يعود على أولاد مؤسسة الزفاف الملكى بالفائدة. كانت السيدة إلزا تفعل معى ومع زملائى الإخصائيين الاجتماعيين بالمكتب ما كان يفعله

أستاذى يعقوب فام مع معلم الموسيقى، ولم يكن زملائى يهتمون بالاستماع إلى الموسيقى العالمية بتشجيع السيدة إلزا فقط، بل كانت تشجعهم أيضا على القراءة فى العلوم التى كنت أقرأها، وكنا جميعا والسيدة إلزا معنا نذهب إلى المتاحف محاولة منها أن نستوعب بعض ما تعكسه اللوحات المعروضة فنتذوقها، ومن ثم يرتقى مستوانا فى حل الجمال، والاستمتاع بتذوقه».

«كانت لا تعمل عملا مهنيا فآلت السيدة إلزا أن تصنع بعض الرجال من أبناء الشعب المصرى فى شخص بنات وأبناء المكتب، وبخاصة الذين كانوا يمتهنون مهنة الخدمة الاجتماعية، وعلى الرغم من مشاغل السيدة إلزا فى بيتها فى ذلك الحين، فإنها كانت تحرص على وجود الوقت لتقوم بكل هذه النشاطات، وإننى أذكر جيدا أنها كانت حريصة على زيارة بيوتنا جميعا، وقد زارت هذه البيوت فى المناسبات.. "فى العيد، أو فى شهر رمضان مثلا" وفى غير المناسبات، ولم يمرض واحد منا أو أحد أقاربه إلا وكانت يد السيدة إلزا تمتد بالمساعدة العاقلة الضرورية، وكانت لا تتورع فى نقل المريض أو المريضة فى عربتها "وكانت عتيقة لكنها تعمل" إلى المستشفى، أو تعيد المريض أو المريضة من المستشفى إلى البيت، وقد يكون موقع هذا البيت فى حارة "درب المقشات" بقسم الدرب الأحمر مثلا! وهى الحارة التى كانت تسكن فيها أسرة عبد العزيز فتح الباب عندما كانت والدته مريضة فى ذلك الحين».

«وكانت كل هذه الخدمات التى تقوم السيدة إلزا بها لى أو لزميلاتى وزملائى تقابل بالامتنان، فنحن كأناس مستضعفين نتعامل فى ضوء قيمنا مع الذين يجاملوننا بالجميل، ومن ثم ازدادت الرابطة الإنسانية التى كانت تربطنا بالسيدة إلزا، وكان إعجابى بها وبما تقوم به إعجابا يفوق الوصف، فهى عند أعضاء أسرتى ملاك الرحمة وللحب وللخير، وهى عندى الملاذ الذى ألجأ إليه إذا ما ألمت بى مصيبة من المصائب، ولن أنسى أبدا وقفتها

معى عندما مرضت أمى، وجاء معها الدكتور عبد العزيز عسكر، والدكتور حليم مترى، جاءا ليريا ما أصاب أمى دون أن يتوقع أحدهما أجرا منى، كانت السيدة إلزا ومازالت تفعل الخير بأنماطه دائما، وكانت ومازالت تخدم الإنسانية لذاتها».

(٢٨)

ولا يمل الدكتور سيد عويس من حديثه بالثناء على مَنْ يعتبرهم بمثابة أساتذته الثلاثة الأوائل الذين أشرنا إلى تكرار اعتزازه الشديد بهم فى مواضع متكررة من ذكرياته:

«وأود هنا أن أذكر وأنا أحنى رأسى شاكرا لما فعلته السيدة إلزا ثابت من أجلى لكى يتحقق لى مرادى فى الدراسة والتعليم، أنها لم تترك جهدا نحو تحقيق هذا المراد إلا وقامت به مشكورة، وإننى أؤكد هنا أنه لولا جهودها الجبارة المستمرة لما استطعت أن أسافر فى فبراير عام ١٩٥١ إلى لندن، والجهود التى بذلتها السيدة إلزا كانت جهودا تهدف إلى تحقيق كل ما هو معنوى، وكل ما هو مادى يحقق آمالى، ويكفينى منها أنها كانت تثق فى وفيما يمكن لو أتيحت لى الفرص أن أقوم به، كانت صلتى بالسيدة إلزا متصلة، فهى رئيسة جمعية الخدمات الاجتماعية بحى بولاق، وأنا فى ذلك الحين كنت أمين الصندوق، وكانت مقابلاتى معها تزيد الروابط التى بيننا وتؤكدها، ولا غرو فقد كانت أستاذتى واستمرت أستاذة لى، وأنا أعتبر حتى تلك اللحظة أننى غرس يديها، ويشترك معها فى ذلك الإمام الشيخ محمود خطاب، والأستاذ يعقوب فام، كان هؤلاء الثلاثة مع أبى وأمى قد أضفوا علىّ من العلم والمعرفة والخبرة والاهتمام الإنسانى الكريم ما جعلنى ما كنته فى ذلك الحين، وربما ما سأكونه فى المستقبل القريب والبعيد، أجمعوا الثلاثة على إعادة تنشئتى كل فيما يختص به، وفى الفترة الأخيرة كان للسيدة إلزا النصيب الكبير».

■

ونأتى بعد هؤلاء الثلاثة إلى حديث الدكتور سيد عويس عمن صادفهم من نبلاء فى حياته، ويأتى الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية الوفدى الشهير على رأس النبلاء فى حياة سيد عويس، وها هو الدكتور محمد صلاح الدين يسدى إليه مكرمة بينما هو غاب عن الوطن فى البعثة التى نالها إلى بريطانيا:

«وكان من فضل الله علىّ وأنا فى ظروفى المتباينة فى لندن، أن يصلنى خطاب من السيدة إلزا يقول إننى قد عينت فى وزارة الشئون الاجتماعية منذ أوائل أبريل عام ١٩٥١ فى مراقبة الأحداث بالوزارة "مصلحة الخدمات" بنفس مرتبى الذى كنت أحصل عليه من المكتب، ومنحت مدة سنتين إجازة بدون مرتب قابلة للتجديد للدراسة فى الخارج، وكان الفضل فى هذا التعيين للسيدة إلزا، وللدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية فى ذلك الحين، وتوصية الدكتور أحمد حسين وزير الشئون الاجتماعية المختص، واستراح قلبى من ناحية الوظيفة، واستقر تفكيرى من هذه الناحية».

وفى موضع آخر يتحدث الدكتور سيد عويس عن الدكتور محمد صلاح الدين بإعجاب فيقول:

« ... ولكن أمورا أخرى تتعلق بالدكتور صلاح الدين كانت قد شغلت بالى، فقد كان الدكتور صلاح - كما يعلم القارئ - رئيس الهيئة التنفيذية التى كانت تشرف على مكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الأحداث بالقاهرة، وكان اتصالى به بحكم أننى كنت مدير هذا المكتب اتصالا وثيقا، رأيت فيه الإنسان الكريم ذا الأخلاق العالية جدا، الرفيعة جدا، وله عندى من الذكريات ما يسعدنى حقا، ويدلل على أريحيته وفضله وكرمه، ويذكر القارئ موقفه من الدكتور عوض عندما وقف الأخير فى سبيل إعطائى قرضا أشترى به ملابس استعدادا للسفر إلى لندن لأول مرة فى فبراير عام ١٩٤٨، ويذكر القارئ موقفه من زاهية مرزوق عندما وقفت بوصفها أمين صندوق مؤقت للجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية فى سبيل منحى هذا القرض

بحجة عدم وجود بند فى الميزانية يسمح بالصرف، وأنا أذكر أيضا موقفا لا يمكن أن يقوم به إلا رجل مثل الدكتور صلاح الدين، كان ذلك فى عام ١٩٤٩ وقد عقد أول مؤتمر للخدمة الاجتماعية العربية فى مبنى اليونسكو بمدينة بيروت، كان يسمى "حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية"، وكان على الدكتور صلاح أن يقدم ورقة عمل عن الأحداث الجانحين، وقد أعددت هذه الورقة بالاشتراك مع االسيد المستشار محمد فتحى، والأستاذ فتح الله المرصفى تحت إشراف الدكتور صلاح، وذهبت إليه فى بيته وقرأت عليه الورقة كلمة كلمة، وقام بالتعديلات التى رآها، وقامت إدارة المكتب بنسخها وإرسالها إليه، الذى أرسلها بدوره إلى إدارة المؤتمر الذى كان مقرره الدكتور عباس عمار، وجاء اللحظة التى يقرأ فيها الدكتور صلاح ورقته فبدأها بالشكر الجميل لكل من أسهم فى إعدادها، وذكر الأسماء واحدا واحدا: المستشار محمد فتحى، والأستاذ فتح الله المرصفى، والأستاذ سيد عويس، وكنت الوحيد الذى كان حاضرا لأننى كنت قد دعيت إلى الحضور مع أحد الزملاء ممثلين للجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية، وعندما انتهى الدكتور صلاح اصطحبته كما عودنى لكى نأكل "بسبوسة" فى محل مشهور فى مدينة بيروت، وذهبت معه فى سيارة معدة خصيصا لتنقلاته، وكان (يسوقها) سائق لبنانى، ودخلنا المحل المشهور وأمر بثلاثة صحون بسبوسة أكلناها السائق وهو وأنا جميعا، وانتهزت الفرصة ونحن فى محل الحلويات وتحدثت عن الورقة التى ألقاها فى المؤتمر ورد فعل الحاضرين، وبخاصة عندما ذكر أسماء الذين أسهموا فى إعدادها ، فقال: "يا أخى أنا مالى بالخدمة الاجتماعية أنا راجل مهتم بالسياسة"، قال ذلك مجاملة بالطبع، فهو يعلم قطعا الاتصال الوثيق بين السياسة والمسائل الاجتماعية، ولا يمكن إلا أن أذكر عندما ذكر اسمى والتفات الحاضرين نحو المقعد الذى أجلس إليه، واحمرار وجهى، والعرق الذى تصبب من جبهتى، ونظرات الناس ويالها من نظرات».

«وذكرياتى مع الدكتور صلاح التى لا صلة لها بالعمل فى مكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الأحداث كثيرة، وأختم بها عندما أتيحت لى الفرصة لأكون عضوا من أعضاء فوج الرواد فى مصيف الإسكندرية فى صيف عام ١٩٤٦، كان معسكر الرواد معدا لبعض الرواد وأعضاء أسرهم من زوجات وأبناء، كما كان معدا للعديد من طلبة الجامعة، وقد دعيت مع آخرين لأشترك فى هذا المعسكر، وكانت سنى قد بلغت ٣٤ عاما، وكانت المرة الأولى فى حياتى التى أذهب فيها إلى مصيف، وكانت فترة الإقامة للفوج الذى اشتركت فيه أسبوعين، وكانت متعتى الذهنية توازى إن لم [تفق] متعتى الجسدية. كان يضم المعسكر من الأساتذة، فضلا عن الدكتور عباس عمار، الدكتور سليمان حزين، والأستاذ فؤاد جلال، والأستاذ حنا رزق، وكان يحضر الدكتور محمد صلاح الدين فى الأمسيات ليحيى أو يشترك فى حفلات السمر، ولا غرو إذا كنت تراه وهو فى حياته العادية شخصا تشع من نفسه وفى سلوكه آثار التذوق الفنى، وعشقه للجمال، والأناقة، وينعكس ذلك فى ملبسه، وفى حديثه، وفى آرائه، وفى اتجاهاته، وقبل ذلك وليس بعده، فى حبه الأصيل لمصرنا الخالدة».

(٢٩)

وفى مقابل حديث الدكتور سيد عويس الممتن للدكتورة إلزا ثابت، فإنه يرسم صورة منفرة لكل من الدكتور محمد عوض محمد، والدكتور عباس مصطفى عمار، وتتوالى فصول هذه الصورة مع توالى الذكريات.

وفى كل الأحوال فإن القصة التى يقدمها سيد عويس لا تعبر فقط عن صعوبة أخلاق هذا الأستاذ أو ذاك، وإنما تعبر عن مدى الصعوبة التى يواجهها طالب العلم المصرى، بمن فى ذلك الأستاذ الذى انتقده سيد عويس نفسه، وقد رأيت أن رسمه لشخصية الدكتور محمد عوض محمد قد وصل إلى مرحلة متقدمة من اكتمال التصوير على نحو فنى دقيق بما لا يدع لنا مجالا للقفز على قدرة سيد عويس فى تصوير الشخصيات:

«وفى خلال عام ١٩٤٨ (أوائل شهر فبراير) أتيحت لى الفرصة لأسافر إلى المملكة المتحدة لدراسة نظم محاكمة الأحداث، وأساليب علاجهم دراسة نظرية وعملية، وسافرت فعلا إلى المملكة المتحدة، وانتهت دراستى فى شهر سبتمبر من نفس العام. كانت هذه الفرصة، فرصة السفر إلى الخارج فى نظرى فى ذلك الحين معجزة لم أكن أتوقعها، وإن تمنيتها،ولم أكن مستعدا لنفقاتها من حيث بعض الأمور أهمها شراء ملابس وحقيبة، وما يلزم لهذه الرحلة إلى بلاد غير البلاد، والحياة مع أناس غير الناس الذين أعيش معهم، وجاء اجتماع الهيئة التنفيذية لمكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الأحداث، وكان الرئيس الدكتور محمد صلاح الدين، وكسكرتير لهذه الهيئة كنت أجلس بحواره، وقد حضر من الأعضاء الأستاذ الدكتور محمد عوض محمد، والدكتور عبد العزيز عسكر والسيدة إلزا ثابت، وقاضى محكمة الأحداث الذى كان فى هذه الفترة الأستاذ حمدى حافظ، ولما عرض موضوع طلب قرض لى حوالى خمسين جنيها مصريا من الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية، انبرى الدكتور محمد عوض معترضا على أساس أنه لا داعى لهذا القرض، فالمجلس البريطانى "الداعى" سيتكفل بكل المصاريف، فعندما ذكرت أننى فى حاجة إلى هذا المبلغ لكى أستعد لشراء بعض الملابس التى أرى أنها ضرورية، ذكر الدكتور عوض أنه لا داعى لذلك، فهو لديه "معطف" قديم ومستعد أن يعطيه لى، وأن الحاجة إلى هذا المعطف هو كل ما هو ضرورى من الملابس، ولابد أن وجهى قد احمر خجلا عندما سمعت ما قاله هذا الدكتور، ولكن الدكتور محمد صلاح الدين الذى كان يجلس بجوارى ضغط بيده على ساقى القريب منه وكأنه كان يقول "تجلد ولا تقل شيئا"، ثم أردف سيادته مقترحا تأجيل هذا الموضوع إلى جلسة قادمة، وأجل الموضوع وعرضه الدكتور محمد صلاح الدين على مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية، الذى وافق على منحى القرض على أن أدفعه على أقساط شهرية، ولكن السيدة زاهية مرزوق "عضو مجلس

الإدارة وتقوم مقام امين الصندوق الذى كان مسافرا خارج القطر ، ذكرت ان ميزانية الجمعية لا تسمح بإعطاء قرض لأحد، ثم جاء دور الدكتور محمد صلاح الدين الذى كتب مذكرة يطلب إعطاء القرض على أن يكون هو نفسه ضامنا لى، فتقهقرت السيدة زاهية ودفعت المبلغ واشتريت الملابس الضرورية وبعض ما يلزم للرحلة، ولم يكن من حسن حظى أن يكون معطف الدكتور محمد عوض محمد القديم من نصيبى».

«وهنا أقف وقفة لكى أقرر حقيقة ذكرها لى الدكتور عوض عن تعاسة الحال التى كان يعيش فى ظلها وهو صغير، ثم وهو شاب حتى حصل على درجته العلمية، وأنا إذ أذكر هذه الحقيقة كما ذكرت لى أعجب أشد العجب من تصرفه نحوى ولم أكن أعيش حياة الغنى والرفاهية، لماذا فعل هذا الرجل ما فعل؟ وعندما سألت هذا السؤال أجاب الأستاذ الدكتور عبد العزيز عسكر الطبيب النفسى:

«إن الدكتور عوض وأمثاله معذورون، فإن أول ما يستقبل فى الصباح يستقبل وجهه، فانظر إلى وجهه، انظر إلى وجهه مليا تجد الإجابة ياعويس».

....

وهنا يقف الدكتور سيد عويس ليتساءل:

«إذا كان الأمر كذلك فماذا عن موقف السيدة زاهية؟ إننى حتى الآن لم أجد تفسيرا».

(٣٠)

وفى موضع آخر يتحدث الدكتور سيد عويس باحترام شديد يسبق تعبيره عما أحس به من ضيق شديد (أيضا) عن لقاءاته بالدكتور محمد عوض محمد بعد عودته من بريطانيا، بعدما تحدث عن حرص الدكتور عوض على هذا اللقاء، ومع أنه يبدأ حديثه بالثناء على العالم الجليل، فإنه سرعان ما

يصرح بانتقاده علنا، وكأنه يقدم بهذا الحديث لما يرويه بعد ذلك عن مظاهر تجربته القاسية معه:

« ... أما الدكتور عوض فقد كان موضع الاحترام، فقد كان عالما مرموقا ما فى ذلك شك، كان صاحب مدرسة تفخر مصرنا الخالدة بأبنائها حتى الآن، وعندما ذهبت إليه لمقابلته حدد موعد هذه المقابلة فى منزله، وذهبت إلى الموعد وأنا فرح للغاية كما أذكر الآن، وكانت هذه الزيارة فاتحة زيارات عديدة جاءت بعدها. كان لطيفا ينم حديثه على الثقافة العميقة، والثقافة الواسعة الأرجاء، ولكنى فى إحدى الزيارات رأيت منه ما شوه الصورة الرائعة التى حفرت فى دماغى عنه، لقد روى لى بعضا من تاريخ طفولته وشبابه وبعضا من الكفاح فى سبيل التحصيل العلمى، ثم ما جرى له فى لندن عندما ذهب إليها ليدرس دراساته العليا، عندما وضع أمتعته فى أحد البيوت التى توافق على إيواء الأجانب بأجر تم الاتفاق عليه، وعندما ذهب مستريح البال ليرى معالم المدينة، ولما عاد عند الغروب وجد أمتعته على درجات سلم البيت الذى استأجر إحدى غرفه بعد موافقة صاحبته، واتضح له أن جيران صاحبة البيت عيروها لأنها وافقت على تأجير إحدى غرف بيتها لا لأجنبى ولكن لأجنبى أسمر اللون».

«وكان يحكى لى القصص التى تدل على المعاناة التى واجهها فى حياته الأولى، وعلى قوة الإرادة التى يسرت له مواجهتها، ولكنى فى إحدى الزيارات رأيت منه ما شوه الصورة الرائعة التى حفرت فى دماغى عنه، كنت معه وحدنا، ودق جرس الباب فقام ليفتحه فإذا بى أسمع صوته وهو يزمجر صائحا "أنا مش هنا"! وعرفت أن الزائرين من بلدته جاءوا على غير موعد فرفض إلا أن يكون اعتذاره لهم بأسلوب الحديث الذى مازال صدى كلماته يرن فى أذنى إلى قلبى وعقلى حتى الآن، ومع ذلك فقد ظل احترامى لعقله واتساع آفاق علمه باقيا، ولعل ما فعله أمامى، كما قلت لنفسى مبررا، نزوة من نزوات العلماء، أو لعله أن يكون درسا لمن جاء على غير موعد ولغيرهم

من المعارف، ودرسا لى فى نفس الوقت».

(٣١)

ونأتى إلى حديث الدكتور عويس الثالث عن الدكتور محمد عوض محمد وهو يردفه بحديثه الثانى مباشرة، لكنه يشكو فيه مر الشكوى من تصرف الدكتور عوض تجاهه، وحرصه على عدم إعطائه الفرصة ليكون شيئا مذكورا فى محيط العلم:

«... وكان الدكتور عوض فى أواخر عام ١٩٥٠ رئيس الهيئة التنفيذية لمكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الأحداث بالقاهرة، أى أنه كان رئيسى المباشر، وذلك لأن الدكتور محمد صلاح الدين كان قد أصبح فى ذلك الحين وزيرا للخارجية فى وزارة الوفد، ولم يكن وقته ليتسع فيحضر جلسات الهيئة التنفيذية، فذهبت إلى الكدتور عوض وأنا أحمل معى طلب إجازة من المكتب بدون مرتب لكى أسافر إلى الخارج وإلى لندن بالذات لاستكمال دراساتى العالية، وأحصل على درجة الدكتوراه، وتوقعت منه الترحيب والتشجيع، لكنه لم يقل لى شيئا يدل على ذلك، وكان كل ما قاله إن الطلب سيعرض على الهيئة التنفيذية للبت فيه، وجاء موعد اجتماع الهيئة، وتحدث الدكتور عوض تليفونيا مع الحضور قبل الاجتماع بساعة وأخبرنى بأن مكان الاجتماع سيكون "معهد الدراسات الإفريقية" الذى كان له مديرا فى ذلك الوقت، وذهبت فى الموعد الذى حدده الدكتور عوض، فبدأ حديثه هادئا عذبا، بدأ يذكر اهتمامه الشخصى بى لأننى شاب كفء، وأن مسألة الدراسات العليا فى موقع عملى غير ضرورية، وأن السفر كل عام لمدة محددة إلى الخارج هو كل ما يمكن أن يوافق عليه، وما كدت أن أرد على ما قال، إذا بى أراه يزمجر قائلا وهو يسخر: "انت عاور تأخذ دكتوراه علشان تبقى زيى؟"، فأسرعت بالإجابة قائلا: "نعم.. فأنت مثلى الأعلى، ألم تذكر فى إحدى مقالاتك أن شر الأمور الوسط؟"، وكان هذا المقال قد نشر فعلا فى جريدة "الأهرام" منذ فترة غير قصيرة، فرد والسخرية تظهر على

ملامح وجهه وحركات جسمه "إننى ما قصدت بهذا المقال إلا مجرد المداعبة"».

«وصار الدكتور عوض بعد ذلك أمامى شخصا آخر، بدا شخصا تشع عيناه بالغيظ والكمد، وازداد وجهه القبيح قبحا، وتذكرت فى التو ما ذكره الدكتور عبد العزيز عسكر عن أول شىء يراه الدكتور عوض بعد أن يستيقظ من النوم، ولكنى أضفت إلى ذلك ما يكنه هذا الرجل، أقصد الدكتور عوض، من الحقد الدفين نحو المجتمع الذى عاشه وهو طفل ثم وهو صبى ثم وهو شاب، إنه الحقد الذى لم يبرأ عندما كان لا يأكل إلا وجبة واحدة فى اليوم وهو الشخص الذكى، فى حين يرفل غيره فى الحياة الناعمة بألوانها، وقد كانوا من الأغبياء، لقد تبلور فى قلب هذا الرجل الحقد منذ الصغر، وبقى دفينا حتى كبر، وإذا كان الحقد حقدا نحو المجتمع، فأنا عضو من أعضائه، كنت على عكسه تماما، كانت طفولتى سعيدة، وكان صباى طيبا ويملأ صدرى الحب ويفيض، وبقى دفينا وسيبقى إن شاء الله».

(٣٢)

ونأتى إلى الشخصية العلمية الثانية التى يجاهر الدكتور سيد عويس بنقدها مقللا من قيمتها وفضلها، ومن العجيب أن هذه الشخصية هى الدكتور عباس عمار، الذى خلف الدكتور محمد عوض محمد فى وزارة الشئون الاجتماعية!! وهى مفارقة لها ما يفسرها من أن اختيار الوزراء فى ذلك الوقت كان يأتى من عينة معروفة من كبار الأساتذة ثابتى القدم فى مجال تخصصاتهم واهتمام بالحياة العامة، ومع ما لهؤلاء الأساتذة من تفوق فى هذين الجانبين، فإن سيد عويس يكشف عن بعض الجوانب النفسية السلبية فى تكوينهم، من خلال ممارساتهم للإدارة والحياة على نحو ما اكتوى هو نفسه من قراراتهم غير المشجعة:

«... كانت مشكلتى الحقيقية أن توافق الوزارة التى أتبع لها على منحى

إجازة لمدة عام بمرتب أتركه لأسرتى لتنفق منه، أما أنا فيكفينى مرتب المنحة الشهرى، وكان قدره ١٥٠ دولارا، وكان أملى فى موافقة الوزارة أملا كبيرا، فالوزير الحالى كان الدكتور عباس عمار، وكانت صلتى به صلة طيبة، وكنت أعرف عنه أنه كان رجلا مكافا، وأنا مثله رجل مكافح، فلعله أن يتعاطف مع قضيتى، كان هذا أملى، فبادرت إلى طلب مقابلته وكانت معى مذكرة أعددتها خصيصا عن الموضوع بالتفصيل، وما كان عليه إلا أن يتفضل بالموافقة على منحى الإجازة لمدة عام بمرتب، وحدد موعد المقابلة بسرعة، وكان الوزير يتوضع حضورى، وما كدت أن أصافح سكرتيره الخاص، وأسمع ما قاله لى إلا وتوجست خيفة، قال السكرتير، وكان الزميل الأستاذ منير القصبى: "أنت فين يا عويس، الوزير قالب الدنيا علشانك، وبينى وبينك هو زعلان قوى منك"، وقد فاجأنى قول هذا الرجل الطيب الذى أعرفه ممارسه التصوف وعلاقاته الوثيقة بإحدى الطرق الصوفية المنتشرة فى المجتمع المصرى».

(٣٣)

ونأتى إلى أجواء مقابلة الدكتور سيد عويس الأخيرة للوزير الدكتور عباس عمار فنجدها نموذجاً للبرود الذى يخفى مشاعر الكراهية وعدم التقدير:

«ولكنى باسم الله جل وعلا دخلت إلى حضرة الوزير، ولم يكن متجهما لكنه بعد أن طلب منى الجلوس أخذ يعيرنى بأننى "أجرى وراء الضباط" فى الوقت الذى تحتاجنى إدارة الأحداث بمصلحة الخدمات، ولم أكن أفعل مما قاله شيئا، فأنا لم أذهب إلى مبنى قيادة الوزارة إلا بإذن المسئولين فى المصلحة، وأنا لم ألهث وراء أحد، وأنا فعلت ما فعلت محاولة منى للخدمة العامة فى حدود قدراتى، وبفضل الله فعلت الكثير من أجل العديد من المواطنات والمواطنين».

«وقلت لعباس عمار كل ذلك، لكنه فى محاولة لكى يقنعنى طلب منى أن

أؤجل قبول المنحة عاما واحدا ثم أسافر بعد ذلك، وعندما ذكرته بسنى فقد كنت فى الأربعين من عمرى، وهذه فرصتى، كتب على المذكرة التى قدمتها إليه "تأشيرة" لم يرفض فيها طلبى ولم يقبله تاركا الأمر للسيد مدير مصلحة الخدمات الأستاذ محمد حسن صاحب كتاب "الامتحانات العامة" الذى تحدثت عنه سابقا، والذى جلب له الشهرة فى محيط طلبة المدارس الثانوية، وبخاصة الذين كانوا يجلسون إلى امتحانات "شهادة الكفاءة وشهادة البكالوريا"».

«وفى صبيحة اليوم التالى ذهبت إلى محمد حسن فى مكتبه وكان يجلس معه الزميل بدراوى محمد فهمى، والأستاذ شميس لاعب كرة القدم المعتزل، وما أن رآنى أفتح الباب إذا به يقفز من على كرسيه مرحبا بى ومحييا، وكنت أحمل شنطة فيها بعض الأوراق المهمة آمننى على حفظها الصاغ مجدى، ودهشت لما فعله المدير، وأسوة بما فعل رحب بى الجالسان معه ترحيبا حارا، وذكرت له أمر مقابلتى للوزير وقدمت له المذكرة وعليها "التأشيرة" فإذا به يسارع إلى آلة التليفون وتحدث مع الوزير بشأن مضمون المذكرة، ولم أسمع ما قاله له الوزير ولكن محمد حسن سرعان ما تجهم وجهه، وتغيرت سحنته وقال لى آمرا: اذهب يافندى وروح على مكتبك ولا تذهب إلى مجلس الوزراء، هذا أمر، فذكرت له دون أن أبدو منفعلا للتغيير المفاجئ الذى حدث للرجل الذى قام من على كرسيه واستقبلنى مرحبا وأنا على وشك الدخول من باب حجرته أمام الشخصين اللذين كانا معه، ثم صدور الأمر الأخير من نفس هذا الرجل بعد دقائق بمجرد أن انتهى حديثه التليفونى من عباس عمار الوزير، ذكرت له أن هذا الأمر لن ينفذ لسبب بسيط، هو أننى أحمل فى شنطتى التى أحملها فى يدى أوراقا مهمة ولابد لى من تسليمها، وتركت الحجرة وانصرفت.

«وخرجت من مبنى المجمع حيث تقع حجرة مدير مصلحة الخدمات إلى كوبرى قصر النيل، لأستوعب ما حدث، وأفكر فيما يجب علىّ أن أفعله،

تماما كما فعلت ذلك ذات مرة وأنا فى مصلحة الحدود فى شهر مايو عام ١٩٣٧ أى منذ حوالى ستة عشر عاما، وقفت فى المرتين أمام الكوبرى المذكور أستنشق الهواء المنعش الذى يحيط به لعلنى أن أهتدى إلى مخرج».

«ولم أجد هذا المخرج فى المرة الثانية إلا أن أذهب إلى الصاغ مجدى وأذكر له ما حدث بالتمام والكمال، فكان كريما وإنسانا فاضلا حقا، ذكر لى أن محمد حسن وأمثاله ما هم إلا جثثا محنطة وقد آن الأوان للتخلص منها، وذكر لى أيضا أن عباس عمار كتب له مرات من أجل عودتى إلى المصلحة لكنه كان يرمى فى كل مرة الخطاب المرسل إليه فى سلة المهملات، وذكر لى كذلك أنه قال له ذات مرة إننى كنت أعمل فى مؤسسة الزفاف الملكى، وكان يقصد بهذه المعلومة الوقيعة بينى وبين النظام الجديد، أى أن عباس عمار كان يريد أن يقول: إننى كنت من أهل الحظوة فى السراى الملكية، وأن ولائى كان ولايزال للملك المخلوع، لكنه ـ أى الصاغ مجدى ـ لم يأبه لما قاله عباس عمار الوزير إلى الدرجة أنه لم يسألنى عن هذه المعلومة عندما سمعها لأول مرة، شيئا.

«وكانت دهشتى كبيرة حقا لما سمعت من محاولة عباس عمار الوقيعة بهذا الأسلوب الدنيء. إن عباس عمار فى خلال فترة من الزمان انتدب عميدا لمدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة، وكان يدعى وهو وزير أنه جاء إلى الوزارة لكى يحقق أحلامه فى غرس مهنة الخدمة الاجتماعية، وحماية العاملين فى ميادينها، وكان يعلم هذا الرجل ما هى مؤسسة الزفاف الملكى، نزلاؤها وأهدافها والمسئوليات الضخمة التى كانت على عاتقى لكل أجعل وزملائى منها البيئة الصالحة لكى تيسر تكوين أو إعادة تكوين شخصيات نزلائها، وهم أحداث جانحون، لكى يصبحوا مواطنين صالحين».

■

وعند هذا الحد يستطرد الدكتور سيد عويس ليكيل بعض النقد المبرر للوزير الدكتور عباس عمار:

«كان عباس عمار يعلم كل ذلك حق العلم، وكان عندما يزور المؤسسة يسدى آيات التشجيع لى ولزملائى، وقد زار المؤسسة أكثر من مرة، لكنه الإنسان الذى لا يرى إلا مصلحته، وفى سبيل تحقيقها يتخذ من الأساليب ما يروق له، وقد اتخذ عباس عمار الأساليب الملتوية دون ما داع فى سبيل تحقيق آربه فى شخصى، ولكن إذا كان الله معنا فمن علينا؟».

«وقد طيب الصاغ مجدى خاطرى وحاول أن يثنينى عن السفر، لكنى ذكرت له تصميمى وبينت له أسباب هذا التصميم من أهمها ما بلغت من العمر وسفرى فى الوقت الراهن هو فرصتى، واقتنع الرجل وطلب منى أن أعد مع الأستاذ عبد الرحمن أبو العينين مدير إدارة المستخدمين فى مجلس الوزراء فى ذلك الحين المكاتبات اللازمة لاستخراج جواز السفر والموافقة على السفر إلى الخارج، وتم كل ذلك وأمضى (يقصد: وقّع) على المكاتبات المعدة، وسارعت إلى إدارة الجوازات وتم المراد فى فترة قصيرة جدا، فالأوراق كانت قد خرجت من إدارة مستخدمى مجلس الوزراء الذى أمضى عليها كان الصاغ مجدى حسنين، وكان فى ذلك الوقت علما مشهورا، وفى جيبى وضعت الجواز منتظرا تحديد موعد السفر الذى حدد فعلا فى يوم ١٥ من شهر أغسطس عام ١٩٥٣، وتركت الماضى بأكمله ورائى ونظرت إلى الأمام، إلى المستقبل المجهول، مسلحا بالإيمان هادفا إلى تحصيل المعرفة والمزيد منها محققا بذلك أمل أبى وأمل أمى وأملى، لم أهتز عندما رأيت بدراوى محمد فهمى فى الشارع وذهبت إليه بقلبى المفتوح فأدار لى ظهره، ولم أذكر لأحد ماذا فعلت أو ماذا أنا فاعل».

....

« ... ولكنى وقبل أن أركب الطائرة كنت قد أعددت خطابا للوزير أدعوه فيه مرة أخرى إلى الموافقة على منحى إجازة لمدة عام بمرتب أو حتى بدون مرتب، ويبدو أنه علم بالسفر عندما كنت فى طريقى إلى الولايات المتحدة، أو ربما عندما وصلت إليها فعلا، وقيل لى بعد ذلك إنه ثار وانتظر حتى

مرت خمسة عشر يوما واعتبرنى أخذت إجازة بدون إذن ورفتنى من وظيفتى الحكومية، ونشر الخبر فى جرائد القاهرة ولم يذكر اسمى وإن ذكرت مخالفتى، وهى أخذى إجازة أكثر من خمسة عشر يوما بدون إذن، ولعل عباس عمار بما فعله ضدى نسى أن لى أسرة كانت تقتات من مرتبى ولم يذكر إلا أنه كان وزيرا».

(٣٤)

وبالإضافة إلى هذين الوزيرين اللذين لم يشجعا سيد عويس بما كان يتوقعه منهما ومن علمهما، فإن سيد عويس لا يجد حرجا فى المجاهرة بانتقاداته القاسية لبعض زملائه، ويأتى الدكتور حسن الساعاتى فى مقدمة هؤلاء، حيث ينتقد الدكتور سيد عويس سلوك الدكتور حسن الساعاتى انتقادا مريرا، ويحرص أكثر من مرة على أن يشير إلى أنه لم يقم بأى جهد فى الجزء العملى من رسالته التى نال بها درجة الدكتوراه من بريطانيا، معتمدا ـ فى المقابل ـ على ما كان سيد عويس وأقرانه قد أعدوه من ملفات فى مؤسسة الزفاف الملكى:

« ... وقبل أن أبرح المكان قال لى الدكتور مانهايم: إن أحد تلاميذه كان مصريا واسمه "حسن الساعاتى"، وسألنى إذا كنت أعرفه، وقلت له إننى أعرفه ولم أذكر التفاصيل، لم أذكر له عندما اختير فى بعثة إلى لندن لدراسة اللغة الإنجليزية أن المغفور له الدكتور عبد المنعم رياض نصحه بدراسة مشكلة الأحداث الجانحين، فهى أولى أن تكون موضع اهتماماته، ولم أذكر له أنه قبل أن يسافر فى بعثته زار مؤسسة الزفاف الملكى، ولم تكن الحرب العالمية الثانية قد أعلنت، وكيف قوبل بالترحاب، فهو مرسل بتوصية من الدكتور رياض أول القانونيين الذين كانوا يعرفون الكثير عن مشكلة الأحداث الجانحين المصريين، وكانت له آراء رائدة فى تشريعات الأحداث منشورة».

«ولم أذكر للدكتور مانهايم أن المادة التى جمعها حسن الساعاتى فى

رسالة الدكتوراه التى أجازها كان معظمها من ملفات حالات الأحداث الجانحين التى قام مكتب الخدمة الاجتماعية بالقاهرة ببحثها، لم أذكر له كيف حدث هذا؟ عندما جاءنى الزميل حامد شاكر وأنا مدير للمكتب، يطلب منى إتاحة الفرصة لطالب درجة الدكتوراه فى جامعة لندن ليطلع على ملفات حالات المكتب، وقد لبيت فى الحال هذا الطلب وخصصت غرفة خاصة من غرف المكتب لتكون تحت تصرف حسن الساعاتى هو ومَنْ يرغب، وكان يعطى حالات الأحداث كل سنة على حدة منذ إنشاء المكتب، وما كان عليه إلا أن ينقل بيانات كل حالة فى كشوف "تفريغ" أعدها لهذا الغرض، واستمر أسابيع يفعل ذلك حتى أتم ما أراد، وبان لقارئ الرسالة أن الحالات المنقولة بياناتها لم تكن نتاج بحوث باحثى المكتب، وكان منهم الأساتذة محمود فهمى، وأحمد مرزوق، وواصف يوسف، وعبد العزيز فتح الباب، وفتحية عبد الجواد وغير هؤلاء مثل الأستاذ الدكتور عبد العزيز القوصى، والدكتور الطبيب حليم مترى، لم يذكر الطالب الذى أشرف عليه هيرمان مانهايم (يقصد الدكتور الساعاتى) اسما واحدا من هؤلاء الذين بحثوا الحالات التى أفاد من بياناتها فى رسالته، وما ذكره فى الرسالة كانت عبارة شكر للمكتب لا تعبر عن الواقع الذى كان، لم أذكر كل ذلك ولا غيره للدكتور هيرمان مانهايم، وخرجت من عنده وأنا كاسف البال يساورنى القلق وأكاد ألا أجد بصيصا من نور يبدد ما بدا أمامى من ظلمات، ولكنى لم أبال».

«وسرعان ما سرت فى كيانى أشعة التفاؤل، وتأكدت أن الحق أبلج، وأن ما فعله حسن الساعاتى أو يفعله أو سيفعله غيره مآله زبالة التاريخ، ولسوف يسأل التاريخ عن صحيفة الاستبيان التى فى ضوئها كما زعم حسن الساعاتى جمع مادة دراسة الدكتوراه. إننى لم أجدها فى الرسالة، ولم أجدها فى كتاب من كتبه التى نشرها عن موضوع الأحداث الجانحين، ولكل طريقه، هذا طريق سلكه شخص أصبح يلقب بدكتور، وقد اخترت طريقا آخر، هو طريق ضيق نعم، ولكن مَنْ سلكه كان آمنا واثقا يدعو إلى كل ما

هو طيب، ويحاول مخلصا التغيير إلى ما هو أفضل وأقوى وأعظم».

(٣٥)

ويعاود الدكتور سيد عويس تلخيص موقفه من زميله الدكتور حسن الساعاتى فيقول:

« ... وعلى الرغم من الاتصالات التى كانت بينى وبين الدكتور حسن الساعاتى السابقة، فإننى لم أكن لأدعى أننى سبرت غور نفسه فى ذلك الحين، أصبح منذ لحظة اهتمامه بالأحداث الجانحين عندى زميلا بل صديقا، وكل ما فعله فى الماضى قبل مناقشة بحث "جرائم السرقة عند الأحداث" يدل على ذلك، قبل أن يسافر فى بعثته فى عام ١٩٣٩، وبعد أن عاد إلى القاهرة واشترك مع زوجته الفاضلة فى إعداد معهد الخدمة الاجتماعية للفتيات بعد عام ١٩٤٦. كان ميدان عملنا واحدا، وإذا كان هو الأسبق فى التحصيل الأكاديمى العالى، فكنت أنا الأسبق فى العمل الاجتماعى فى ميدان الأحداث، أو فى معسكر كوم أمبو، أو فى مكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الأحداث بالقاهرة، أو فى إدارة الأحداث فى وزارة الشئون الاجتماعية (شهر أبريل عام ١٩٥١ ـ شهر أغسطس ١٩٥١)، كان تعيينى فى هذه الإدارة علانية، إما فى اجتماعات أسبوعية أو نصف شهرية أو حتى شهرية، أو أن ننشر هذه القضايا فى المجلة الجنائية القومية، كل ذلك من أجل تحقيق أهداف عدة، منها أن نتبادل الخبرات، ومنها أن نتفق على معانى المفاهيم، وأن نحاول الاتفاق على صياغتها باللغة العربية، ومنها أن نضع التقاليد للمناقشة الحرة، والعمل الجماعى، فالعلم لا كبير عنده، وكلنا فى مسيس الحاجة إلى أن نتعلم الكثير، وأن نعلم الكثير».

«وعكفت على كتابة الدراسة، وكانت لإدارة المركز (يقصد المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية الذى كان الدكتور أحمد خليفة هو مديره) وجهة نظر فى نشرها، وكان للدكتور الساعتى آراء فى نشرها، وإننى أرجو من القارئ أن يتفضل بقراءة الدراسة، وقراءة ملاحظات الدكتور الساعاتى،

وبخاصة الفقرات التى حوط حولها بالحبر وطلب عدم نشرها، وانظر أيها القارئ الكريم إلى هذا الرجل الذى لم يهتم بالمضمون الذى كان من واجبه أن يدافع عن نفسه من أجله، فتراه يهتم بهجاء كلمة مثل كلمة "نشئوا"، وقد حاولت أن أقنع إدارة المركز والدكتور الساعاتى بأن ينشر رده مع الدراسة التى كتبتها جنبا إلى جنب فى المجلة، طلبت هذا مرارا ولكن الطلب لم يستمع إليه أحد. إن الضرورة كانت تحتم إجابة هذا الطلب الجاد».

(٣٦)

ويعمد الدكتور سيد عويس إلى التاريخ الخاص بعلمه فيذكر واقعة خطيرة من تاريخ أساتذة علم الاجتماع المشاهير، وهى واقعة انكشاف خداع الأستاذ الكبير سيريل برت وتضليله لتلاميذه وزملائه، يسقطها على الدكتور الساعاتى:

«... فأنا إذ أكتب ما كتبت لا أرى الدكتور الساعاتى أمامى، ولكن أرى المستقبل، ولنا فيما حدث لسمعة "سيريل برت" العلمية مؤلف كتاب "الحدث الجانح" المشهور، والذى يعتبره البعض إنجيلا ! درس وأى درس، فالحقيقة العلمية، وإن حاول البعض إخفاءها، ستظهر حتما فى يوم من الأيام، والثمن الذى يدفعه أمثال سيريل برت فى محيط العلم والعلماء ثمن باهظ يستحقونه. لقد ضلل هذا الرجل العلماء والأساتذة والطلبة وظن أن لقب "سير" أو لقب "بروفيسور" كان لأيهما أولهما له وجاء، ولكن جاء الوقت وكشف ستره "اللهم احفظنا"، والملاحظ أن الحقيقة العلمية لا تخبو ولا تتغير، بمعنى أنها فى ضوء العوامل التى تكشفها المباحث تبقى مادامت هذه العوامل قائمة. إننا إذا قلنا إن الماء يغلى فى درجة مائة مئوية تحت الضغط العادى، فإن الماء سيغلى فى كل مكان مادامت هذ العوامل قائمة "درجة مائة مئوية + الضغط العادى"، ولكن الماء قد يغلى إذا ارتفع الإنسان على قمة جبل فى درجة أقل من مائة مئوية، وذلك لأن الضغط أصبح غير عادى، هذا كلام معروف للقارئ كل المعرفة، والملاحظ أيضا أن

"كوبرنيكس" قد وصل إلى بعض الحقائق العلمية، ولكن "جاليليو" وصل إلى حقائق علمية أخرى، وعندما تيسر "لنيوتن" أن يصل فى ضوء تجاريه إلى حقائق علمية أخرى ساعد فى تقديم عالم أحدث للإنسان. إن كوبرنيكس لم يكن مخطئا، ولا جاليليو، ولا نيوتن بعد أن جاء من بعده "أينشتين" بحقائق علمية أخرى. إن العلماء أناس يرون العالم وكأن الواحد منهم يتسلق جبلا، فلكما ارتفع الواحد منهم كان اتساع ما يراه من أفق، فإذا ارتفع عالم فى قامة كوبرنيس المسافة التى ارتفع إليها كوبرنيكس يرى ما رآه الأخير مهما كانت عقيدة هذا العالم أو مذهبه، وإذا ارتفع عالم فى قامة جاليليو المسافة التى ارتفع إليها جاليليو يرى ما رآه جاليليو.. وهكذا».

(٣٧)

أما الشخصية السياسية التى تحظى بإضاءة مهمة من ذكريات الدكتور سيد عويس وتحليله الاجتماعى والنفسى فهى شخصية قائد السجن الحربى اللواء حمزة البسيونى، ومن المهم أن نقرأ ما يرويه سيد عويس عن تطور معرفته بهذا الرجل لأنه يبدى من خلال هذه الرواية كثيرا من آرائه السياسية والاجتماعية المهمة فى عهد ثورة يوليو ١٩٥٢:

«كنت مع الصاغ مجدى حسين فى رئاسة مجلس الوزراء حين رأيت الضابط حمزة البسيونى، وكان برتبة صاغ، ومعه ضابطان رتبة كل وواحد منهما ملازم أول، رأيتهم يدخلون من الباب العمومى الصاغ حمزة فى الوسط، وكل ضابط من الضابطين على أحد جانبيه، ورآهم معى الصاغ مجدى فقام من مكانه لاستقبالهم باسما ثم ضاحكا وهو يترنم بالنشيد المشهور:

يا عم حمزة إحنا التلامذة

«وفوجئ الجميع عندما سلم علىّ الصاغ حمزة بحرارة وأكد بذلك بأنه يعرفنى، وأنا كنت أعرفه منذ عام ١٩٤٢ عندما كنت مديرا لمؤسسة الزفاف الملكى، وكان هو ضابطا برتبة الملازم الثانى فى الجيش المرابط، الذى كان

موقعه بجوار مبنى المؤسسة مباشرة. كان فى معسكر الجيش المرابط تليفون، لكن الملازم حمزة الذى كان فارع الطول، ذا وجه وسيم، وشوارب صفراء اللون ذات حجم يلفت الأنظار لا يحلو له إلا أن يتحدث من تليفون المؤسسة. كان يتحدث يوميا بالتليفون مرة أو مرتين أو أكثر، وكان يتبرع بدفع نقود نظير كل محادثة تليفونية»

« لم أكن أدرى مَنْ الذى يتحدث معه، ولم يكن يهمنى أن أعرف، وكان يحدثنى عن الجيش المرابط، وعن بعض أحواله الشخصية، فهو لم يتزوج، لكنه يحب سيدة متزوجة، وتراه يقسم لى بأغلظ الأيمان بأنها إذا ما طلقت فإنه سيتزوجها فى الحال، وفى يوم من الأيام جاءنى يتحدث عن نقص فى العهدة التى هو مسئول عنها، وكنت كلها "بطاطين"، فما كان منه إلا أن مزق البطانية إلى نصفين وحسب كل نصف وكأنه بطانية، وبذلك خرج من المأزق»

« وفى يوم آخر ذكر لى ما أفزعنى وذلك أنه كان فى النادى والمسدس الذى هو عهدته معه، فإذا بالمسدس دون ما قصد ينطلق فتخرج منه رصاصة فتقتل زميلا، وإذا كنت أنا قد فزعت حقا فقد كان هو غير مبال، إنه لم يقصد، ولتكن نتيجة التحقيق ما تكون»

« وتركت المؤسسة فى أواخر ديسمبر عام ١٩٤٣ إلى مكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الأحداث، ومرت الأيام وجاءت الحرب الأولى لفلسطين فى عام ١٩٤٨، وسافرت إلى لندن للمرة الأولى وعدت فى شهر سبتمبر عام ١٩٤٨، وفى خلال الفترة التى تلت ذلك سافرت إلى لندن للمرة الثانية فى شهر فبراير عام ١٩٥١، فى خلال هذه الفترة قابلت الصاغ حمزة فى ميدان العتبة الخضراء، وبدا لى وجهه متغيرا، فقد أصيب فى المعركة فى خده، ومع ذلك فقد ظل وجهه غير قبيح، وكانت مقابلة حارة»

« ولم أره بعد ذلك إلا وأنا فى مبنى رئاسة مجلس الوزراء عندما رآه الجميع وهو يسلم علىّ بحرارة وبابتسامة عريضة!! ولأن رتبة حمزة

البسيونى كانت أعلى فأصبح المسئول عن توزيع تبرعات معونة الشتاء العينية، وعرفت أنه كان أحد الضباط الأحرار، وكان أحد ضباط سلاح خدمة الجيش، وقد أشرف ليلة ٢٣ من شهر يوليو عام ١٩٥٢ على إعداد سيارات النقل التابعة للسلاح التى كانت تحمل الذخائر، وكذلك عربات نقل الجنود لنقل سرايا الكتيبة ١٢ إلى مواقعهم فى تلك الليلة».

....

ثم هو يبدأ حديثه عن التطورات النفسية المتلاحقة التى مر بها حمزة البسيونى حتى وصل إلى الصورة المشهورة عنه، وكأنما يقدم سيس عويس تحليلا لهذه الصورة التى عرفها الناس عن هذا الرجل الذى عُد (ولايزال يُعد) رمزا للقسوة والجبروت فى عهد عبد الناصر:

«... كان حمزة البسيونى يفعل ما يشاء ولا يبالى، لقد أغضب الجميع بتصرفاته بطريق مباشر أحيانا، أو بطريق غير مباشر أحيانا أخرى، لم يستثن أحدا، وكان العسكرى "المراسلة" موضع سخطه أحيانا، وفى لحظات تجده موضع رضاه، وقد رأيته يضرب هذا المراسلة بكل قواه ضربا مبرحا حتى بدأ يلهث، وعلى الرغم من محاولاتى العديدة لمنعه من مواصلة الضرب رأفة به وبالمراسلة، فإنه كان يستمر، لكنه كبشر أصابه التعب الشديد فجلس يستريح، ثم نادى بعد فترة على المراسلة وأعطاه نقودا وتفضل عليه بإجازة ٤٨ ساعة! وأنا أذكر أنه عندما قبض على بعض ضباط سلاح المدفعية فى خلال شهر يناير عام ١٩٥٣ طلب منى الصاغ حمزة أن يرافقنى إلى حيث أقيم، وركبت معه العربة التى ساقها بنفسه ثم فاجأنى بخبر القبض على هؤلاء الضباط، وكان أغلبهم من الضباط الأحرار، ثم أرانى مسدسا كان يحمله وصاح مهددا إنه لن يسعه إلا أن يفرغ رصاصات هذا المسدس فيمن يجرؤ على القبض عليه!».

■

ويلجأ الدكتور سيد عويس إلى اطلاعنا على رواية حمزة البسيونى

وحديثه عن نفسه ليكشف لنا عن بعض المآخذ المبكرة على شخصية حمزة البسيونى

«وكنت على الرغم من سابق معرفتى بالصاغ حمزة أقرب إلى قلب كل من الملازم أول إبراهيم إسماعيل، والملازم أول محمد عبده الشناوى، أحببتهما حبا إنسانيا ووطنيا، وبخاصة عندما كانا أو كان أحدهما يقص علىّ دوره فى ليلة ٢٣ من شهر يوليو عام ١٩٥٢، وقد ذكر لى أحدهم أنه بعد أن أتم مهمته جلس وحده واضعا رأيه بين كفيه وسرح فكره بعيدا فوجد نفسه وقد قبض عليه وحوكم وحكم عليه بالإعدام، وبدا له هذا المستقبل القاتم الخيالى وكأنه حقيقة، فذكر ابنته الطفلة كما ذكر زوجته وذويه الأقربين، وتساءل: ما الذى كان يحدث لهم لو أن هذا كان حقيقة فعلا، وعندما غضب أحد هذين الضابطين من تصرفات الصاغ حمزة التى مسه منها بعض الرشاش، ذكر لى وكأنه يقلل من شأن الدور الذى قام به الأخير فى ليلة ٢٣ من شهر يوليو عام ١٩٥٢، أنه بعد خروج سيارات النقل ذهب "يقصد الصاغ حمزة" إلى الحجرة لينام، وكأن ما حدث لم يحدث، أى ليخفى أى شبهة من اشتراكه فى أى عمل من الأعمال التى كان عليه أن يقوم بها كأحد الضباط الأحرار»

(٣٩)

وعند هذا الحد يقفز الدكتور سيد عويس ليتحدث مباشرة عن حقيقة أدوار حمزة البسيونى التالية فى الحياة، واصفا شخصيته بالسيكوباتية، وهو يفعل هذا بشفافية وبساطة دون أن يجامل صاحبه القديم:

« ولم يدر بخلد هذا الضابط أن الصاغ حمزة سوف يؤدى فى المستقبل القريب والبعيد أدوارا أخرى أعظم خطرا، ولم يدر بخلده أيضا أن هذا الرجل ذو شخصية سيكوباتية، وأن وقوع الاختيار عليه ليقوم بالأدوار المستقبلية كان اختيارا موفقا، وكان من هذه الأدوار ـ كما حدث بعد ذلك ـ أن يقوم الصاغ حمزة بإدارة "السجن الحربى" واستقبال المعتقلين فيه من

ذوى الرأى، ومعاملتهم المعاملة التى لا تليق بآدمى، ولم أكن فى مصرنا الخالدة فى ذلك الحين، فقد سافرت إلى الولايات المتحدة فى خلال الفترة من يوم ١٥ من شهر أغسطس عام ١٩٥٣ حتى آخر يوم من شهر مايو عام ١٩٥٦ لإكمال دراساتى العليا من أجل الحصول على درجة الدكتوراه، لكنى عندما عدت علمت من الكثير عما فعله حمزة البسيونى».

(٤٠)

ثم يلخص سيد عويس الانطباعات التى تركتها تصرفات حمزة البسيونى فى نفوس الجماهير ، فيقرر أن البداية أنها تحتاج مجلدات لوصف المعاملة غير الأنسانية ، وكأنما هو يكتفى فى إدانته بهذا التقرير، لكنه سرعان ما يروى بكل شجاعة أنه تردد اكثر من مرة فى الاتصال التليفونى به فكان يطلب رقمه التليفونى ثم يضع السماعة من دون أن يتحدث إليه، وكأنه يريد أن يقول إنه هو نفسه كان يخشى الاقتراب من سطوة هذا الرجل وقسوته المرضية!!:

«كان اسم هذا الرجل على ألسنة الجميع ممن أعرف وممن لا أعرف، وقيل لى إن ما فعله لا يمكن لأحد أن يصفه، وإذا استطاع فإن وصفه يحتاج إلى مجلدات تنضح بالتعذيب والإرهاب والمعاملة غير الإنسانية، وأنا أذكر أننى بطريق المصادفة عرفت رقم التليفون الخاص بحمزة البسيونى، وكنت أرفع السماعة وأطلب الرقم ثم أضع السماعة توا، وذلك لأن ما سمعته جعلنى أتصور أن هذا الرجل قد أصبح وحشا كاسرا، وكان لهذا التصور أثر فى نفسى، لقد قابلت بعض مَنْ عذبهم، وروى كل واحد منهم ما حدث له أو حدث لرفاقه فى السجن الحربى. لم أكن أدهش، فأنا أعرف الرجل، أى أننى أعرف شذوذه العقلى والنفسى، ولكنى كنت كمصرى فى ضوء ثقافتى المصرية أنفر وأحزن حزنا شديدا»

■

ثم نصل إلى اللحظة التى قرر فيها سيد عويس أن يتصل بحمزة

البسيونى بعد تردد طويل أنهاه إحساسه بضرورة المعرفة، وما تبدى له من هذه المعرفة فى أثناء الزيارة التى قام بها إليه:

«وعولت على الاتصال به، واتصلت به فعلا تليفونيا، وبدا ظرفه وهو يتحدث معى ووافق على مقابلتى فى السجن الحربى، وحددنا الموعد للقاء، وذهبت فى الموعد المحدد، كان الدافع إلى مقابلته أن أراه وأن أتحدث معه فقط، وأن أذكره بالأيام الماضية لعلى أن أعلم عن شخصيته أكثر، وأننى انتظرت أمام باب السجن الحربى قبل أن يفتح أكثر من نصف ساعة، وكانت الشمس تتأهب للغروب، وكان الزمن خريفا فى عام ١٩٦٠ بعد عودتى من الولايات المتحدة بسنوات، وفجأة فتح الباب وقادنى أحد العساكر إلى مكتب حمزة البسيونى، ووجدته جالسا على أريكة وكانت جثته قد تضخمت كثيرا، وبدا لى وكأنه أحد الفراصنة، فقد كان يغلق إحدى عينيه ويفتح الأخرى، وتأكدت منذ اللحظة التى وقفت فيها على باب السجن من أننى كنت مراقبا، وقام ليسلم علىّ وطلب لى فنجانا من الشاى، وعندما جلست وجدتنى أنظر إلى حوائط الحجرة فإذا عليها صورة "جمال عبد الناصر" وصورة "عبد الحكيم عامر" ولافتات فيها بعض العبارات الشائعة، ولم يخل حائط من لافتة مكتوب عليها عبارة مثل "يارب استر"، و"سترك يارب"، و"الستر ياكريم"، وفى أثناء تعاطى الشاى وقبل ذلك كنا نتحدث سويا، وقد بدأت الحديث أولا ذاكرا له عن أحوالى وماذا أعمل فى الوقت الحاضر، وماذا كنت أعمل فى الفترة التى تركت فيها مصرنا الخالدة»

«وبدأ يتحدث حمزة البسيونى عندما سألته عن زواجه من السيدة "المتزوجة" التى كان يرغب فى زواجها إذا ما طلقت، فقال: إنه تزوجها فعلا لكنه بعد فترة طلقها، وأكد لى أنه لا يتعاطى خمرا أو مخدرات من نوع ما، وأكد لى أيضا أنه لا يذهب إلى مسرح أو إلى سينما، وصرح بأنه مثل المعتقلين فى السجن، فهو فى حقيقة الأمر معتقل أيضا، وأرانى سريرا فى حجرة جانبية، وذكر أنه لا يبرح السرير إلا إذا كان هناك عمل يقتضى

وجوده فى مكان آخر، وقال مؤكدا أن مافعله لا يلام عليه، فإنه إن لم يكن قد فعله كان غيره بالضرورة قد فعله، وسرعان ما قلت له إذن فأنت الآن تستطيع أن تنام دون ما قلق، فأكد على صحة قولى، وكان هذا التأكيد يؤكد على أنه شخص ذو شخصية سيكوباتية يبرر كل تصرفاته، ولا يندم على أى منها، فالقيم - أى قيم - لا تقف حائلا فى سبيل أى عمل يقوم به، ولعل مَنْ تتاح له فرصة الاطلاع على ملف خدمة هذا الطاغية أن يجد الكثير والكثير مما يبرر هذا الوصف، وهو كشخص سيكوباتى تراه كريما ذا ابتسامة جذابة»

« ومكثت معه منذ الساعة السابعة مساء حتى الساعة العاشرة مساء، وكنت فى أثناء هذه الفترة الطويلة تحت المراقبة. كان باب الغرفة التى نجلس فيها "مواريا"، وكان جندى يحمل السلاح يمر عليها بين لحظة وأخرى، وفى أثناء هذه الفترة كنت أحاول أن أستأذن فكان يلح علىّ بالجلوس ويطلب مشروبا آخر، وقد تعاطيت بعد الشاى فنجانا من القرفة، ومرة ثانية فنجانا من الشاى، وبدا لى كما أذكر أن وجودى معه ذكره بالماضى الذى لم يكن أيض ناصعا، لكنه أفضل من الحاضر الأسود، وإن كان يبرر عوامل هذا السواد، وكان يتحدث عن عبدالحكيم عامر بقوله "الراجل الكبير"، وعندما ذكرت له عن عوامل عدم تركه الجيش مثل العديد غيره من الضباط الأحرار قال، وكأنه يفتحر صائحا: لقد طلب منى ترك الجيش وأنا رفضت، لأننى أفضل العمل بالجيش عن أى عمل آخر، وكان عندما زرته قد وصل إلى رتبة اللواء

(٤١)

ويستطرد الدكتور سيد عويس معبرا رأيه فى سبب اختيار النظام الناصرى لحمزة البسيونى دون غيره لأداء هذه المهمة القاسية التى عرفها الناس من خلال أدائه المفرط:

ولم يعلم هذا الرجل أبدا أن الاختيار وقع عليه لأنه خير مَنْ يقوم

بأعمال الإرهاب والعنف والتعذيب، ومعاملة الشرفاء معاملة غير إنسانية. إنه فى ضوء تاريخه الذى أعرفه، وكان هذا الذى أعرفه قليلا جدا، وفى ضوء مواقفه التى ذكرت بعضها بالتفصيل قبل ذلك، كل ذلك وغيره يؤكد عبقرية مَنْ وقع اختياره عليه ليكتب لنفسه صفحة قاتمة مع الذين قاموا بمثل أعماله، سواء كانوا من المصريين، أو من غير المصريين، إن مآل هذا الرجل والآخرين أمثاله "زبالة التاريخ" حتما، ولعله أن يكون عبرة لغيره».

(٤٢)

ويحرص سيد عويس على أن يبرئ ذمته من أن يكون قد اقتنع بضرورة مهمة حمزة البسيونى وأمثاله مقرراً فى وضوح أن كل ما فعله حمزة البسيونى (ومن كانوا من ورائه !! هكذا يصف نظام عبد الناصر) كان ضلالا فى ضلال :

«... ما جدوى إرهاب حمزة البسيونى وتعذيبه من حذا حذوه إذن؟ ألا يبدو استبداد هؤلاء الطغاة، ومن يستعملونهم، بالناس، وظلمهم إياهم، وإرهابهم، وتعذيبهم ليست كها، على الرغم مما يبدو مع بعضها من شر، شرا مطلقا، إن المواقف وحدها هى التى تقرر الشر، وهى التى تقرر الخير، أن ما يبدو خيرا فى موقف معين هو الشر بعينه فى موقف آخر، والعكس صحيح. إن ما قصده حمزة البسيونى والذين كانوا يستعملونه كان شرا مطلقا ما فى ذلك من شك، ولكنه ومَنْ كانوا من ورائه كانوا فى ضلال، والتاريخ وحده هو الحكم، والشعب المصرى العظيم سيبقى أبد الدهر عظيما».

■

الباب الثالث

من نافذة الصحافة

د. عبد العظيم رمضان

(١)

عقب وفاة الدكتور عبد العظيم رمضان أتيح لى أن أكتب رثاء موجزا له فى «الأهرام»، وقد جعلت عنوان هذا الرثاء «عبد العظيم رمضان ومكانته فى تاريخ أمته»، وكأنى كنت أقصد أن أقول إن رثائى يشمل جانبا واحدا فقط، وأن دوره فى التأريخ لأمته يتطلب دراسة أخرى تلم بأسلوبه، وإنجازه، وتعرض لمنهجه والمؤثرات التى تأثر بها، كما تعرض لمجمل إنتاجه عرضا يكافئ الجهد الذى بذله صاحبه فى مجال كان من فرسانه.

والحق أن إنتاج عبد العظيم رمضان فى حقل التاريخ كان فائقا متميزا، وقد جمع شأن إنتاج المؤرخين المتفوقين والمبرزين بين الكم والكيف، وقد تعددت مناطق بحثه، كما تعددت زوايا رؤيته، وقد نجح فى أن يصور مشاعره تجاه ما عاشه من أحداث على نحو ما نجح فى أن يصور آراءه فيما

درسه من وقائع.

ويمكن لدارسى التاريخ أن يتصوروا الطيف الواسع لمؤلفات عبد العظيم رمضان وكتاباته، وقد ضمتها توجهات رئيسية:

التوجه الأول:

هو دراسة تاريخ مصر من خلال دراسة الحركة الوطنية، وقد كان هذا هو التوجه الحاكم على دراستيه للماجستير والدكتوراه، وقد كان من حسن حظه أنه أنجز رسالته بإشراف أستاذه الدكتور محمد أنيس، وكان كلاهما ينتمى بفكره إلى تيار الأغلبية فى الحركة الوطنية، كما كانا من أنصار المذهب المادى فى التاريخ، وهكذا تميزت أعمال عبد العظيم رمضان فى هذا الميدان إلى حد لم يتح لأحد من زملائه ولا تابعيه.

ويتصل بهذا التوجه فى الدراسة كل ما أنجزه عبد العظيم رمضان بعد ذلك من دراسات قطاعية استثمر فيها دراستيه السابقتين على نحو متميز، بل فائق التميز، وهكذا صدرت له دراسات من قبيل:

- الجيش المصرى فى السياسة، ١٩٧٧.
- صراع الطبقات فى مصر (١٨٣٧ - ١٩٥٢)، وقد صدر عام ١٩٧٨.
- الصراع بين الوفد والعرش (٩٣٦ - ١٩٣٩)، وقد صدر عام ١٩٧٩.
- الفكر الثورى فى مصر قبل ثورة يوليو، وقد صدر عام ١٩٨١.
- الإخوان المسلمون والتنظيم السرى، ١٩٨٣.
- مصطفى كامل، ١٩٨٧.
- أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان، وقد صدر عام ١٩٨٨.
- جماعات التكفير فى مصر، وقد صدر عام ١٩٩٥.
- مصر قبل عبد الناصر، وقد صدر عام ١٩٩٥.

- الحرب العالمية الثانية ومعركة تجنيب مصر ويلاتها، ١٩٩٧.
- قصة عبد الناصر والشيوعيين، الأول ١٩٩٨، والثانى ١٩٩٩.
- أسرار هوجة عرابى، ٢٠٠٠.

وتتصل بهذا التوجه الدراسات الخمس الأولى من كتابه «أوراق من تاريخ مصر»، الذى نشره (١٩٩٥).

- الدراسة الأولى: نشأة الطبقة الرأسمالية المصرية فى القرن التاسع عشر.
- الدراسة الثانية: فكرة محاكمة أحمد عرابى كما عالجتها الوثائق البريطانية.
- الدراسة الثالثة: التجربة الليبرالية فى مصر قبل ثورة يوليو.
- الدراسة الرابعة: الفكر الثورى فى مصر قبل ثورة يوليو.
- الدراسة الخامسة: اليسار المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية.

كما تتصل بهذا التوجه دراستان نشرهما (٢٠٠١) ضمن الدراسات الأربع التى تضمنها كتابه «قضايا فى تاريخ مصر المعاصر» وهما:

الدراسة الثانية: حزب الوفد بين الشيوعية والفاشية.

الدراسة الثالثة: الحقيقة حول حادث ٤ فبراير ١٩٤٢.

التوجه الثانى:

هو التعليق على الأحداث التى عاصرها فى عهد الثورة وما استدعاه هذا التعليق من حديث عن التفصيلات فى تاريخ هذا العهد وحروبه، وجذور هذه الأحداث من وجهة نظر تاريخية، أو من زاوية تاريخية، سواء فى ذلك الأحداث الكبرى والصغرى.

وقد كان عبد العظيم رمضان من الذكاء بحيث جمع هذه المقالات فى سلسلة كتب حملت عنوان «الصراع السياسى والاجتماعى فى عهد مبارك»، وهنا ينبغى لنا أن ننبه إلى نقطة مهمة، وهى أن هذا التوجه من الكتب كان قد بدأه قبل ذلك حيث ألف كتابه «الصراع السياسى والاجتماعى فى عهد السادات»، وقد صدر فى جزءين، وكان عبد العظيم رمضان عندما صدر هذا الكتاب لايزال يتمتع من الوقت والجهد بما مكنه من القدرة على إعادة تبويب المقالات فى أبواب منفصلة، وهكذا كانت الكتب الأولى من سلسلة كتب دراسة الصراع فى عهد مبارك متمتعة بما لم تتمتع به الأجزاء التالية التى كانت تجميعا فحسب للمقالات، ومع هذا فإن هذا الجهد نفسه مشكور ومقدور لأنه أتاح للقارئ ميدانا خصبا للفهم والتحقيق.

وقد كان هناك إرهاص سابق لفكرة دراسة الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر تمثل فى كتابيه:

- «الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر من ثورة يوليو إلى أزمة مارس»، صدر عام ١٩٧٥.
- «عبد الناصر وأزمة مارس»، صدر عام ١٩٧٦.
- أما كتابه «مصر فى عهد السادات»، صدر الجزء الأول منه فى ١٩٨٦، وصدر الجزء الثانى فى ١٩٨٩.

■

ويتصل بهذا التوجه ما نشره عبد العظيم رمضان عن حروب ١٩٤٨ و١٩٦٧ و١٩٧٣ وحرب الخليج، وعن الصراع العربى الإسرائيلى:

- المواجهة المصرية - الإسرائيلية فى البحر الأحمر (١٩٤٩ - ١٩٧٩)، صدر عام ١٩٨٢.
- العلاقات المصرية - الإسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٤٩)، صدر عام ١٩٩١.

- حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ، صدر عام ١٩٨٤.
- تحطيم الآلهة.. حرب يونيو ١٩٦٧، وقد صدر الجزء الأول منه ١٩٨٤، بينما لم يصدر الجزء الثانى إلا فى ٢٠٠١.
- تاريخ مصر والمزورون، صدر عام ١٩٩٣.
- أوهام هيكل وحقائق حرب الخليج، صدر عام ١٩٩٣.
- هيكل والكهف الناصرى، صدر عام ١٩٩٣.
- الاجتياح العراقى للكويت فى الميزان التاريخى، ١٩٩٠.
- حرب الخليج فى محكمة التاريخ، ١٩٩٠.
- حرب الاستنزاف، صدر عام ١٩٩٧.
- القضية الفلسطينية بين عبد الناصر والنحاس، ٢٠٠٢.

وتتصل بهذا دراستان نشرهما الدكتور عبد العظيم رمضان (٢٠٠١) ضمن الدراسات الأربع التى تضمنها كتابه «قضايا فى تاريخ مصر المعاصر» وهما:

الدراسة الأولى: خمسون عاما من الأخطاء والتجاوزات.

الدراسة الرابعة: ثورة يوليو وقصة وزارتين.

■

كما تتصل بهذا التوجه ست دراسات من الدراسات التى نشرها (١٩٩٥) فى كتابه «أوراق من تاريخ مصر»:

- الدراسة السادسة: الصراعات العربية فى أثناء حرب فلسطين (١٩٤٨ - ١٩٤٩) فى ضوء وثائق وزارة الخارجية المصرية وأرشيف رئاسة الوزراء.
- الدراسة السابعة: البحر الأحمر فى الصراع بين مصر وإسرائيل (١٩٦٧ - ١٩٧٨).

● الدراسة الثامنة: ثورة ٢٣ يوليو فى الميزان التاريخى.

● الدراسة التاسعة: سياسة مصر الخارجية بعد كامب ديفيد.

● الدراسة العاشرة: العلاقات المصرية ـ المغربية فى العصر الحديث.

● الدراسة الحادية عشرة: الفكر الدينى السياسى المعاصر.

ويتصل بهذا التوجه أيضا ما نشره الدكتور عبد العظيم رمضان فى سلسلتين أخريين من المقالات التى ضمنها الكتب هما:

● «خواطر مؤرخ»، فى ستة أجزاء صدر الجزء الأول منها فى ٢٠٠١، وصدر الجزء السادس فى ٢٠٠٥.

● «رحلات مؤرخ»، الذى نشر عام ١٩٩٦.

التوجه الثالث:

هو دراسة المذكرات، وكان هذا أبرز ما يكون فى تحقيق مذكرات الزعيم سعد زغلول، وقد صدرت الأجزاء التى حققها من هذه المذكرات على مدى الفترة (من ١٩٨٧ وحتى ١٩٩٦)، ولم تتح له ظروفه الصحية أن ينجز الأجزاء الباقية من المذكرات رغم ارتباطه مع الهيئة المصرية العامة للكتاب بعقد خاص بتحقيق هذه المذكرات.

ويتصل بهذا التوجه كتابه الذى ألفه عن مذكرات الزعماء والسياسيين فى مصر، ويتصل بهذا التوجه أيضا ما نشره عبد العظيم رمضان من محاضر جلسات الاتحاد الاشتراكى فى عهد عبد الناصر فى كتابة الوثائق السرية لثورة يوليو، وقد صدر الجزء الأول منه فى يوليو ١٩٩٧، والجزء الثانى ١٩٩٨.

التوجه الرابع:

هو الكتب التاريخية التى ألفها عبد العظيم رمضان كمقررات جامعية، أو

كانطباع عن تجارب قدر له أن يشهد ثمارها أو عن ندوات تولى رياستها:

- الصراع بين العرب وأوروبا من ظهور الإسلام إلى انتهاء الحروب الصليبية، ١٩٨٣.
- مصر والحرب العالمية الثانية، بالاشتراك، ١٩٧٨.
- تاريخ أوروبا فى عصر الرأسمالية، ١٩٨٢.
- تاريخ أوروبا فى عصر الإمبريالية، ١٩٨٢.
- تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث فى ثلاثة أجزاء: الجزء الأول ١٩٩٦، والثانى ١٩٩٦، والثالث ١٩٩٦.
- تاريخ الإسكندرية فى العصر الحديث، ١٩٩٣.
- قصة بناء المواطنة الخليجية، ١٩٩٣.

وقبل هذا كان قد نشر:

- الغزوة الاستعمارية للعالم العربى وحركات المقاومة، ١٩٩٥.

وتتصل بهذا التوجه الدراسة الثانية عشرة من الدراسات التى نشرها (١٩٩٥) فى كتابه «أوراق من تاريخ مصر»: التطور الاقتصادى والسياسى فى مصر واليابان.

(٢)

فإذا ما طرحنا على أنفسنا السؤال التقليدى القائل: ماذا يبقى من عبد العظيم رمضان؟

فإننا نستطيع أن نجيب بكل وضوح وثقة أنه قدم تاريخ مصر فى القرن العشرين بطريقة فذة، ومع أن المنهج الأكاديمى بهوامشه ومقدماته قد غطى فى بعض الأحيان على كتابات سلسة ومتدفقة ومتسمة بالحيوية والتوقد، فقد ظلت هذه الكتابات قادرة على التعبير والإفهام والإقناع، كذلك فإن جوهر هذه الكتابات يظل قابلا لإعادة الكتابة والنسيج فى تيار واحد كفيل

بتصوير تاريخ مصر فى القرن العشرين على نحو جيد ومتفرد من حيث القدرة على الموازنة بين الروح الوطنية والمنهج العلمى، ومن حيث القدرة على المزاوجة (أيضا) بين الروح الوطنية والمنهج العلمى، وبقدر ما كان عبد العظيم رمضان صارما فى التزامه بالمنهج الأكاديمى الذى اختاره لنفسه، أو الذى اختير له، فإنه كان موهوبا فى الإمساك بما يدعم رؤيته، وبما ينتصر لفكرته، وبما يدعم استنتاجاته، بل بما يقنن أهوائه، وقد كانت لحسن الحظ أهواء وطنية فى المقام الأول والأخير.

وفى الفقرات التالية من هذه الدراسة سوف أحاول أن أستعرض بعض ملامح رؤية عبد العظيم رمضان على مدى سنوات عمره من دون أن أشغل القارئ بكثير من الحديث النظرى الذى يؤصل مراحل تطوره الفكرى، ودلالاتها، ودلائلها.

(٣)

وفى رأيى أن التفكير المتأثر بفهم علوم الحياة والبيولوجيا يقودنا إلى إدراك حقيقة مهمة، وهى أن انتقال الدكتور عبد العظيم رمضان من معسكر إلى آخر لم يكن تحولا، وإنما كان ارتقاء طبيعيا لفكر إنسانى وعلمى وصل إلى مرحلة الأستاذية الحقة بما تتطلبه هذه المرحلة من قدرات، وكفايات فى التحليل، والنقد، والمراجعة، وبناء الفروض، والاستدلال البارع، والقدرة على المقارنة والوصول إلى الصواب والحق.

وقد خاض عبد العظيم رمضان بعقله وقلمه مراحل متعددة من الاشتغال بالعلم، والبحث، وممارسة الفكر، والكتابة قبل أن يصل إلى هذه المرحلة التى بدأ بها ومن خلالها عطاء متميزا مكنه من أن يحتل مكاناً بارزاً فى القمة بين مؤرخى عصره ومفكريه على نحو واثق، ومتصل، ومتصاعد.

ونحن نعرف أنه قد أتيح لعبد العظيم رمضان تكوين فكرى متميز مكنه

من أن يصول ويجول فى بحار الحقيقة الكبرى، ومكنه أيضاً من أن يحقق من خلال هذا التجوال ما صبا إليه من وصول إلى أحكام سديدة فى معظم ما تناوله من قضايا اجتماعية متجددة كان قوله فيها بمثابة الضوء الساطع الذى يضعف أمامه الجدال، ويتلاشى المحال، وقد أتاح له هذا النجاح المتواصل قدراً كبيراً من التألق قلما أتيح لمؤرخ عربى فى العصور الحديثة.

(٤)

ومن الجدير بالتقدير أن هذا النضج أو الارتقاء أو التحول الذى أصاب قلم عبد العظيم رمضان قد مكن قلمه النشط من أن يتعرض لكثير من مشكلات الوطن برؤية ليبرالية ذكية جمعت بين خبرة التاريخ الماضى، وبين استشراف صاحبها لآفاق المستقبل.

وعلى سبيل المثال فإنه منذ مرحلة مبكرة نشر فى صحيفة «الجمهورية» مجموعة مقالات عن الآثار الاجتماعية للمشكلة الضريبية، وقد رصد فيها ملامح التغير الاجتماعى الذى نشأ عن التطور الرأسمالى والضريبى فى مصر، وموقف رأس المال الخاص من معركة البناء والتصنيع، وتأثير العقلية البيروقراطية فى مصر على التشريع الضريبى، كما درس كذلك تأثير التهرب الضريبى فى مضاعفة التراكم الرأسمالى.

وفيما بعد ذلك وطوال عقدين من الزمان تناول عبد العظيم رمضان بقلم مقتدر كل مشكلات عصره الاجتماعية والاقتصادية برؤية جمعت بين التاريخ والفكر، وهو ما أغراه بأن يجمع هذه المقالات فى سلسلة كتبه التى حملت عنوانا جميلا ومعبرا عن المقالات ومحتواها، إذ اختار لها عنوان «الصراع الاجتماعى والسياسى.

(٥)

لاشك عندى فى أن عبد العظيم رمضان كان من أبرز الذين طبقوا المنهج

التاريخى فى الدراسات التاريخية، ولعله أبرز الذين نجحوا فى تطبيقه على قضايا الحركة الوطنية فى مصر المعاصرة، وقد أفاد من هذا المنهج أضعاف ما استفاده محبو المنهج من تطبيقه، لكنه فى الوقت ذاته لم يقف عند حدود هذا المنهج، وإنما وظف العقل والمنطق من ناحية، والمعرفة العامة والثقافة من ناحية أخرى فى إدراكه لحقائق التاريخ الذى عالج قضاياه فى فترة محددة تمكن من كل أدواتها، ومعطياتها.

وكان من الطبيعى مع هذا التمكن أن تكون كتابات عبد العظيم رمضان ذات طابع متميز يرقى بكثير عن أن توصف بأنها مجرد تطبيق للمنهج الماركسى (أو غيره) فى كتابة التاريخ، وأن تكون هذه الكتابات فى مرحلة تالية قادرة على التحول الطبيعى عن بعض أصول المناهج الماركسية إلى آفاق أرحب، وأحكام أكثر توافقا مع العقل، والعلم، والواقع على حد سواء، وأعود فأكرر أن هذا ليس تحولا بقدر ما هو ارتقاء نخبوى.

وحتى مارس ١٩٧٨ (حين كتب رثاء سريعا للدكتور محمد صبرى السوربونى) كان إيمان عبد العظيم رمضان بالمنهج الماركسى قد بلغ حد أنه كان يرى أن العيب الوحيد فى كتابات الأستاذ عبد الرحمن الرافعى وجهوده التاريخية أنه انطلق من منطور قومى.

وعقب على هذا الحكم بقوله:

«وهو منظور غير طبقى»، أى أنه «قاصر وعاجز عن تفسير تاريخنا التفسير الصحيح، واكتشاف قوانين حركة مجتمعنا».

وعلى هذا النحو كان هذا الإيمان المطلق حتى ١٩٧٨، وهو ما تطور بعد هذا على نحو ما سنرى.

(٦)

كان عبد العظيم رمضان يؤمن بأن علم التاريخ ليس علما محايدا، وأن المؤرخ موقف، وأنه من هذا الموقف تكتسب دراساته أهميتها إيجابا أو سلبا، وكان يرى أن من الطبيعى أن يسهم بالمقالات التاريخية فى حياتنا السياسية، عن طريق تقديم الأحداث التاريخية، والشخصيات المهمة، وعن طريق تصحيح الوقائع التاريخية التى حاولت بعض القوى السياسية تزييفها لخدمة أغراضها الحزبية.

وقد وصف هو نفسه بعض مقالاته فقال باعتزاز: «إنها كتبت لتخدم غرضا سياسيا، هو خدمة الحرية، والعدل، والتقدم، والوطنية»، لكنه كان فى الوقت نفسه حريصاً على أن يكرر الحديث عن تبرئة نفسه مما قد يقع فيه مَنْ يقوم بمثل هذا الجهد من لىّ عنق الحقائق، نتيجة للعجز عن استخدام الحقائق التاريخية فى خدمة هذه القضايا، وكان يعبر عن سعادته بنجاحه فى مواجهة خصومه والمختلفين معه فى الرأى معتمدا على القدرة الفائقة على توظيف التاريخ واستدعائه والاستشهاد به، وهو يعبر عن هذا المعنى فى عبارة كاشفة فيقول:

« ... التاريخ جواد صعب شديد المراس لا يمتطيه إلا كل قادر متمكن، وإلا ألقى به فى الحال، وتركه معفرا مضعضعا سىء الحال».

(٧)

وقد كان عبد العظيم رمضان لا يفتأ يعبر عن تميز منهجه الجديد عما سبقه من مناهج مطروقة فى مصر، حتى إنه كتب فى هذا المعنى عبارات حافلة بالزهو فى مقدمة كتابه «أوراق فى تاريخ مصر» يقول:

«وفكرة وجود منطلق فكرى، أى أيديولوجى، لأية دراسة علمية تاريخية، هى فكرة جديدة بالنسبة للبحث العلمى التاريخى فى مصر، الذى لا يعترف

إلا بما قدمه المؤرخان الفرنسيان لانجلوا، وسنيوبوس فى كتابهما «مقدمة للدراسات التاريخية»، الذى صدر فى أواخر القرن التاسع عشر (١٨٩٨)، ويتعلق بكيفية استرداد الحدث التاريخى من الماضى، دون تفاعل معه، ودون ارتباط بقوانين الحركة التاريخية، وهو أمر نعتقد أننا تجاوزناه فى دراساتنا، لاعتقادنا بأنه لا يمكن فصل التاريخ عن المؤرخ، أو فصل المؤرخ عن التاريخ».

«فالدراسة التاريخية عبارة عن تفاعل بين التاريخ والمؤرخ، يتمخض عن رؤية المؤرخ للحدث التاريخى الذى يجب أن يلتزم فى كتابته بالأمانة العلمية، وقواعد منهج البحث العلمى التاريخى بكل دقة وصرامة، وفى الوقت نفسه، وكما أنه لا يمكن فصل التاريخ عن المؤرخ، فكذلك لا يمكن فصل الحدث التاريخى عن القوانين العامة للتاريخ غير المتعلقة بزمان أو مكان، فمعرفة قوانين الحركة التاريخية تفيد فى تفسير وتأويل الحدث التاريخى، لدرجة أنه لا يمكن الاستغناء عن هذا التفسير والتأويل».

■

ولنا أن نقارن الآن هذا الفهم المنهجى بما رواه الأستاذ أنيس منصور فى كتابه «فى صالون العقاد» من حديث الأستاذ عبد الرحمن الرافعى إليه عن منهجه فى التاريخ حيث يقول الرافعى بلسان أنيس منصور:

« ... أنا لا أستطيع إلا أن أكون وطنيا أخلاقيا، وأنا حين أسجل تاريخ مصر فأنا أكتب قصة حياة: أمى وإخواتى وأجدادى، ومستقبل أولادى، ولابد أن أكون بارا بأمى، محبا لإخواتى، رحيما بأولادى، ولا أستطيع أن أكون محايدا إذا رأيت دم أمى يسيل، أو إذا رأيت مَنْ يتآمر عليها، وقد تكون هذه هى النزاهة العلمية، ولكن لا أستطيع أن أكون منزها عن الغضب والحب والخوف. قد لا أفزع إذا رأيت أحدا يذبح خروفا، ولكن كيف لا أفزع إذا رأيت أحدا يذبح طفلا أو شعبا. إن هذه النزاهة العلمية هى بلادة حسية،

وبلاهة قومية، فمادمت أنت محبا فأنت مغرض، ومادمت وطنيا فأنت مغرض، ولكن غرضك هنا شريف».

(٨)

رزق عبد العظيم رمضان التوفيق فى أن يكون على رأس المؤرخين الذين قدر لهم أن يلعبوا دور طليعة المثقفين العضويين الذين يلتحمون بالواقع، ويديرون معاركه فى الصحافة بكل ما تتيحه هذه الممارسة من آنية وحرارة، وبكل ما يكتنفها من صعوبة ومخاطرة.

وعلى حين آثر غيره، فى معالجته لقضايا الحاضر، اللجوء إلى طريق أقل مؤنة، وأيسر كلفة من قبيل الامتداد بالبحث التاريخى إلى آفاقه التقليدية، ومن قبيل حصر الكتابة التاريخية فى إطارها العلمى التعليمى فإن عبد العظيم رمضان أمسك بقلمه ليواجه الواقع كله بخبرة التاريخ الحديث والمعاصر كله، ومضى يؤصل لكل ظاهرة، ويفسر ما يظن أنه الأبعاد الخافية، ويكشف ما هو مستتر فى الحاصر، وبعض ما قدر له أن يستتر فى الماضى.

(٩)

كان عبد العظيم رمضان لا يخفى إعجابه بقوة الصحافة وقدرتها على ممارسة السياسة ونقل الفكر، وقد كتب فى ذروة أزمة جريدة «الشعب»:

«إن الجريدة بالنسبة للحزب السياسى ليست فقط لسانه المعبر، بل هى قبضته التى تمسك بسيف المعارضة، وحين تسقط هذه اليد مبتورة، يسقط معها على الفور هذا السيف. صحيح أن لحزب العمل نوابا داخل مجلس الشعب، ولكن هؤلاء أقلية لا تملك حيلة فى التشريع ولا غيره، فى مواجهة الأغلبية الكاسحة للحزب الحاكم، وحين تفقد هذه الأقلية لسانها المعبر المثل فى الصحيفة، تنعزل لحد كبير عن قاعدتها الجماهيرية».

....

وقد وصل عبد العظيم رمضان فى إيمانه بالصحافة وقوتها إلى أن قال:

«ولقد أثبت تاريخ مصر أن وجود جريدة معارضة أهم بكثير من وجود حزب معارض بلا جريدة، بل لقد نشأت المعارضة للاحتلال فى شكل صحف، ثم تحولت إلى أحزاب!».

(١٠)

يعود الفضل فى تقديم كتابات عبد العظيم رمضان على نطاق صحفى واسع للأستاذ أنيس منصور، الذى قرأ له فأعجب به، ومع أن ما قرأه أنيس منصور كان هجوما على شخصه فإنه نحى العامل الشخصى جانبا وقرر أن يمكن للدكتور عبد العظيم رمضان من ساحة الإعلام.

وصحيح أن عبد العظيم رمضان كان يعرف طريق الصحافة من قبل فى «روز اليوسف»، وفى «الجمهورية»، لكن الفرصة التى وجدها فى «أكتوبر» ثم فى «الأهرام» كانت فرصة ذهبية.

ومما يؤسف له أن خلافا صغيرا كان هو السبب فى حجب كتابات عبد العظيم رمضان عن قراء «الأهرام»، على الرغم من أن مثل هذا القرار لم يكن يصب لا فى مصلحة الدولة، ولا فى مصلحة الأهرام، لكن ظروفا يعرفها الناس كانت وراء موازنات وقتية حرمت قراء الأهرام مما ظل قراء أكتوبر والوفد (ثم الجمهورية) يستمتعون به.

(١١)

أما على مستوى النشر فقد كان لمكتبة مدبولى الفضل الأكبر فى التعريف بعبد العظيم رمضان وكتاباته، ومع أنه اختلف فيما بعد مع مدبولى وذهبا إلى القضاء من أجل خلافهما المادى هذا، فقد كان هذا الخلاف فى رأيى شبيها بخلاف أم كلثوم والشيخ زكريا أحمد.

ثم أتيحت لعبد العظيم رمضان الفرصة لينشر كثيرا من مؤلفاته فى الهيئة المصرية العامة للكتاب، وقد انعكست على كتبه بعض مزايا النشر فى الهيئة وكل عيوبه معا، وهكذا قدر على بعض كتبه أن يظل حبيسا عن السوق الواسعة، وظنى أن بعض خلفاء عبد العظيم رمضان مكلفون بأن يسرعوا فى تقديم طبعات منظمة من أعماله، على نحو ما فعل المستشار حلمى السباعى شاهين زوج ابنة الأستاذ عبد الرحمن الرافعى، وإن كنت قد بدأت أشك فى إمكانية أن يلقى الرجل بعض ما يستحقه من الوفاء، وأرجو الله أن يخيب ظنى.

(١٢)

وربما يدعونا هذا إلى أن نبدأ التأمل فى ملامح منهج عبد العظيم رمضان فى كتاباته التاريخية (السياسية والصحفية).

ومن الإنصاف لعبد العظيم رمضان أن نشير إلى أنه كان دقيقا فى استعماله للمصطلحات والأمثال السياسية، ومع هذا فإن هذه الدقة لم تمنع من أن ينسب إليه بعض ما يخالف آراءه واستنتاجاته ودراساته، وذلك من قبيل ما وقع فيه أحد زملائه من أنه نسب إليه أنه قال إن «مصر الفتاة كانت معادية للخط الوطنى، بينما كان عبد العظيم رمضان يقول إنها كانت معادية للخط الجماهيرى».

كان عبد العظيم رمضان يؤكد أن معاداة «مصر الفتاة» للخط الجماهيرى لا تسلبها صفتها كتيار وطنى خالص، لكنه مع هذا وصف أداءها بدقة فقال إنه تأثر بمظاهر القوة والفتوة فى أكثر المذاهب الاستعمارية غلوا وتطرفا، وهى الفاشية والنازية، وأراد تسخيرها فى خدمة قضية الاستقلال، لكنه نسى الفروق الهائلة بين الحركات القومية فى الدول الاستعمارية، وبينها فى

الدول المستعمرة وشبه المستعمرة، ولم يبن موقفه على أساس سليم من الفهم الواعى للصراع الداخلى الدائر بين القوى المتربصة بالحرية، والقوى المدافعة عن الحرية، فساهم، بوعى أو بغير وعى، فى تسديد أقوى الطعنات التى أصابت قلب الديمقراطية فى مصر!.

....

وقد حدث مثل هذا لكثير من آراء عبد العظيم رمضان فى الإخوان المسلمين، وفى ثورة يوليو، فلما قاده الجدل إلى مناقشة مخالفيه رزق نصرا بعد نصر بفضل دقته فى التعبير، وتمكنه من اللغة.

(١٣)

ومن الجدير بالإشارة أن نذكر أن عبد العظيم رمضان كنا يعد نفسه فردا فى جماعة المؤرخين، ولم يكن ميالا على الإطلاق إلى نفى الآخر على نحو ما كان بعض خصومه يميلون من أجل استبقاء مجد زائف، واحتكار سلطة متصورة، وقبل أن يصل عبد العظيم رمضان إلى مكانة مرموقة بين مؤرخى عصره، وبين المفكرين، فقد كان واعيا كل الوعى إلى ما ينبغى للدولة فى عصرها الجديد أن تقوم به فى تأسيس حقيقى، وعون بار لمدرسة التاريخ العلمى الأكاديمى، ولهذا كتب بكل شجاعة ووضوح حول لجنة تاريخ ثورة ٢٣ يوليو، وانتقد الوضع الذى آلت إليه دار الوثائق، حتى إنه كتب تحت عنوان «مخزن الوثائق القومية».

■

ويتصل بفهم عبد العظيم رمضان لعلم التاريخ فى مجتمع ليبرالى رأيه العلمى الجاد فى كتابة التراجم التاريخية والبحث العلمى حيث قال:

«... فمن غير المقبول إطلاقا دراسة شخصية فى بعض مراحلها فقط،

بل لابد من دراستها كشخصية متكاملة، وتتبع مراحل حياتها مرحلة مرحلة، ورصد التغييرات التى طرأت عليها، وبدون ذلك لا يمكن إصدار أحكام صائبة، أو تقديم تحليل سليم، أو الوصول إلى تقييم نهائى ومتكامل للشخصية موضع الدراسة، ويضيع بذلك الهدف الأساسى من دراسة التراجم».

■

أما خدماته لعلم التاريخ والمؤرخين التى بلورتها على سبيل المثال سلسلة تاريخ المصريين فتنبئ عن سعة الأفق بلا حدود، ولنا أن نقارن جهده فى هذه السلسلة بجهود نظرائه فى سلاسل مناظرة أوتيت من الإمكانات والتسهيلات أكثر مما أوتى، بل لنا أن نقارن جهده فيها بجهد خلفائه فيها ممن رزقوا كل عوامل النفوذ والسلطة لكنهم عجزوا عن أن يكونوا بمثابة الاستمرار على مستواه فى الانتقاء والتقييم أو المتابعة أو الإنجاز.

(١٤)

كذلك فإن المعلومات التاريخية الواسعة التى أدركها عبد العظيم رمضان وتمثلها ورتبها فى ذهنه وعلى قلمه.. كانت قادرة على إسعافه فى الوقت المناسب بأمثلة حية كفيلة بنسف ما يمكن تسميته بالأبنية الأدبية المتعنتة التى كان الآخرون يقيمونها، ويكفينى للدلالة على هذا ما ذكره عن خريف الغضب فى ١٩٥٤ حين قال:

«ولكن من حق المؤرخ أن يكتب عن «خريف غضب» آخر، وقع قبل سبعة وعشرين عاما، وفى نفس الشهر أيضا، شهر أكتوبر، وانتهى فى يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ بإطلاق الرصاص على عبد الناصر فى ميدان المنشية بالإسكندرية، وكانت مصر تمر بنفس الأوضاع تقريبا، فجميع القوى الوطنية

الديمقراطية فى السجون، ومعاهدة الجلاء تثير من الغضب والاستياء فى مصر ما أثارته المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية فى البلاد العربية! والديمقراطية فى أزمة سوداء، ثم تنطلق ست رصاصات على عبد الناصر، ولكنها تخطئه، وكما قبض السادات على ١٥٠٠ معتقل فى سبتمبر ١٩٨١، فقد قبض عبد الناصر على ٢٩٤٣ معتقلا فى المدة من ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ حتى ٢٤ أكتوبر ١٩٥٥!».

(١٥)

ومن الإنصاف أن نقول إن ما حظى به عبد العظيم رمضان من التألق فى العرض، والكتابة، والمناقشة لم يكن وليد موهبة، ولا رغبة، ولا كفاية فحسب، لكنه كان فى المقام الأول نتيجة تمرس عميق ومتصل بقراءة أحداث التاريخ المصرى الحديث والمعاصر من وجهة نظر وطنيته، ومناقشتها، وتمحيصها على نحو مكثف لم يتح لغيره على هذا النحو الذى أتيح له، وقد فرض على نفسه بعقلية الباحث الصوفى أن يدلى بدلوه فى كل قضية خلافية من القضايا التى مرت به فى أثناء مدارسته لتفصيلات هذا التاريخ، ومعاركه، ونقاط الخلاف فيه، أياً ما كانت الأحكام المستقرة التى نالتها هذه القضايا على يد مَنْ سبقوه من أساتذة التاريخ، أو المؤرخين، أو المفكرين، وأيا ما كان حجم معلوماته حين عرض القضية، وقد رزق منذ مرحلة مبكرة من اشتغاله بالبحث العلمى فى التاريخ جسارة واثقة ساعدته على أن يقتحم حصون المسلمات السابقة دون خوف أو وجل، وأن ينتقد الأحكام الجاهزة، والاستنتاجات المتمتعة بالقبول المنطقى، أو العقلى، أو الوطنى، أو الوجدانى، وأن يصدر فيها أحكاما أخرى لا تقل عنها وجاهة، ولا صوابا.

(١٦)

أعود فأقول إن عبد العظيم رمضان كان بعد سنوات من ممارسة كتابة

المقال السياسى يعبر بكل ما يملك من قدرة على الاعتزاز بأن مقالاته فى السياسة قد انطلقت من موقع فكرى تقدمى، يؤمن بأن التاريخ لا يجرى اعتباطا، وإنما يتحرك وفق قوانين تحكم تطوره، كما كان يجاهر فى الوقت ذاته بأن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التى جرت فى مصر لم تكن مع حركة التاريخ، وإنما كانت ضد حركة التاريخ، وتعطيلا لتقدمه، وأنها لم تكن فى صالح جماهير الشعب العريضة، وإنما كانت فى صالح الطبقة الرأسمالية وحدها.

وهكذا فإنه طور من فهمه للتاريخ وللنظرة الماركسية بما أظن أنه لا يتعارض مع جوهر هذه النظرية، وقد كان حريصا فى كل ما كتب على الانطلاق من فهمه لعلاقة فكرة مساحة الديمقراطية بعلاقات الإنتاج، وكانت هذه العلاقة، فى تفكيره، هى جوهر فهم علاقة السياسة بالاقتصاد.

ولهذا السبب فإن عبد العظيم رمضان انطلق من هذا الفهم إلى القول بأن ملكية الطبقة العاملة لوسائل الإنتاج ليست إلا ملكية نظرية، ولهذا السبب أيضا قدم عبد العظيم رمضان فهما مختلفا لطبيعة «الطبقة» فى النظام الاشتراكى، أو المجتمعات الاشتراكية، وأعاد من خلال هذا الفهم تقييمه للأوضاع التى عاشها فى العالم الذى عاش فيه، وهو العالم الذى شهد التحولات الدراماتيكية فى الفكر والتطبيق على حد سواء.

(١٧)

وأذكر فى هذا المقام مقالا كاشفا ومكثفا للدكتور عبد العظيم رمضان بعنوان «قبل أن نطالب بفتح حساب جديد» نشره فى مجلة «أكتوبر» فى ٢٥ فبراير ١٩٩٠ ردا على الأستاذ عبد الستار الطويلة فقال:

«الصديق العزيز والمفكر الكبير الأستاذ عبد الستار الطويلة، فهم خطأ من مقالى عن «الديمقراطية فى مصر والبدائل المريرة» أننى ضد توسيع

رقعة الديمقراطية فى مصر ! وبنى على ذلك أننى: «أنتمى إلى فكر نظرى قديم أثبتت الأحداث أنه لم يعد يتفق مع ظروف عالم اليوم، وهو تطبيق ميكانيكى لتلك الفكرة القديمة التى كانت تقول إن الديمقراطية هى ديمقراطية الطبقة التى تملك وسائل الإنتاج!».

«أما أننى ضد توسيع رقعة الديمقراطية فى مصر، فينفيه أن معظم كتاباتى هى دفاع لا ينقطع عن الحرية والديمقراطية، وهجوم مستمر على الدكتاتورية والطغيان، وهى كتابات ترجع إلى عهد الرئيس الراحل السادات، قبل أن تنفسح حرية التعبير بلا حدود فى عهد الرئيس مبارك، وفيها كلت أعنف الضربات للحزب الحاكم، وكشفت نوع الديمقراطية التى يريد إرساءها فى البلاد، والحرية التى أراد إتاحتها لشعبنا، وهى التى وصفت بأنها «حرية الصراخ» ! ودافعت فيها عن الصحفيين المصريين فى الخارج، وأدرجتهم فى سلك الحركة الوطنية، كما دافعت دفاعا شرسا عن حزب التجمع، وحزب العمل، وحزب الوفد الجديد، ويمكن الرجوع إلى هذه المقالات فى كتابى «مصر فى عصر السادات» الجزء الأول».

«ولعل الصديق الأستاذ عبد الستار الطويلة يعرف ذلك أكثر من أى فرد آخر، فقد كان معى على نفس الطريق فى تلك الحقبة الزمنية الحرجة، وكان يدلى بنفس الدلو بشجاعته المعروفة، مما عرضه لمتاعب سياسية جمة، فقد كان منبرنا واحدا، وهو مجلة «روز اليوسف» فى عهد المرحوم عبد الرحمن الشرقاوى، والصديقين صلاح حافظ، وفتحى غانم، وقد دفع الجميع ثمن المواقف الشجاعة إلى جانب الحق والعدل».

(١٨)

وقد تطرق عبد العظيم رمضان من خلال هذه الجزئية إلى رواية موقفه الفكرى هو نفسه على نحو ما عرضنا له من قبل، وقد قال ضمن ما قال:

«... كنت على الدوام أعرف أنه لا توجد ديمقراطية مطلقة، وإنما توجد ديمقراطية مقيدة بعلاقات الإنتاج، أى ديمقراطية الطبقة التى تملك وسائل الإنتاج، والتى يخطئ الصديق عبد الستار الطويلة فيصفها بأنها فكرة قديمة، بينما هى فكرة دائمة، وقانون من قوانين الحركة التاريخية أثبته التاريخ فى كل مراحله بلا استثناء».

«ولعل ما دفعه إلى هذا الظن هو ما حدث فى أوروبا الشرقية فى الأيام الأخيرة من تغييرات تاريخية مذهلة، أوحت بتحطيم هذه النظرية فى ذهن كثيرين من المفكرين اليساريين، ولكنها لم تحطمها فى ذهنى، لسبب بسيط، هو أنى كنت أعرف منذ البداية أن طبقة البروليتاريا لا تحكم فى شرق أوروبا، وإنما الذى يحكم هو الحزب الشيوعى الذى انفصل عن الطبقة وأصبح يكون بذاته طبقة جديدة حلت محل الرأسمالية القديمة!».

«وأرجو أن أذكّر الصديق عبد الستار الطويلة بمقالين لى فى جريدة «الوفد» عالجت فيهما هذه النقطة بالذات، وفيهما تجرأت على (طرح) ما اعتبرته إضافة أو تعديلا طفيفا للنظرية الماركسية، انطلقت من نظرية ماركس المعروفة فى أن الذين يملكون يحكمون والذين لا يملكون لا يحكمون، فقد توصلت إلى ما أسميته بالملكية الفعلية والملكية النظرية! وقلت إن ملكية طبقة السادة فى مجتمع الرق، وطبقة الإقطاعيين فى المجتمع الإقطاعيين فى المجتمع الإقطاعى، وطبقة الرأسماليين فى المجتمع الرأسمالى، كانت ملكية فعلية، فمن يملك بالفعل، يمارس بفضل هذه الملكية التأثير على البناء الفوقى، أى الحياة السياسية والقانونية والفكرية والفنية وغيرها».

«أما ملكية الطبقة العاملة لوسائل الإنتاج فى المجتمع الاشتراكى فهى ملكية نظرية، ولكن من الناحية الفعلية فإن العامل لا يملك سوى مرتبه الذى يكسبه من عمله، وهو يستمد من قوة هذا المرتب الضئيل قوته السياسية التى لابد أن تكون قوة سياسية ضئيلة بالضرورة! أما القوة السياسية

الحقيقية، أو السلطة فقد تركزت فى يد الحزب الشيوعى، الذى حل محل الطبقة الرأسمالية فى مراكز الحكم والهيمنة، وتكونت منه طبقة اجتماعية حاكمة تفتقر إلى فضائل الطبقة الرأسمالية، وتتمتع بمساوئها».

(١٩)

وقد تحدث عبد العظيم رمضان بوضوح (وتحفظ) عن المكانة التى وجدت الطبقة الجديدة نفسها فيها، وعن علاقتها بالدولة من ناحية، وبوسائل الإنتاج من ناحية أخرى فقال:

«وهذه الطبقة الاجتماعية الجديدة التى حلت محل الطبقة الرأسمالية فى المجتمعات الاشتراكية، وهى طبقة الحزب الشيوعى، تستمد قوتها وهيمنتها ونفوذها من سيطرتها الفعلية على وسائل الإنتاج».

«فالحزب الشيوعى هو الذى يسيطر على المصانع والمتاجر والمزارع، وعلى الجيش والبوليس، وعلى القضاء والفنون والآداب، وعلى الصحافة والإعلام والجامعات، وعلى كل مظاهر الحياة».

«والمهم هو أنه لم يكن فى وسع الحزب الشيوعى أن يشكل طبقة اجتماعية على هذا النحو لو كانت وسائل الإنتاج فى يد رأس المال الخاص، أى لو كان النظام الاقتصادى نظاما رأسماليا أساسه الفرد وليس الدولة، لأنه فى هذه الحالة يزيد نفوذه السياسى على نفوذ أى حزب فى العالم الرأسمالى من أقصاه إلى أقصاه، سواء داخل الحكم أو خارجه!».

«ومعنى ذلك، بلا جدال، أن النظرية التى سقناها فى مقالنا «الديمقراطية فى مصر والبدائل المريرة» هى نظرية صحيحة مائة فى المائة، فكلما زادت سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج، زادت سيطرة الحزب الذى يسيطر على وسائل الإنتاج، سواء أسميناه «الحزب الشيوعى» «أو «الحزب الوطنى الديمقراطى!!».

«ومن هنا فإذا جاء كتاب أو مفكرون مصريون يطالبون بتطبيق

الديمقراطية الليبرالية الموجودة فى المجتمعات الرأسمالية الخالصة على مصر، فإن مطالبتهم تفتقر إلى المنهج العلمى للتحليل السياسى، لأنه لا توجد فى التاريخ ديمقراطية منفصلة عن أساسها المتمثل فى علاقات الإنتاج، وإنما هى انعكاس وإفراز أمين لعلاقات الإنتاج».

(٢٠)

وقد وصل عبد العظيم رمضان، بطريقة الاستنتاج المتسلسل حينا، والقافز حينا آخر، إلى أن يصف استحالة الجمع بين الحريات الليبرالية وتشديد قبضة الدولة على وسائل الإنتاج فى نظام واحد:

«... فإذا كانت هذه العلاقات إقطاعية كانت الديمقراطية ديمقراطية إقطاعية، أى ديمقراطية الطبقة الإقطاعية التى تتمتع بها وحدها دون غيرها من الطبقات، وإذا كانت هذه العلاقات هى علاقات الرق كانت الديمقراطية هى ديمقراطية السادة وحدهم دون غيرهم من الطبقات، والمثل الصارخ على ذلك المجتمع الأثينى الذى يُضرب به المثل فى الديمقراطية، ولكنه كان مجتمعا ينقسم إلى سادة وعبيد، وكانت الديمقراطية للسادة وحدهم، وليس للعبيد منها نصيب!».

«ومن هنا أيضا إذا جاء اليسار المصرى ليطالب بتشديد قبضة الدولة على وسائل الإنتاج، ويطالب فى الوقت نفسه بالحريات الليبرالية، فإنه يهزل ولا يقول جدا ! إذ كيف تتحقق حريات ليبرالية بدون اقتصاد ليبرالى؟».

(٢١)

وقد انتهى عبد العظيم رمضان بعد هذا العرض التاريخى المذهبى كله إلى الميل إلى التأكيد على فكرة أن الديمقراطية ليست إلا ممارسة تتطلب التدرج والاستخداج الحكيم:

«ومن هنا فلم يكن ما عنيته من مقالى هو أن نعيش فى حيز محدود من الديمقراطية إلى الأبد، كما يتهمنى الصديق العزيز عبد الستار الطويلة،

وإنما ما عنيته أن نوسع هذا الحيز توسيعا واعيا فى حدود علاقات الإنتاج، وفى إطار الأخطار الحقيقية التى تحيط بالتجربة الديمقراطية، لأن الديمقراطية تحكمها قوانين اقتصادية واجتماعية يجب مراعاتها، وليست شعارات ومزايدات يطلقها كل فرد ويظن أنه يحقق بها صالح أمته !».

«وما عنيته أيضا أن الديمقراطية ممارسة قبل أن تكون نصوصا مكتوبة، فالدستور الحالى يحتوى على نصوص بليغة تتغنى بسيادة الشعب، ومع ذلك قد وقعت فى ظله اعتقالات ٣ ـ ٥ سبتمبر ١٩٨١».

«فعلى كل شعب أن يستخدم رصيده المتاح له من الديمقراطية استخداما أمثل، قبل المطالبة بفتح حساب جديد !».

(٢٢)

ومن المهم الآن أن ننتقل إلى حديث عبد العظيم رمضان نفسه أو تصويره لعلاقته باليسار والشيوعية، ونحن نقتطف من مقال طويل له بعنوان «الخطأ الذى وقع فيه كارس ماركس وأنيس منصور» (أكتوبر ـ ١ ديسمبر ١٩٩٠) ما كان حريصا على ذكره:

« ... لم أكن فى حياتى شيوعيا سابقا أو لاحقا ! فوصف شيوعى يطلق على الذين اشتغلوا بالحركة الشيوعية، سواء فى شكل سرى أو علنى، ولم يسبق لى فى حياتى أن التحقت بهذه الحركة، أو شاركت فى نشاطها بأى شكل من الأشكال، فأنا أنفر من العمل السرى بالغريزة، ولا أستطيع أن أعمل إلا فى النور وفى إطار شرعى».

«وقد كان أول نشاط سياسى حزبى لى هو اشتراكى فى تأليف منبر اليسار، الذى تحول فيما بعد إلى حزب التجمع، لأنه كان منبرا شرعيا».

«وقد اشتركت فى تأليف هذا الحزب بحكم انتمائى الطبقى والفكرى، فلم أنشأ فى طبقة إقطاعية أو رأسمالية، وإنما نشأت فى طبقة عمالية، إذ كان والدى، دون أفراد أسرته جميعا، عاملا وزعيما عماليا ووفديا متطرفا،

وقد أدخلنى الأزهر بعد أن حفظت القرآن الكريم، نظرا لأن التعليم فيه بالمجان، ولكنى برمت بنظام التعليم فيه، فاستأذنت والدى فى العمل وإكمال تعليمى كما يروق لى على حسابى الخاص، وهو ما فعلت، وفى ذهنى أنموذج طه حسين الذى تعلم فى الأزهر وأكمل تعليمه فى الجامعة».

(٢٣)

وقد عبر عبد العظيم رمضان عن دهشته من أن يهاجمه مخالفوه بذكر نشأته فى وسط العمال فقال:

«ومن الغريب أن بعض المتاجرين بالطبقة العاملة وبآلامها فى حزب التجمع، لم يجدوا من نقيصة فى حياتى يعايروننى بها، عندما دب الخلاف بينى وبينهم على سياسة مصر الخارجية، إلا هذا الانتماء للطبقة العاملة!».

«وقد أغضبنى هذا كثيرا، فقد كنت أعتز بانتمائى لطبقة تحكم نصف العالم المتمدن، بينما كانوا ينتمون لطبقة هامشية تعيش على هامش العملية الإنتاجية، وقد كشفوا بذلك عن وجوههم القبيحة، وخداعهم للطبقة العاملة، ومتاجرتهم بمبادئها، واحتقارهم الدفين لها، ولكنى آثرت ترك المحاسبة للطبقة العاملة نفسها».

«أما عن انتمائى الفكرى فلم يكن من المعقول أن أنتمى لفكر الطبقة التى تستغل الجماهير وتضيق عليها سبل الحياة، لسبب بسيط هو أننى عانيت، ومازلت أعانى، من هذه الطبقة فى حياتى اليومية مع الجماهير، وقد كانت أهمية الفكر الماركسى هو وقوفه إلى جانب الطبقات التى تعانى من الاستغلال، كما أنه كان يتضمن نظرية فى فهم تطور المجتمع البشرى وحركة التاريخ تعتبر من أدق وأصوب النظريات العلمية، ولذلك كان من الطبيعى أن يجتذبنى لدراسته دراسة وافية».

(٢٤)

وانطلاقا من دراسته الميدانية وملاحظته كمؤرخ لتطور الحكم فى البلاد

التى خاضت التجربة الماركسية كان لعبد العظيم رمضان رأيه المتميز فى طبيعة حكم الطبقة العاملة وحقيقته ومصيره:

«... وفيما يتصل بحكم الطبقة العاملة فى المرحلة الاشتراكية، فقد رأيت أن التجارب التاريخية التى جرت حتى الآن فى البلاد الاشتراكية، مثل الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية، قد أثبتت أن هذه الطبقة مازالت بعيدة عن الحكم حتى الآن ! فلم ينتقل الحكم إليها من يد الطبقة الرأسمالية، وإنما انتقل الحكم إلى يد الطبقة الجديدة التى تتكون من رجال الحزب الشيوعى، والتى تفرض دكتاتوريتها بزعم أنها ممثلة الطبقة العاملة، والمثال على ذلك فى بولندا حيث وصل الصراع ذروته بين نقابات العمال بزعامة ليش فاليسا وبين المؤسسة الشيوعية الحزبية والحكومية».

«ولم يكن فى وسعى تجاهل هذه النتائج لتطبيق النظم الاشتراكية، وكان علىّ أن أخضعها للفحص العلمى، فى إطار التفسير المادى للتاريخ الذى أنا مقتنع به كنظرية علمية بالغة الدقة فى تفسير الظواهر التاريخية والسياسية، وتطور المجتمع البشرى».

«وقد تبينت أن ماركس قد أخطأ خطأ فادحا حين تصور أن وسائل الإنتاج سوف تنتقل إلى يد الطبقة العمالية من الطبقة الرأسمالية، وسوف يترتب على ذلك انتقال الحكم إلى يدها، وفقا لنظرية أن الذين يملكون يحكمون! فقد كان من المستحيل أن يحدث هذا الانتقال من الناحية الفعلية، كما كان الحال بالنسبة للطبقة الإقطاعية ثم الطبقة الرأسمالية، بعد إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج! وإنما كان المعقول أن يكون الانتقال من الناحية النظرية فقط، لأن الملكية سوف تكون جماعية، أى فى الحقيقة تكون ملكا للدولة! ولما كان الحزب الشيوعى هو ممثل هذه الطبقة، وهو الذى يحكم باسمها، فقد كان من الطبيعى أن يحل محل الطبقة الرأسمالية فى الحكم!».

«وفى الوقت نفسه لما كانت الطبقة العمالية لا تملك من الناحية الفعلية، فقد كان مستحيلا عليها أن تحكم! لأن الذين لا يملكون لا يحكمون، وفقا لماركس نفسه».

«وهذا هو السبب فى أن هذه الطبقة لا تتمتع بحريات سياسية تماثل تلك التى تتمتع بها الطبقة العمالية فى المجتمعات الرأسمالية، والتى حصلت عليها من خلال صراعها الطويل ضد الرأسمالية، والتى تتيح لها المشاركة فى الحكم وإسقاط الحكومات، لأن النظام الشمولى الذى يسود المجتمعات الاشتراكية بحكم وجود طبقة واحدة، لا يتيح فرصة العمل السياسى التى تتيحها النظم الليبرالية القائمة على تعدد الطبقات والأحزاب!».

«وفى الوقت نفسه فإن انتهاء الصراع الطبقى فى المجتمعات الاشتراكية قد أنهى بالضرورة ثورية الطبقة العاملة فيها، خصوصا بعد أن أصبحت، من الناحية النظرية البحتة، تملك وسائل الإنتاج، وهذا هو المأزق التاريخى الذى انتهت إليه».

(٢٥)

ويرتبط بهذا الحديث أن نتأمل فى آراء عبد العظيم رمضان فى طبيعة التجربة الليبرالية الجديدة التى بدأت فى عصر السادات وامتدت فى عصر مبارك، وفى هذا الإطار نلاحظ أن عبد العظيم رمضان لم يخف استبشاره بعودة الوفد إلى الحياة السياسية وخوفه عليه، وذلك حين أعلن عن نشأة حزب الوفد الجديد، وكان يرى أن الوفد يستحق فى الحياة السياسية مكانا أكثر سعة من ذلك الذى أتيح له عندما أعلنت هذه العودة:

«... شعرت بالإشفاق، وشق علىّ، وقد عشت فى دراسة تاريخ هذا الحزب الجماهيرى الكبير معظم سنى حياتى العلمية، أن ينقلب إلى حزب أقلية يأخذ فى الحياة السياسية حجم الحزب الوطنى بعد الحرب العالمية

الأولى! ولكن هجوم حزب الوسط، أنقذ حزب الوفد من هذا المصير».

....

وكان يرى فى شجاعة أن الوفد وحزب الوسط (وهو حزب النظام القائم فى ذلك الوقت والذى حل محله الحزب الوطنى الديمقراطى بعد فترة قصيرة) يتقاسمان منطقة واحدة من الفكر السياسى، لكن الوفد أولى بها:

«بل يذهب البعض (ربما أقطع تواصل الكلام هنا لأشير إلى أن هذا البعض هو عبد العظيم رمضان نفسه، وقد كان يلجأ إلى هذا الأسلوب فى بعض الأحيان مقللا من حجم الصدمة التى يمكن أن تتحقق نتيجة رأيه) إلى أن الفارق بين حزب الوفد وحزب الوسط هو أن رأسمالية حزب الوفد هى على كل حال، الرأسمالية التى بنت اقتصاد مصر، أما الرأسمالية المعاصرة، التى تدخل فى تحالف حزب الوسط فهى الرأسمالية التى تنهب اقتصاد مصر».

(٢٦)

كما كان عبد العظيم رمضان ينبه إلى منطقة التفوق التى حظى بها الوفد بفضل تاريخه الذى لم ينقطع إلى ذلك الحين:

«إن الوفد استطاع على مدى تاريخه الطويل تكوين كوادر ذات رصيد وطنى كبير حظيت من الجماهير بالشهرة، واللمعان، والتألق بفضل نضالها ضد الاستبداد والاستعمار، ولكن حزب الوسط مازال فى مرحلة تكوين هذه الكوادر، والرصيد الوحيد الذى تعتمده جماهيرنا فى ظروفنا الحالية هو الرصيد الذى يعتمد على الديمقراطية والحل الاشتراكى الفعال لقضايانا الجماهيرية الاقتصادية، والاجتماعية».

ومن الجدير بالذكر فى هذا المجال أن مقالات عبد العظيم رمضان فى مجلة «صباح الخير» كانت بمثابة المقالات السياسية الوحيدة التى تحملت وحدها تقريبا عبء الدفاع عن حق الوفد فى الوجود والحياة فى ظل نبرة

تهديد للوفد والوفديين.

(٢٧)

ومع تنامى المكانة المجتمعية والعلمية والصحفية لعبد العظيم رمضان طيلة الثمانينيات والتسعينيات، ومطلع القرن الحادى والعشرين، أصبح الرجل بمثابة واحد من أبرز المبشرين بالليبرالية والديمقراطية، والداعين إلى الدفاع عن هذا التوجه مع الحفاظ فى الوقت نفسه على البعد الاجتماعى وحقوق المواطنين، بل إنه بدأ يحذر من الآثار الجانبية التى تصاحب الأفكار المغلقة من قبيل «المكارثية»، أو «الشوفونية»، فضلا عن الخضوع الجامد لقواعد المذاهب السياسية، وهو ما ينسحب بالطبع على المنهج الذى بدأ به هو نفسه!!

وهكذا مارس عبد العظيم رمضان نوعا متفوقا من النقد الذاتى، وقاده هذا إلى نوع من التطور الذاتى أصاب ما اعتنقه هو نفسه من الأفكار الاشتراكية.

(٢٨)

على صعيد آخر فقد ظل عبد العظيم رمضان يراجع بشجاعة الباحث المجتهد كثيرا من المفاهيم التى أسهم هو وزملاؤه وجيله وأساتذته فى ترسيخها، وكان يطرح مبكرا بعض التساؤلات الذكية التى أصبحت الآن بمثابة بلورة حقيقية للأزمة الفكرية التى مرت بها مصر فى مراحل تحولها المتتالية والسريعة، وبصفة خاصة فى ثقافتها السياسية.

كما كان يطرح إجاباته الذكية على هذه الأسئلة التى تدور حول التفريق بين القطاع العام الاشتراكى، ورأسمالية الدولة، وعلى التفريق بين تحالف القوى، وتحالف الطبقات، وبين الدستور المكتوب، وغير المكتوب، وفى هذا الصدد فإنه ناقش بكل جسارة حقيقة يوم ٢٣ يوليو وما حدث فيه هل كان ثورة أم إجهاضا للثورة؟

(٢٩)

ومن الإنصاف أن نستدرك فنقول إن عبد العظيم رمضان لم يكن فى تحوله إلى الإيمان بالليبرالية الجديدة مؤيدا لها على طول خطواتها، وإنما كان ناقدا شديدا المراس (على حد تعبيره المفضل) لما كانت تقع فيه من أخطاء فى الفهم والتطبيق على حد سواء، ومع تحفظاته على الليبرالية وممارساتها فى مصر فإنه كان يرى فيها خلاصا من نوع جيد كفيل بحل كثير من المشكلات التقليدية، كما كان من الشجاعة بحيث أبدى آراء واضحة فى أحداث يناير ١٩٧٧ والسلام الاجتماعى، منبها إلى الدرس الخفى للبيروقراطية المصرية فى اضطرابات العمال، كما أنه نبه منذ ذلك الحين إلى ما لحظه بوضوح من مخاطر انكماش دور الدولة، ووقوف هذا الانكماش من خلف مشكلات التموين المتجددة، وفيما يبدو لى فإن عبد العظيم رمضان قد ظل على هذا الرأى طيلة حياته.

(٣٠)

وقد ظل عبد العظيم رمضان باستمرار مشفقا على التجربة الليبرالية فى عهد مبارك، وكان يخشى عليها من الآثار الطبيعية وظهور الانحياز الصارخ لبعض الأقلام إلى وجهات نظر خارجية، وهو ما كان يشخص به بعض الكتابات الصارخة التى عبرت عن بعض الممارسة الحزبية، ومن جانب آخر فإنه كان يخشى أن تتحول هذه التجربة إلى وضع قريب مما وصفه الرئيس عبد الناصر نفسه حين برر دكتاتورية الثورة (فى خطاب له فى نوفمبر ١٩٥٩) بأن نظام تعدد الأحزاب كان نظاما تستغله الدول التى تريد أن تضعنا فى داخل مناطق نفوذها، وأنه إن سمح بتعدد الأحزاب فإن الأحزاب الرجعية ستعمل على الانحياز إلى الغرب، ولا مانع عندها من أن تستعين بأى قوى أجنبية لتقوى من قدرتها على الوصول إلى الحكم لتحمى مصالحها، وأن الأحزاب الشيوعية، التى تنادى بالانحياز إلى الشرق تعمل

بكل وسيلة على الوصول إلى الحكم لتقيم ديكتاتوريتها، ثم تتعامل مع الشيوعية الدولية، وهذا طبعا، كما قال، يدخلنا ضمن مناطق النفوذ، وتضيع العناصر الوطنية.

هكذا قال عبد الناصر وهكذا نقل عنه عبد العظيم رمضان محذرا.

ومع هذا فقد وصل عبد العظيم رمضان فى تحليله لآراء عبد الناصر فى هذا الصدد إلى القول الساخر بأن هذا الزعيم الوطنى الكبير لم يتصور إمكانات وجود قوى معارضة شريفة فى مصر!

(٣١)

وقد عبرت مقالات عبد العظيم رمضان الصحفية عن الإيمان بمخاطر التحول فى النظام الاقتصادى للمجتمع، وبضرورة هذا التحول من أجل التحول السياسى، وقد عبرت مقالاته عن هذا المعنى حتى من قبل أن يعلن عن تحوله الصريح إلى الليبرالية، وحبه لها، وإشفاقه عليها من الممارسات الخاطئة.

وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد كان عبد العظيم رمضان أول الذين أدركوا وعبروا بوضوح عن الخطأ الذى يسير فيه مشروع الرأسمالية المصرية الحديثة، وقد كتب بكل وضوح وصراحة عن أزمة الفهم عند أصحاب رأس المال الخاص، كما كتب متسائلا عما إذا كان بوسع رأس المال المصرى أن يتعلم الدرس، وأن ينجو من الاستغلال، وأن ينحو إلى الديمقراطية، وقد كان وعيه فى هذه القضية قد تشكل فى اتجاه المطالبة بثورة تشريعية تكفل الخلاص من أزمة القانون المصرى المعاصر الذى عجز عن مواكبة التحول الاجتماعى، وكان فى هذا الصدد يطالب باقتحام جرىء للمشكلة التى اصطلح على تسميتها بأنها «سياسة الأجور»، كما كان يحذر من المساس بالدعم.

■

وقد كان عبد العظيم رمضان يحذر من تطور السياسة الاقتصادية المصرية على النحو الذى حدث بعد الانفتاح، وكان يرى أن سياسة الانفتاح قد أطلقت الرأسمالية المصرية من عقالها، وبدأت زحفها السريع والخطير لتغيير علاقات الإنتاج الاشتراكية إلى علاقات إنتاج رأسمالية، ضد كل قوانين التطور التى عرفها المجتمع البشرى.

وفى هذا الصدد فإنه كان من الشجاعة بحيث وصل مبكراً إلى طرح تساؤله الواضح: كيف نطبق الشريعة الإسلامية فى مجتمع غير إسلامى؟ كما كرر الحديث عما أسماه «جمعية المنتفعين بتطبيق الشريعة الإسلامية».

(٣٢)

وقد دفع إيمان عبد العظيم رمضان بدوره الفكرى أن يتناول كثيرا من سياسات الحكومة والوزراء والمسئولين فى عهد مبارك بالنقد والتحليل، بل والهجوم فى كثير من الأحيان، وعلى سبيل المثال فإنه كان لا يفتأ يوضح جوانب الإهمال فى تقديم الخدمات الصحية، سواء فى القطاع الحكومى، أو القطاع الخاص، وكان فى أكثر من مقال يصف أزمة المرور فى القاهرة بأنها أزمة مشبوهة، كما إنه هاجم واحدا من أبرز وزراء التعليم العالى بلا هوادة، على حين تصدى للدفاع عن سلفه فى كل ما هوجمت به سياساته التعليمية.

وفى مقال له بعنوان «فساد الإدارة المحلية وتآكل السلطة التنفيذية» نشر فى جريدة «الأهرام» ومجلة «أكتوبر» فى ١١ ديسمبر ١٩٩٩ (ضمه فيما بعد الجزء ١٢ من كتاب «الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك») كتب الدكتور عبد العظيم رمضان:

«... ووزراؤنا نوعان: نوع يحول شكوى صاحب المصلحة إلى الجهة التى ضيعت مصلحته، يطلب رأيها فى الشكوى، فتدبج ردا بليغا مليئا بالمفتريات والمغالطات لتبرير الجرم الذى ارتكبته فى حق الشاكى، فيقبل الوزير هذا

الرد، أو هذه الخديعة، ويعتبره عنوان الحقيقة، ويؤشر على الشكوى بالحفظ، ولا يملك صاحب الشكوى إلا أن يرفع يده إلى السماء داعيا الله تعالى أن يخرب بيت المسئول الذى ظلمه، وبيت أهله جميعا، وينتظر إلى يوم القيامة واثقا بأن الله تعالى سوف يأخذ من ظلمه أخذ عزيز منتقم!».

«أما النوع الثانى من الوزراء، وهو الذى يؤمن بأنه مسئول أمام الله عن كل ظلم يلحق صاحب شكوى تحت إدارته، فهو ينشئ مكتبا للتظلمات تحت رئاسته الشخصية، ليحقق فى صحة كل رد يصل إليه من الجهة المشكو فى حقها، فيقبل منها ما يستحق القبول، ويرد لصاحب الشكوى حقه إذا كانت الإدارة قد هضمت هذا الحق».

«وهذا ما اكتشفته من الردود التى تصلنى من بعض السادة الوزراء، والتى تحمل توقيعهم فأعلم على الفور أن دور الوزير فى الرد لا يعدو التوقيع دون أن يكشف الحقيقة بما يملكه من إمكانات إدارية تستطيع أن تكشف له الصحيح من الخطأ، والحقيقة من الافتراء».

■

ولهذا السبب كتب عبد العظيم رمضان فى مقدمه مقاله نفسه:

«كثيرا من الخطابات التى تصلنى من القراء تقنعنى بأننا سوف ندخل القرن الحادى والعشرين بإدارة من العهد العثمانى! أى إدارة رفعت سيفها فوق رقاب الشعب، وتصورت أنها قد عينت خصيصا لكى تذيقه مر العذاب، ولتبدد مصالحه وتصيبه بالجنون!».

(٣٣)

وقد شخص عبد العظيم رمضان أزمة الإدارة المحلية على نحو جيد حيث قال:

« ... وبالنسبة لى كمؤرخ أحاول تأصيل الأشياء، أستطيع أن أرجع هذا التدهور فى السلطة التنفيذية إلى نظام الحكم المحلى بصورته الرديئة

المعمول بها فى مصر! لقد كان الظن عند تقسيم مصر إلى محافظات يرأسها محافظون، أن هيبة الدولة سوف تتزايد، وفقا لما تقول به نظرية تقسيم العمل! بل هذا هو سبب ظهور نظرية تقسيم العمل، فكلما صغرت الوحدات الإدارية أمكن السيطرة عليها بشكل أفضل، ولم يفكر أحد وقتذاك أنه سيكون هناك محافظون فاسدون، ورؤساء أحياء أكثر فسادا، وأن الفساد سيصل إلى النخاع!».

«لقد نسيت الدولة وهى تصنع نظام الحكم المحلى أن هذا الحكم فى الخارج يقوم على اتساع رقعة المشاركة الشعبية فى الحكم، وأن يكون كل مجلس محلى بمثابة برلمان صغير يملك حق المحاسبة والرقابة على السلطة التنفيذية، وله حق عزل المحافظين الفاسدين ورؤساء الأحياء الفاسدين الذين يأتون بالتعيين!».

«ولكن المجالس المحلية فى نظام الحكم المحلى فى مصر لا وزن لها، ولا تأثير، ولا دور لها!».

(٣٤)

والواقع أن عبد العظيم رمضان على الرغم من انتماءاته الواضحة إلى تيار ثورة ٢٣ يوليو، ظل ينتقد، منذ مرحلة مبكرة، أسلوب الثورة السياسى، وقد نشرت له مجلة «روز اليوسف» فى عام ١٩٧٦ مقالا شهيرا أسماه «دراسة عن تلفيق القضايا السياسية»، ومقالا آخر عام ١٩٧٧ عن «تزييف الانتخابات فى مصر»، وقد نجح بالفعل فى فضح هذا النوع من أنواع الفساد السياسى الذى نعرف أنه عادة ما يصاحب النظم الدكتاتورية والأوتوقراطية، وقد اعتبر أن هذين كانا جزءاً من المعركة التى كانت دائرة وقتذاك بين الديمقراطية والدكتاتورية.

وقد روى هو نفسه واقعة دلل به على مدى تأثير مقاله عن تزييف الانتخابات حيث قال:

«ومن الأمور الجديرة بالذكر أن المقال الأخير كان من أسباب الإطاحة بالأستاذ الكبير عبد الرحمن الشرقاوى رئيس مجلس إدارة روز اليوسف! فكما ذكر لى الأستاذ لويس جريس فإنه عندما وقعت المواجهة بين الرئيس السادات والأستاذ الشرقاوى، كان مما قاله السادات للشرقاوى مستنكرا: «نصف قرن من تزييف الانتخابات فى مصر ياشرقاوى!».

(٣٥)

ولانزال مع الكتابات المبكرة التى عبر بها عبد العظيم رمضان عن إرهاصات تحولاته الفكرية عما كان سائدا فى ذلك الوقت، ونحن نرى عبد العظيم رمضان فى عام ١٩٧٧ يكتب فى مقال نشره فى «صباح الخير» أن السياسة التى اتبعتها ثورة ٢٣ يوليو مع القوى الثورية المصرية السابقة على قيامها، وهى القوى التى أقضت مضاجع الاستعمار، لم تكن تحلم بها (أى بالسياسة) أشد الدوائر الإمبريالية مغالاة، وقد دلل على صواب هذا الحكم الجرىء بقوله: «ففى خلال عام وثمانية أشهر فقط كانت الثورة قد قضت، بنجاح أسطورى! على هذه القوى جميعها، فأطاحت بالوفد، وزجت بالشيوعيين فى السجون، وحلت جماعة الإخوان المسلمين، ثم زجت بأعضائها فى السجون، وصفّت الحزب الاشتراكى لمصر الفتاة، ومنذ ٢١ مارس ١٩٥٤ أقصت الثورة الجماهير ذاتها عن العمل السياسى! وفرضت عليها وصاية سياسية ممثلة فى مجموعة الضباط الأحرار، فكأنها قد قضت على فاروق واحد لتقيم بدله عددا من الفواريق، بل أعادت عهد المماليك!».

(٣٦)

وكان عبد العظيم رمضان يرى أن مصر انتقلت بثورة ٢٣ يوليو إلى حكم عسكرى طويل استمر حتى هزيمة ١٩٦٧، فقد كانت السلطة الفعلية فى يد الجيش، وبالذات فى يد المشير عبد الحكيم عامر وبطانته، واطرد هذا حتى

بلغ ذروته بصدور قانون الأحكام العسكرية، الذى أسند للشرطة العسكرية والمباحث الجنائية سلطة الضبطية القضائية بالنسبة للمدنيين، وأسند إلى سلطات التحقيق العسكرية والمحاكم العسكرية كل القضايا التى تتعلق بأمن الدولة، مما لم يحدث فى أى نظام رأسمالى، أو اشتراكى، أو فاشى.

وفى مقال آخر قال عبد العظيم رمضان:

«وقد انتهى الأمر بالثورة إلى السير فى طريق التجريب: المحاولة والخطأ، والانتقاء، وذلك تحت تلك الذريعة المملة، وهى عدم استيراد النظريات! وعلى هذا النحو تكونت ملامح ما عرف باسم «الناصرية»، وتكون ذلك النظام الاقتصادى الذى يتراقص على حافتى النظامين الاشتراكى والرأسمالى، دون أن يؤدى إلى أحدهما!».

« ... ومما لاشك فيه أن سياسة التجريب قد أدت إلى فاقد كثير، وخسائر جمة تحملها الشعب المصرى».

(٣٧)

وواقع الأمر أن كتابات عبد العظيم رمضان عن عهد الثورة قد انحازت بكل وضوح إلى فكرة الحنين إلى عصر الليبرالية على نحو ما يدرك الذين يستوعبون هذه الإنجازات ومضمونها.

وفى إطار إيمانه العميق والمتواصل بالفترة الليبرالية كان عبد العظيم رمضان يجاهر بقوله:

« ... وسوف يبقى يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ عيدا للجهاد الوطنى، سواء اعترفت به ثورة ٢٣ يوليو أم جحدته».

(٣٨)

وفى رأيى المتواضع أن النقطة الفاصلة فى تاريخ عبد العظيم رمضان الفكرى كانت هى نفسها النقطة الفاصلة فى تاريخ مصر المعاصر السياسى، حين ظهر لمصر، قيادة وشعبا، ضوء يقود إلى الاستقلال الحقيقى فى القرار

والمصير، وقد ظهر هذا الضوء لمصر بعد نمطين من المعاناة: معاناة طويلة مع جبروت قوة الاستعمار البريطانى، ثم مع مخلفات هذا الجبروت وبدائله، وصنائعه، ومعاناة طويلة أخرى مع جلد الذات، والمزايدة على الذات.

ومع أن الأغلبية الغالبة من المؤلفين والمفكرين والمؤرخين والقراء لا يكادون الآن يتصورون حجم العنت والمعاناة اللتين واجهتهما مصر وضميرها الوطنى والفكرى فى مواجهة هذه المعاناة، ولا يكادون يتصورون حجم التعسف الفكرى الذى واجه صاحب كل اجتهاد، ولا يكادون يتصورون أن الأمر كان صراعاً مريراً حافلاً بآلام عميقة، فإن ضمير عبد العظيم رمضان وحده كان قادرا على أن يلهمه الحكم الصائب فى اللحظة التاريخية التى تاقت إليها مصر طيلة قرن من الزمان، وكادت تفقدها ثمارها فى منتهى السهولة بسبب ما تعوده مفكروها مما أسلفنا الإشارة إليه من جلد الذات، والمزايدة عليها.

وربما أن عبد العظيم رمضان كان أكثر من الرئيس السادات نفسه معرفة (وإن لم يكن أكثر وعيا) بحقائق القوى فى الصراع المصرى مع الآخر، أياً ما كان هذا الآخر الذى قدر على مصر أن تواجهه فى أثوابه المتعددة، وقناعاته المتباينة، ثم مع قناعاته (ولا نقول أقنعته فحسب) اللامتناهية.

(٣٩)

وربما يقودنا هذا إلى العودة خطوة إلى الوراء لنتذكر أنه كان لعبد العظيم رمضان حظ الاشتراك فى تكوين أول منبر معارض للسادات، وهو منبر اليسار، فى بيت صديقه حسين فهمى بالجيزة مع: خالد محيى الدين، وأبو سيف يوسف، والدكتور إسماعيل صبرى عبد الله، والدكتور فؤاد مرسى، والدكتور رفعت السعيد، والدكتور ميلاد حنا، ولطفى الخولى، وقد كون هؤلاء النواة الأولى التى أصبحت فيما بعد حزب التجمع بعد انضمام الناصريين والقوميين إليه، وكان عبد العظيم رمضان يقول: إن من سخرية

الأقدار أن يجد نفسه فى موقف الدفاع عن السادات ضد حملات التشويه والتجريح ضده، خصوصا ضد دوره المشرف فى حرب أكتوبر.

(٤٠)

وقد جاهر عبد العظيم رمضان وقت مبكر بالقول بخطأ البيان السوفيتى الذى صدر ضد توجهات نظام السادات فى نهاية السبعينيات، بل إنه نشر مقالا بعنوان «خطاب مفتوح إلى الاتحاد السوفيتى»!!

«... فبدلاً من أن يجد الاتحاد السوفيتى نفسه مطوقا بحلف بغداد، وبالسيطرة الأمريكية فى البحر الأبيض، وجد نفسه ينزل إلى الساحة العربية كقوة عالمية مؤثرة، لأول مرة فى التاريخ، وأخذ ميزان القوة العالمى يتغير لصالح الاتحاد السوفييتى، وتغيرت علاقات الاتحاد السوفييتى بدول المنطقة تغيرا هائلا، وانتشر الأسطول السوفييتى فى البحر المتوسط على نحو لم يسبق له مثيل، خصوصاً بعد حصوله على امتيازات قاعدية فى الإسكندرية، وبورسعيد، واللاذقية، وتدعمت القدرة العسكرية السوفييتية فى الشرق الأوسط بعد أن كانت فى حكم العدم، ومنذ ذلك الحين استمر الأخذ والعطاء المتكافئ بين الشعبين المصرى والسوفييت حتى عام ١٩٧٣».

«بل إن السياسة السوفييتية قد وضعت الوطنيين المصريين التقدميين الحريصين على الصداقة المصرية ـ السوفييتية فى موقف حرج أمام ضمائرهم، وأمام وطنهم! فهم لا يستطيعون أن يرتضوا سياسة تضعف من مركز مصر أمام الخصوم».

(٤١)

وقد خاض عبد العظيم رمضان معركة طويلة مع بعض رموز اليسار المصرى، أو بعبارة أدق مع بعض رموز صحافة اليسار المصرى الذين رأوا فى اشتراكه فى بعض المؤتمرات التى يشترك فيها إسرائيليون نوعا من أنواع التطبيع، وكان يجاهر بأن اليساريين كانوا هم أول مَنْ بدأ الاتصال

بالإسرائيليين من أجل محاولة السلام، وكان يتساءل فى مرارة الباحث الذى يرى الحقائق ويسمع التعليق عليها مخالفاً لما هو واضح وضوح الشمس.

«... ما هو الفرق بين جماعة «السلام الآن» فى إسرائيل، وبين الحزب الشيوعى الإسرائيلى الذى يتعامل معه أقطاب (حزب التجمع) التجمع من قبل مبادرة السادات، مع أن الحزب الشيوعى الإسرائيلى قد وقع على قيام دولة إسرائيل، وكان ماير فيلنر سكرتير عام حزب «راكاح حاليا» هو الذى وقع على قيام الدولة فى ١٤ مايو ١٩٤٨، وفى حدود علمى أن الحزب لم يغير هذا الموقف للآن؟».

(٤٢)

وقد عانى عبد العظيم رمضان معاناة متصلة من الذين هاجموا موقفه المؤيد لمبادرة السادات، وما قام به كثير من هؤلاء من تصوير موقفه على غير حقيقته، على الرغم من أنه كان لايزال ينتمى لحزب التجمع الوطنى الذى شارك فى تأسيسه، وقد نقل عبد العظيم رمضان ومعارضوه المعركة إلى الصحافة مرة بعد أخرى.

وقد وصل عبد العظيم رمضان فى رسالته إلى خالد محيى الدين (التى نشرها فى ديسمبر ١٩٨٢) إلى أن طرح عليه سؤالاً واضحاً باستنكار: هل يوافق الأستاذ خالد محيى الدين حقا على سيطرة تلك العقلية المباحثية التى تسارع دوما إلى التبليغ وتنبيه السلطات المكارثية للتحرك بسيف المقاطعة على أعناق المخالفين فى الرأى؟ أليست هى عقلية المرشدين التى عانى منها اليسار طوال نضاله على يد أعدائه وخصومه؟

كذلك وصل فى هذه الرسالة أيضا إلى وصف السياسة التى تنتهجها صحيفة «الأهالى» بأنها سياسة تتسم بالمراهقة السياسية.

كذلك فقد وصل فى ردوده على أحد رموز اليسار الذين هاجموه، وهى الدكتورة لطيفة الزيات، بعد أن تلطف فى الحديث عنها، وعن شخصيتها،

وتاريخها، أن تعجب من أن تدس عليه جملا لم يقلها، ثم تهاجمه عليها، وقال لها فى منتهى الصراحة:

«وإذا لم تكن قد وردت هذه العبارة فى مقالى، فبماذا تسمين اختلاقك لها أمام قرائك الذين يثقون بك؟ لماذا تقتبسين أساليب جلاديك من رجال المباحث فى الماضى، الذين دأبوا على دس الأقوال ضدك حين تعوزهم وسائل إدانتك؟ وبمعنى آخر.. كيف تقتبسين وسائل رجال المباحث، وتبلغ بك الجرأة أن تطلقى على المدسوس فى حقه اسم «رجل المباحث؟»، وإذا لم يكن هذا هو الإرهاب الفكرى، فما هو الإرهاب الفكرى يا سيدتى الدكتورة التى احترمت نضالها؟».

(٤٣)

وقد نشر الدكتور عبد العظيم رمضان كتاب استقالته من حزب التجمع (فى مجلة أكتوبر فى ٢٤ فبراير ١٩٨٥) الذى حرره فى ١٨ فبراير فأشار إلى أن الخلاف بينه وبين حزب الجمع يرجع إلى نوفمبر ١٩٧٧ حين أعلن الرئيس الراحل السادات مبادرته لزيارة القدس، وسارعت الغالبية الساحقة من الجماهير المصرية إلى الالتفاف حوله، وأشار فى اعتزاز إلى أنه هو وأقلام اليسار البارزة من رجال الفكر والعلم والأدب قد استلهموا هذا الالتفاف الجماهيرى، وأعلن مع غيره تأييده للمبادرة، على حين أعلن بعض قيادات التجمع رفضهم الصريح لها، واتخذوا موقف ما عرف باسم «جبهة الصمود والتصدى» التى شنت حملة دعاية هائلة استهدفت عزل مصر، وسلب فاعليتها، وتعطيل نشاطها فى خدمة أمتها، وتلويث نضالها الشريف فى سبيل تحرير سيناء المحتلة، وبقية الأراضى العربية المحتلة الأخرى.

وأشار عبد الغظيم رمضان إلى أن افتراق الرأى بينه وبينهم فى قضية مبادرة القدس لم يكن فيه، فى ذلك الحين، ما يدعوه إلى الاستقالة من حزب التجمع، على الرغم من إيمانه بأنه كان يقف فى صف الجماهير،

وكانوا هم يقفون ضدها.

وفى ذكاء شديد صور عبد العظيم رمضان الخلاف الفكرى بينه وبين حزب التجمع فى مفهومهما لليسار فقال فى كتاب استقالته:

«... إلا أن المسألة الاجتماعية تتخذ لدى حزبكم صورة تختلف تماما عن الصورة المرسومة فى ذهنى: فصورة المسألة الاجتماعية المرسومة فى ذهنى هى صورة محلية تماما، بينما هى لدى حزبكم صورة أممية تماما، وحزبكم فى ذلك منسجم مع النظرية الماركسية التى تذهب إلى انقسام شعوب العالم إلى طبقات أعمق من انقسامها إلى قوميات، ومن هنا سر معارضتكم لمبادرة السلام مع إسرائيل، رغم أن اليسار المصرى كان دائما من دعاة هذا السلام، لأن مبادرة السلام فى هذه المرة تعتمد على العلاقة الخاصة بين إسرائيل والولايات المتحدة، وعلى التأثير فى هذه العلاقة الخاصة بما يفضى إلى تحرير الأرض المحتلة بالقوات الإسرائيلية، أى أن المبادرة تقوم على التحالف مع القوى الإمبريالية والرجعية، وعلى الانفصال عن القوى الاشتراكية الأممية، بينما كان السلام فى الماضى يقوم على مباركة الاتحاد السوفيتى».

(٤٤)

وقد انسحب عبد العظيم رمضان بتفسيره هذا إلى موقف حزب التجمع من إنجازات السادات فى الحرب والسلام، وقد شخّص رؤيته المتمثلة فى أن السبب فى موقف الحزب من هاتين القضيتين كان هو العجز على التفريق بين القضيتين الاجتماعية والسياسية:

«... ومن هنا لم يستطع حزبكم أن يفرق بين القضية الاجتماعية والقضية السياسية، فالحل الأمثل للقضية الوطنية فى نظره يجب أن يدور فى إطار أممى، أى فى إطار وحدة القوى الاشتراكية الأممية، ولا يدور فى إطار القوى الإمبريالية والرجعية، ومن هنا فأنتم تدينون تحرير سيناء على

يد السادات بسبب ما يشمله هذا التحرير من تنازلات، ولا تدينون تاريخيا تنازلات الرئيس السابق جمال عبد الناصر فى تحرير سيناء عام ١٩٥٧، رغم أنها فتحت البحر الأحمر أمام إسرائيل لأول مرة منذ إنشائها، وأتاحت لها التمتع لأول مرة بمزايا موقعها على بحرين!».

«والسبب أن التحرير على يد السادات تم بتحالف مع الإمبريالية، والتحرير على يد عبد الناصر تم بتحالف مع الاتحاد السوفيتى وقوى الاشتراكية».

«وكذلك الأمر بالنسبة لهزيمة يونيو ١٩٦٧ التى تمت فى إطار التحالف مع القوى الاشتراكية والاتحاد السوفيتى، ونصر العبور فى أكتوبر ١٩٧٣، الذى انتهى بتحالف السادات مع الولايات المتحدة وخروجه من المعسكر الاشتراكى. فبفضل تحالف عبد الناصر مع القوى الاشتراكية استحق منكم التمجيد رغم الهزيمة المنكرة فى يونيو ١٩٦٧، وبفضل تحالف السادات مع الإمبريالية بعد حرب أكتوبر اتهم بالخيانة وتضييع ثمار النصر».

«وهذا التحرك من بواعث أممية، لا محلية، هو الذى جعلكم ترون فى الانشقاق السياسى الذى دار حول مبادرة السلام انشقاقا سياسيا واجتماعيا معا، ولم يعد يجدى انتمائى الاجتماعى على المستوى الوطنى فى إيجاد أى أساس للالتقاء مع حزبكم».

(٤٥)

وفى نهاية رسالته إلى خالد محيى الدين ألقى عبد العظيم رمضان بالقفاز فى وجه حزب التجمع معبراً عن خيبة أمله فى المسار الذى آل إليه نشاط التجمع وممارسته للعمل السياسى والفكرى قائلا:

«لذلك فإنى أعلن استقالتى من حزبكم، لأن سياسته أضرت بحركة اليسار المصرى وعزلته عن الجماهير، ولم تستطع أبدا أن تستوعب المتغيرات الحديثة فى الفكر، وفى السياسة التى فرضت على الأحزاب

اليسارية فى أوروبا وآسيا تطوير مواقفها حتى لا تتخلف عن الركب، كما أن الإرهاب الفكرى الذى تمارسه جريدتكم ضد المخالفين فى الرأى يسىء إساءة بالغة إلى أيديولوجية الطبقة العاملة، ويظهرها فى مظهر البطش والعدوان، كما أن الحزب لم يستطع أبدا أن يمثل فكرة التجمع التى أسسناه على أساسها، وإنما تسيطر فيه قلة ماركسية متعصبة إرهابية لا تسمح برأى آخر غير رأيها، وتمثل قمة الجمود العقائدى».

وقد حرص على أن يذكر أن قلمه سيواصل خطه الذى يتبناه:

«وسيبقى قلمى مستقلا فى خدمة قضايا العدل، وخدمة جماهيرنا الكادحة، وتاريخ أمتنا العربية، ومستقبل شعبنا العريق».

(٤٦)

ولا يمكن لنا فهم فكرة عبد العظيم رمضان عن أزمة الأمة العربية فى تاريخنا المعاصر، وعن الآثار السلبية لتغليب نظريات الفكر اليسارى دون تمحيص وتعقل، من دون أن نشير إلى أنه أدرك بحاسة المؤرخ مجموعة من الحقائق المستترة فى الصراع العربى ـ الإسرائيلى، وحاول التعبير عنها بكل ما أوتى من شجاعة، وعلى سبيل المثال فإنه كان يجاهر فى كثير من مقالاته برؤيته القائلة: إن العدو الرئيسى للأمة العربية هو الولايات المتحدة، باعتبارها زعيمة للإمبريالية العالمية بحكم المصالح المتناقضة، وبحكم صناعة السلاح، على حين كانت إسرائيل فى نظره مجرد عدو فرعى يمكن تغيير موقفه عن طريق تنمية مصالح مستقلة فيه تربطه بالعالم العربى.

(٤٧)

ولهذا السبب فقد كان تناول عبد العظيم لأزمة العلاقات المصرية ـ العربية تناولا جادا ومثمرا، وهو الذى نادى بخصوصية مصر وحقها التاريخى فى الاجتهاد، وعلى صعيد آخر فإنه حذر من تنامى ضغوط القوى المصرية المؤيدة للنظم العربية فى معارضتها جهود مصر السلمية، ووصل

فى حد تحذيره إلى القول بأن هذه القوى لو واصلت ما بدأت النجاح فيه من إرهاب الوزراء الذين ينفذون سياسة مصر الخارجية باتهامهم بالخيانة، لو واصلت هذا النجاح فإنها تكون قد أحدثت بالفعل انقلابا صامتا فى نظام الحكم المصرى لصالح سياسة دولة عربية مجاورة!!

(٤٨)

وقد وصل عبد العظيم رمضان إلى حدود متقدمة فى نقده لموقف بعض فصائل اليسار المصرى من اتفاقيات كامب ديفيد، وفى هذا الصدد أذكر مقدمة مقاله «اللعبة الرئيسية الرديئة» الذى نشره فى أكتوبر ١٩٨٨ فى مجلة «أكتوبر» حيث قال:

«كلما قرأت بيانات حزب التجمع التى تصدر كل عام فى ذكرى توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، أتذكر على الفور قصة الدجاجة والمقص!».

«وتتلخص فى أن أحد الحكام أراد اختبار شخص سمع بأنه خرج عن صوابه، فسأله عما إذا كانت الدجاجة تذبح بالسكين أم بالمقص؟ فأجاب بأنه بالمقص! وحتى يرد إليه صوابه أمره بأن يغرق نفسه فى النيل إذا لم يعدل عن رأيه، وظن الناس أنه سوف يعدل عن هذا الرأى حين يشعر ببرودة الماء تلمس جسده، وإذا بهم يرونه تحت الماء يرفع يده فوق السطح، ويحرك أصبعيه السبابة والوسطى بحركة المقص، إعلانا بتمسكه برأيه حتى وهو يغرق!».

«وحين قرأت بيان حزب التجمع عن كامب ديفيد منذ أيام (الأهالى فى ١٤ سبتمبر ١٩٨٨) شعرت بأن الحزب يفعل ما فعله ذلك الرجل تماما، وأن برودة العزلة عن الجماهير وهو يغوص فى النسيان، لم تقنعه بالعدول عن رأى اتخذه فى وقت ما حين كانت الرؤية أمامه غائمة، لكنه، عنادا منه، يتمسك به بعد أن اتضحت الرؤية ولم يعد له عذر واحد فى هذا التمسك».

«فها هو التجمع بعد أن غيرت كافة القوى السياسية المحلية والعربية

والعالمية رأيها من مبادرة السلام، فأعادت الدول العربية علاقتها الدبلوماسية مع مصر، وأعاد الاتحاد السوفيتى علاقاته الطبيعية مع مصر، وأعادت منظمة التحرير علاقاتها مع مصر، بل بعد أن أسقطت منظمة التحرير، وهى الممثل الشرعى الوحيد للفلسطينيين، صيغة المقاطعة الفاشلة التى أسقطت القضية الفلسطينية فى هوة ليس لها قرار، وأعلنت استعدادها للاعتراف بإسرائيل، والتفاوض معها، والإقرار بحقها فى الحصول على ضمانات أمنية فى حال قيام الدولة الفلسطينية، بل بعد أن أعرب ياسر عرفات فى ختام مؤتمره الصحفى الذى عقده بمدينة ستراسبورج يوم ١٤ سبتمبر ١٩٨٨ عن أطيب تمنياته للإسرائيليين بمناسبة العام العبرى الجديد! ها هو التجمع يرفع يده من تحت الماء ويحرك أصبعيه بحركة المقص تمسكا برأيه القديم !».

(٤٩)

ولعل جزءا من التحول الأيديولوجى الذى نتحدث عنه يعود فى جزء منه إلى ضيق نفسى من بعض التصرفات الصحفية الإدارية (إن صح هذا التعبير) التى واجهها، على يد بعض اليساريين من قادة الصحافة، فى نشره لبعض مقالاته، وقد كتب هو نفسه فى مقدمة كتابه «مصر فى عصر السادات» يقول:

«كذلك نشرت (أى فى الكتاب) الصورة الأصلية لمقالى «الموت للمستشار» الذى نشرته لى مجلة «روز اليوسف» بعنوان «حرية الفكر بين الإباحة والمصادرة» فى يوم ٨ مارس ١٩٨٢، بعد أن غير رئيس التحرير هذا العنوان إلى عنوان سطحى هو «جرعة ديمقراطية فى فيلم تليفزيونى»! وحذف أجزاء كثيرة ومهمة منه، مما كان سببا رئيسيا فى انتقالى إلى الكتابة فى مجلة «أكتوبر»، وسوف يرى القارئ الأجزاء المحذوفة من المقال بالبنط الأسود».

(٤٩)

وقد حرص عبد العظيم رمضان على أن يُذكر قراءه ومعارضيه على حد سواء بمواقفه المشرفة من اليسار المصرى وإعطائه حقه المشروع فى مسار التاريخ المصرى والوطنية المصرية:

«لقد كنت أول مؤرخ مصرى يسلك اليسار فى سلك الحركة الوطنية، وكان اليسار من قبل فى نظر المؤرخين المصريين مجرد حركات هدامة تعمل لتخريب أساس النظام الاجتماعى، ولاتستحق منهم أى التفات، أو حتى تنويه، وقد فشلت كل جهود المفكرين اليساريين العظام من أمثال شهدى عطية الشافعى، وإبراهيم عامر فى إضفاء صبغة الوطنية على نشاط يؤلب الطبقات ضد بعضها البعض، ويؤجج الحقد فى نفوس الطبقة العاملة، واحتاج الأمر إلى مؤرخ ينبع من الطبقة العاملة، فيضع نشاط اليسار فى إطاره الوطنى الصحيح، ويزيل عنه التلويث الذى لحقه طويلا».

وكان يعتبر نفسه أول مَنْ أنصف حركة «مصر الفتاة» وبرأها من تهمة «العمالة» التى وجهها إليها الزعيم الراحل مصطفى النحاس من فوق منبر مجلس النواب بأنها «تعمل لحساب دولة أجنبية ضد مصلحة البلاد»، يقصد بذلك العمالة لإيطاليا، على الرغم من أن أحمد حسين نفسه تنازل، فى حينها، عن الفرص التى تهيأت له لإثبات براءته من تهمة العمالة لدولة أجنبية عن طريق حكم قضائى، بتنازله عن الدعوى المدنية المرفوعة منه ضد النحاس باشا!

(٥٠)

قدم عبد العظيم رمضان خدمة جليلة للتاريخ المصرى حين أعاد عرض آراء مفكرى اليسار الذين أيدوا مبادرة السلام التى قام بها السادات عند زيارته للقدس، وهى الآراء التى كادت تضيع فى ظل الصوت العالى المنتقد للسادات والذى ازداد شراسة عقب وفاته، وفى هذا سجل وحلل الآراء

المبكرة التى أدلى بها كل من صلاح حافظ، ولويس عوض، وعبد الرحمن الشرقاوى، وعبد الستار الطويلة، وسعيد خيال، وعبد العظيم رمضان نفسه.

(٥١)

وخلاصة القول (بعد هذا التأمل فى هذه النصوص التى أوردناها) هو ما نذهب إليه من أن عبد العظيم رمضان كان عاشقاً للحرية، متيماً بها، وقد مكنه مناخ الثمانينيات وعصر التسعينيات أن يعلن عن هذا العشق، وأن يعبر عنه، وأن يضيق بمن يحاول حرمانه منه.

وليس أدل على هذا من أنه فى ذروة علاقات عبد العظيم رمضان بنظام الرئيس مبارك كتب مقالا مهما هاجم فيه التعذيب، ووضع له عنوانها دالا «لتكن حادثة أبو زعبل آخر ما يشهده عهد مبارك !» (أكتوبر فى ١٧ سبتمبر ١٩٨٩)، وامتد بمقدمات هذا المقال إلى التأمل فى فترة الرئيس عبد الناصر وما أصابها وأصاب إنجازاتها من تشويه بسبب إقرارها مبدأ التعذيب:

«... هل يتصور القارئ أن أحد الأسباب الرئيسية فى تشويه صورة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ونظام حكمه، هو بعض الشاويشية وصغار الضباط الذين انتشروا فى سجون مصر ومعتقلاتها وحولوا حياة المعتقلين فيها إلى جحيم، وأذاقوهم مر العذاب؟ إن مصادرة حرية المرء شىء، وإهانته وتعذيبه شىء آخر، فالمرء يستطيع أن يتحمل مصادرة الحرية، على قسوتها وفظاعتها، ولكنه لا يستطيع أن يتحمل الإهانة والعذاب».

«وما بثه نظام عبد الناصر فى السجون والمعتقلات من شاويشية وضباط كان نوعا فريدا من البشر، هو الذى اصطلح على تسميته بـ «الساديين»، أى الذين يتلذذون بالتعذيب، وقد ذكر بعض علماء النفس فى تحليلهم أنهم «أنصاف رجال»، بمعنى أنهم يعانون من النقص فى رجولتهم، ولهذا

يتصورون أنهم يستكملون هذه الرجولة عن طريق القسوة مع الغير، والمبالغة فى إيذاء الغير».

«وقد كان أنصاف الرجال هؤلاء هم الذين لوثوا إنجازات عبد الناصر العظيمة فى المجال الاجتماعى والوطنى والاقتصادى بالعار، وهم على استعداد لتلويث أى عهد بالعار».

«لقد كان يكفى جدا مصادرة حرية هؤلاء الكتاب والمفكرين دون تعذيب، ودون إهانات، لكن النظام أبى إلا أن يضيف إليه تلك المجموعة الشاذة من الشاويشية والضباط الصغار، لأسباب سوف يقف عندها التاريخ كثيرا: هل يرجع ذلك إلى أن الذين قاموا بتعيينهم كانوا من النوع الشاذ، الذين يرون أن مصادرة الحرية لا تكفى، وإنما يلزم استكمالها بالإهانات والتعذيب؟ أو يرجع إلى أن هذا النوع من الشاويشية وصغار الضباط الذين يعملون فى السجون، يكونون عادة فى وضع يرى النفس البشرية فى منتهى ضعفها وانهيارها وذلها وبؤسها بعدما فقدت أغلى شىء فى الحياة وهو الحرية، ولما تشعر به من عجز حيال السلطة، فيحرك هذا الضعف والذل شهوة الجبروت والشر فى نفوسهم السادية، ويدفعهم إلى ممارسة لعبة الاضطهاد والتعذيب؟».

(٥٣)

ووصل عبد العظيم رمضان بعد ذلك إلى القول بأن أوحال الساديين من الشاويشية والضباط الصغار ردمت الإنجازات الوطنية والاجتماعية لعهد عبد الناصر:

«والمهم أن عهدا مليئا بالإنجازات الوطنية والاجتماعية التى لم يسبق لها مثيل، مثل عهد عبد الناصر، ردمته تلك الأوحال التى أهالها عليه الساديون من الشاويشية والضباط الصغار، فلم يعد يذكر الناس من هذا العهد إلا الرهبة التى تخلخل النفوس، وإلا تلك السجون والمعتقلات وزوار الفجر

والساديين!».

«هذه الحقيقة التاريخية من شأنها أن تدفع كل حاكم إلى أن يحمى نظامه بنفسه، وأن يدفع عنه هذه الوصمة، فلعلى أستبعد على المسئولين الكبار فى عهد عبد الناصر الأمر بتعذيب المعتقلين على نحو ما جرى، وإنما يتحملون المسئولية عن الصمت عما كان يبلغهم من حدوث هذا التعذيب، وهذه المسئولية يتحملها عبد الناصر نفسه بقدر ما يحملها كبار المسئولين، فلا يتصور أن يأمر عبد الناصر بالضرب والتعذيب، ولكنه كان يبلغه حتما ما كان حدث فى معتقلاته من ضرب وإهانات وتعذيب، ولم يكن يحرك ساكنا للدفاع عن نظامه».

«وهذا لا ينفى أن بعضا من كبار المسئولين فى عهد عبد الناصر كانوا مسئولين مباشرة عن هذا التعذيب الذى كان يحدث تحت أبصارهم، وبأمر مباشر منهم، ويحفظ ذلك التاريخ الأسود أسماء حمزة البسيونى، وصلاح نصر، وشمس بدران».

(٥٤)

ثم انتقل عبد العظيم رمضان إلى إدانة ما حدث فى معتقل أبوزعبل من ضرب وإهانات للدكتور محمد السيد سعيد وزملائه، مصرحا برأيه فى أن هذه التصرفات أساءت إلى الداخلية والنظام، وأكدت مدى الحاجة إلى نقل تبعية السجون إلى وزارة العدل:

«من هنا فإن ما حدث للدكتور محمد السيد سعيد وزملائه من ضرب وإهانات فى معتقل أبو زعبل فى الأيام الماضية يمثل مفارقة غير مبلوعة! لأنه يتناقض تماما مع نظام حكم مبارك الذى أطلق الحريات، وأطلق للمعارضة حرية الكلام بلا حدود، وأصبحت فيه كلمة القانون هى العليا، وتوافرت فيه حرية الرأى بما لم يسبق له مثيل، وبالتالى لا يمكن أن يكون انعكاسا لنظام الحكم».

«وفى رأيى أن ما حدث فى معتقل أبو زعبل قد أساء إلى وزارة الداخلية، وأساء إلى النظام، وأكد الحاجة إلى تبعية السجون والمعتقلات إلى وزارة العدل بدلا من وزارة الداخلية، فمهمة وزارة الداخلية تنتهى بالكشف عن المتهمين والقبض عليهم، لتبدأ مسئولية وزارة العدل فى محاكمتهم، فما هو معنى تحميل وزارة الداخلية مسئولية سجن المتهمين أيضا وكل ما يجرى لهم داخل السجن من اعتداءات أو غيرها، أليس الأقرب إلى العدل والمنطق أن تتحمل وزارة العدل تلك المسئولية؟».

«بل أليست فلسفة العقاب فى المجتمعات المتحضرة تتطلب ذلك؟، فالمذنب حين إدانته يستحق العقاب دون شك، وهذا العقاب يتم وفقا لقوانين متحضرة تستهدف إصلاح الفرد المذنب، وإعداده لحياة جديدة بعد خروجه من السجن يتوافق فيها مع المجتمع ويكون عضوا نافعا فيه، لأن الأحكام بالسجن تكون أحكام محددة بمدة زمنية معينة، وحتى الأحكام المؤبدة هى أحكام محددة يخرج بعدها السجين إلى الحياة من جديد، فكيف تستطيع الداخلية أن تقوم بهذه المهمة، الغريبة عن طبيعتها؟ وكيف تتحمل مسئولية البحث عن المذنب واعتقاله وتقديمه للمحاكمة، وتتحمل فى الوقت نفسه مهمة سجنه وإصلاحه وإعداده لحياة جديدة، مع تناقض الهدف المتهمين؟».

«أليس جعل السجون تابعة لوزارة العدل هو أقصر طريق للقضاء على تلامذة حمزة البسيونى، وهى الوسيلة الوحيدة لتغيير عقلية شاويشية وضباط السجون من عقلية انتقامية تعذيبية إلى عقلية عقابية إصلاحية؟ وأليس هو الطريق الوحيد لإنقاذ سمعة نظام مبارك من الساديين وأنصاف الرجال الذين لوثوا سمعة نظام عبد الناصر بالعار؟».

(٥٥)

وقد عبر عبد العظيم رمضان فى مقاله هذا عن أمل متكرر فى إيقاف مسلسل التعذيب واحترام كرامة الإنسان المصرى، ولم ير مؤرخنا ضرورة

للإمساك بالعصا من الوسط فى هذه القضية، وذلك على الرغم من أنه كان فى هذه الفترة واحدا من أبرز رموز النظام فى عصر مبارك:

«... وهل يمكن أن يستمر هذا إلى الأبد: أن يتواصل هذا التعذيب للمعتقلين من أيام الملك فاروق إلى أيام عبد الناصر إلى أيام مبارك، دون أن يقطع هذه السلسلة عهد من العهود؟ ألا تدعو هذه الحقيقة التاريخية إلى وقفة للتأمل والبحث عن مخرج يحفظ للإنسان المصرى كرامته؟!».

(٥٦)

وفى إطار عشقه للحرية، وتقديره للمسئولية عن الحفاظ عليها، فقد كان لعبد العظيم رمضان رأى مختلف فى قضية طه حسين والشعر الجاهلى حيث ندد بسوء استخدام الحرية، وهو ما لم يكن أحد غيره قادرا على القول به على هذا النحو:

«... ولقد ترتب على سوء استخدام الدكتور طه حسين للحرية التى أطلقها لعقله، والزج به، على غير أساس علمى، فى نقد الكتب المقدسة، إضرار بقضية تحرير العقل ذاتها التى كان ينصب نفس مدافعا عنها، والتى يعد بالفعل أحد حماتها الكبار، فقد أتاح لخصوم حرية العقل الفرصة للتدليل على صحة رأيهم، وتعزيز منطلقاتهم فى الهجوم على التيار العلمانى، واعتباره تيارا من تيارات الإلحاد».

«ومن المحقق أن «الطوب» الذى قذفه به التيار الإسلامى لم يصبه وحده، وإنما أصاب الجامعة المصرية التى كانت وقتذاك حديثة عهد بالميلاد، وقد تأثرت به إلى وقتنا هذا».

«ومن المحقق أن كتاب «فى الشعر الجاهلى» لم يكن هو الصورة الوضاءة، لما يمكن أن ينتجه العقل الطليق، والفكر المتحرر من الأغلال فى المجال العلمى، بقدر ماكان صورة للمهاوى التى يمكن أن تنزلق إليها حرية الفكر فى مجال الدين! والتى استغلها التيار الإسلامى بنجاح».

وقد وصل عبد العظيم رمضان فى اقتناعه برأى محمد نور إلى قوله:

«وإذا كانت حرية الفكر قد انتصرت فبفضل المناخ القومى الليبرالى السائد فى مصر فى ذلك الحين، وبفضل عالم قانونى مستنير هو محمد نور رئيس نيابة مصر، الذى استطاع، عن طريق أخذ نفسه بالاطلاع والقراءة الجادة المتخصصة فى موضوع الكتاب، أن يقف على قدم المساواة أمام طه حسين، بل أن ينتقده نقدا علميا جادا يثير أعمق الاحترام، فعلى الرغم من إدانته لطه حسين، إلا أنه حفظ القضية لعدم توافر القصد الجنائى».

(٥٧)

وربما أنتقل بعد هذا إلى نقطة مضيئة فى تاريخ عبد العظيم رمضان، وهى التى تتعلق بكفاحه من أجل التاريخ، ومن أجل الحصول على حقائقه، ونحن نعرف مدى العنت الذى لقيه جيله من المؤرخين حين أخذوا يبحثون فى تاريخ حقبة ثورة يوليو، وهى حقبة مضيئة فى تاريخ مصر، لكنها كانت للأسف الشديد حقبة كارهة للتاريخ، حريصة (ربما عن حسن نية) على التعمية عليه، ولهذا السبب فإن عبد العظيم رمضان عانى كثيرا من أجل الوصول إلى الحقائق التاريخية الأولية.

كذلك فإنه مع الإيمان العميق لدى عبد العظيم رمضان بحركة التاريخ، فقدكان فى تناوله لبعض أحداث تاريخنا المعاصر أسيراً للقدر المحدد من الكتابات والوثائق التاريخية المتاحة عن الفترات الأولى (بل والفترات التالية) من ثورة يوليو، إلى حد أنه كان فى ١٩٨٣ يرى أن الغارة الإسرائيلية على غزة فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ تعد السبب الرئيسى فى صفقة الأسلحة السوفيتية التى مثلت فى نظره الانقلاب إلى التحول إلى معسكر الاتحاد السوفيتى!

كذلك فإنه فى كتاباته المبكرة عن بداية عهد السادات اضطر نفسه لأن

يعتمد بأكثر مما يسمح مؤرخ لنفسه على كتابات هيكل على الرغم مما حفلت به هذه الكتابات من نرجسية صاحبها المفرطة التى أجاد تغليفها، وقد وصل الأمر إلى حد أن قال عبد العظيم رمضان فى سياق تأريخه: إن هيكل كانت لديه بعض التحفظات (معتمدا على نص هيكل وحده)، وكان الأجدر به على أقل تقدير أن يقول: إن هيكل يقول إنه كانت لديه بعض التحفظات.. وهكذا.. وهكذا.

وقد تكرر هذا كثيرا فى كتابات الدكتور عبد العظيم رمضان المبكرة عن فترة الرئيس السادات من قبل حتى إنه وصل إلى حد تبنى حديث هيكل عما يزعم أنه كان رأيه هو (أى رأى هيكل) فى الاعتراض على منح تسهيلات عسكرية للاتحاد السوفيتى.

وأعود لأكرر القول بأن عبد العظيم رمضان كان معذورا فى ذلك الوقت الذى لم يطلع فيه على أدبيات تاريخية كثيرة كان من فضل الله علىّ أن أعرفها وأن أتدارسها.

(٥٨)

وقد كان عبد العظيم رمضان يمرر بعض الأحكام التى نقلها عن غيره من دون تحقيق، مثلما فعل فى نقله وصف محمد سعيد باشا ببعد النظر:

«ولم يلبث القصر أن أخذ فى تنفيذ خطته فى هدم الوفد من الداخل فى مستهل عام ١٩٢٥، بهمة حسن نشأت باشا وكيل الديوان الملكى، فقد أخذ كثيرون من شيوخ ونواب الهيئة الوفدية يستقيلون منها ويسندون سبب استقالاتهم إلى «ماذاع أخيرا من أن الحزب الوفدى تحيط به الشكوك من جهة الإخلاص الواجب لجلالة الملك».

«وكان من أهم هذه الاستقالات استقالة محمد سعيد باشا، فبسبب ما اشتهر به هذا الرجل من بُعد النظر، كانت استقالته توحى بأفول نجم الوفد، بينما أخذت الصحف الإنجليزية تساهم فى المعركة بدعاية واسعة النطاق

فى هذا الاتجاه».

(٥٩)

فى مقابل هذا كانت لعبد العظيم رمضان أحكام متعجلة قاسية مستندة إلى أقوال الخصوم أكثر من استنادها إلى أقوال المؤرخين، وأذكر فى هذا الصدد مقالا كتبه عقب عرض التليفزيون لمسلسل «هارون الرشيد» حيث نعى على مؤلفه عبد السلام أمين أن يبرز هارون الرشيد فى صورة جميلة فقال فى مقاله الذى نشره فى ٩ فبراير ١٩٩٧ تحت عنوان «تليفزيون رمضان بين السلبيات والإيجابيات» (وقد نشر هذا المقال فى الجزء العاشر من كتاب «الصراع السياسى والاجتماعى فى عصر مبارك).

« ... ويبدو أن عبد السلام أمين قد تأثر فى رسم صورة هارون الرشيد بصورة عمر بن عبد العزيز! مع بُعد الفارق بين الشخصيتين، فالأخير ناسك قانت لم تلهه الخلافة عن الحكم بالعدل الصارم، وهارون قاتل غارد، وسليل أسرة حاكمة قاتلة، يكفى أن نقول إن مؤسسها وأول خلفائها هو الذى عرف بالسفاح! وقد قتل أول الوزراء أبا سلمة الخلال الذى يرجع له الفضل فى نقل الشرعية من دولة الأمويين إلى دولة العباسيين، وقد فعل ثانى خلفاء هذه الدولة، وهو الخليفة المنصور، المثل فكان صاحب سجل حافل فى تصفية كل القادة والوزراء الذين ساعدوا على قيام الدولة، حتى لا يكون لأحد فضل عليها! وكان على رأس الضحايا أبو مسلم الخراسانى الذى قامت الدولة على سيفه! بل إنه قتل عمه عبد الله بن على، عندما شك فى تطلعه إلى الحكم!».

«أما الخليفة الثالث، وهو المهدى، فقد أطاح برأس وزيريه معاوية بن يسار، ويعقوب بن داود دون ذنب جنياه».

«والرابع، وهو الخليفة الهادى، قدم لوزيرها لربيع بن يونس قدحا فيه عسل مسموم، فمات فى الحال!».

«وقد قتلته أمه الخيزران عندما عزم على خلع أخيه هارون والبيعة لابنه جعفر!».

«ثم قتل هارون الرشيد بدوره وزراءه البرامكة فيما عرف باسم «نكبة البرامكة»، وهم الذين تربى فى أحضانهم، ورضع ألبانهم، وتغذى من علومهم وثقافتهم، وكانوا هم الذين حافظوا على عرشه من أطماع أخيه الهادى عندما عزم على خلعه!».

(٦٠)

وربما يقودنا هذا إلى العودة (سريعا دون استطراد فى هذا السبيل) إلى الحديث عن بعض مناطق التفوق فى كتابات عبد العظيم رمضان التاريخية، وهى كثيرة.. وكثيرة جدا

ولا يتسع المقام فى هذه الدراسة للحديث عن آراء عبد العظيم رمضان الصائبة فى عدد كبير من زعماء مصر فى عصر الليبرالية، وهى آراء جاءت بعد دراسة وقامت على أسانيد، لكننا على كل حال قد أشرنا إلى كثير من هذه الآراء باعتزاز وتقدير فى عدد من كتبنا، منها كتبنا عن النحاس، وعلى ماهر، وإسماعيل صدقى، ومحمد محمود وغيرهم.

■

وخلاصة رأيى أن أحدا من المؤرخين لم يصل فى دفاعه عن الزعماء الأربعة: سعد، والنحاس، وعبد الناصر، والسادات، مثلما وصل إليه عبد العظيم رمضان فى القضايا التى أراد الدفاع عنهم فيها، فقد كان صاحب قدرة عجيبة على الالتحام بتيار الأغلبية والاندماج فيه، والدفاع عنه، وقد وجد فى مواد التاريخ وتفصيلاته ووثائقه ونصوصه المكتوبة ما أسعفه لأن يقود دفاعه على نحو متميز وجميل، وحين كان عبد العظيم رمضان يضطر إلى إجراء مقارنة أو تفاضل بين اثنين من هؤلاء الزعماء فإنه كان يؤدى هذا التفاضل على أفضل ما يمكن أيضا، ويمكن لنا أن نتأمل هذا من خلال

كتابه عن القضية الفلسطينية بين عبد الناصر والنحاس على سبيل المثال.

وبعيدا عن هؤلاء الزعماء الأربعة فقد تطورت نظرة عبد العظيم رمضان إلى الشخصيات البارزة فى تاريخنا المعاصر بما يعكس نضوجه العقلى، وتحوله الفكرى، فقد كتب عن مصطفى كامل بين اليأس والأمل، ووصل الأمر إلى أنه وصف بعض معتقداته بالوهم المقدس، كما كتب عن رفاعة الطهطاوى فى إطار أنه المفكر الليبرالى.

(٦١)

وسوف نتناول فى الفقرات التالية بعض آرائه فى بعض الزعامات وبعض المواقف التاريخية، وقد اخترنا من آرائه ما يصور طبيعة موقعه الفكرى من مراحل تاريخنا التى نتناولها فى دراساتنا.

ومن المنطقى أن نبدأ برأى عبد العظيم رمضان فى زعامة سعد زغلول، ومن المدهش أن عبد العظيم رمضان اعترف فى أحد مقالاته بأنه وقع فيما وقع فيه كثير من المؤرخين من الظن الخاطئ بأن زعامة سعد زغلول بدأت بثورة ١٩١٩، ولم ينتبه إلى الحقيقة الواضحة فى أن هذه الزعامة بدأت قبل هذا، وقد سجل رأيه هذا فى مقال له فى الوفد فى ١٦ سبتمبر ١٩٩١ تحت عنوان «تصحيح تاريخى حول زعامة سعد زغلول»، ونشر هذا المقال فى الجزء الثالث من كتابه «الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك»:

« ... من الأخطاء التى وقع فيها المؤرخون، ومنهم صاحب هذا القلم، أن زعامة سعد زغلول بدأت مع ثورة ١٩١٩ ولم تبدأ قبل ذلك، وأنها بدأت من حيث انتهت زعامة مصطفى كامل، ومحمد فريد».

«ومصدر هذا الخطأ التاريخى هو أن الزعامة قبل الحرب العالمية الأولى كانت للحزب الوطنى، ولم يكن الوفد المصرى قد خرج إلى الوجود بعد، وزعامة سعد مقترنة بتأليف الوفد وثورة ١٩١٩».

«وقد جاء الجزء الرابع من مذكرات سعد زغلول ليصحح هذا الخطأ،

وليظهر حقيقة تاريخية جديدة هى أن زعامة سعد زغلول بدأت قبل الحرب العالمية الأولى، وفى وجود زعامة محمد فريد! وهو ما أدركه محمد فريد بعد نجاح سعد زغلول فى الانتخابات، وكان رد فعله أن أراد ضم سعد إلى الحزب الوطنى، فكتب إلى حزبه فى القاهرة يوم ٣١ ديسمبر يطلب إليهم «أن يجتهدوا فى إدخال سعد باشا اللجنة الإدارية، وانتخابه وكيلا بعد أحمد حلمى، الذى برهن على أنه رجل مال ليس إلا، فلو تحقق ذلك لأصبح مركز الحزب قويا فى الظاهر والباطن».

والمذهل فى هذه الزعامة المبكرة هو أن سعد زغلول لم يكن يتوقعها، وكانت مفاجأة له، بل لقد كان انطباع سعد زغلول هو أن الشعب المصرى لا يحس به، ولا يشعر بما يخوض من معارك مع سلطات الاحتلال من أجله، ومذكرات سعد زغلول تفيض بالشكوى من تنكر الشعب له وجحوده! ثم كانت المفاجأة التى لم يكن يتوقعها سعد، حين اكتشف أن الشعب المصرى العريق يتابع، بحسه ووجدانه وخبرته التاريخية، ما يبذله من أجله من عمل وتضحية وجهد، وأنه يعرف قدر العاملين فكان هذا الاكتشاف نقطة تحول فى حياة سعد زغلول السياسية، وفى حياة مصر بالتالى».

«كذلك فإن فكرة النيابة عن الأمة لم تثبت فى ذهن سعد زغلول بسبب بسيط هو أنها كانت فكرة غير مألوفة بالنسبة لمن شغل منصب القضاء فالوزارة. لقد كان المألوف هو أن يسعى مَنْ يخرج من هذه المناصب إلى الدخول فى مناصب أخرى على مستواها، وهو بالفعل ما سعى إليه سعد زغلول بعد خروجه من الوزارة، خصوصا عندما تعسرت أحواله الاقتصادية، ولكن كانت نفسه الأبية تنفر من الفكرة وتحذره من هذا المسعى، بسبب الثمن الباهظ الذى كان عليه أن يدفعه مقابل ذلك».

(٦٢)

أما فيما قبل هذا المقال بسنوات فقد كان عبد العظيم رمضان قد أجاد

التعبير عن انبهاره بمواقف سعد وقدراته، وذلك حين درس تاريخ الحركة الوطنية فى رسالتيه العلميتين، وانظر إلى هذه الافتتاحية التى يفتتح بها أحد فصول رسالته حين يتحدث عن عودة سعد من الخارج بعد أن نفى وفاوض على حين كانت الثورة التى فجرها قد غيرت وجه مصر، وهو يقول فى الجزء الأول من كتابه الأشهر «الحركة الوطنية فى مصر.. ١٩١٨ ـ ١٩٣٦»:

«... كان قد مضى عامان تقريبا منذ غادر سعد زغلول باشا مصر منفيا فى ٨ مارس ١٩١٩، ولكن مصر التى عاد إليها سعد زغلول كانت تختلف عن مصر التى غادرها، فقد كانت ثورة مارس ١٩١٩، والتضحيات الغالية التى بذلتها الأمة، والظروف النضالية التى أعقبتها، مدرسة عالية تلقى فيها الشعب المصرى دروسا سياسية قيمة، طفرت به إلى مستوى رفيع من النضج السياسى، والوعى القومى، وقد تمثل هذا فى إقباله النهم على العمل السياسى، وسرعة استجابته للأحداث التى تؤثر فى قضية البلاد ومستقبلها، كما قفزت به فى المضمار الاجتماعى قفزة قوية تمثلت فى بروز المرأة المصرية من خباء الحريم واشتغالها بالعمل الوطنى».

(٦٣)

وانظر أيضا إلى هذا الوصف التاريخى الجميل الذى يقدمه عبد العظيم رمضان لاستقبال سعد زغلول ودلالة هذا الاستقبال، وكيف أن سعد زغلول قد أدرك مغزى موقف الشعب المصرى منه. انظر معى إلى عبارات عبد العظيم رمضان الحافلة بالعلمية والحماسة معا حين يقول فى الجزء الأول من كتابه «الحركة الوطنية فى مصر.. ١٩١٨ ـ ١٩٣٦»:

«... عاد سعد زغلول إلى مصر من أوروبا لتستقبله الأمة استقبالا لم يتح، فيما يرويه جميع الكتاب والمؤرخين، لفاتح من الفاتحين، أو ملك من الملوك فى أى عصر من العصور فى مصر. فقد جاء إلى القاهرة من أقصى

الأقاليم والأرياف ألوف وعشرات الألوف من أبناء الشعب، يشتركون فى هذا الاستقبال الذى جمع بين رجال الحكم من وزراء ووكلاء وزارات ومَنْ دونهم، وبين طبقات الشعب المثقفة وغير المثقفة، ورأى سعد ذلك بعينى رأسه، فوقف فى سيارته التى سارت الهوينى من محطة القاهرة إلى داره، يحيى بكلتا يديه هذه الجموع الزاخرة الهاتفة، المولية وجهها إلى الرجل الذى اجتمعت فيه آمال الأمة كلها، وقد بدأ بعد عودته فى زيارة الأمراء والوزراء، ورد هؤلاء له الزيارة، لكنه لم يذهب لمقابلة السلطان، أو على الأقل لتقييد اسمه فى دفتر التشريفات».

«ما أثر هذا الاستقبال الأسطورى فى نفس سعد زغلول، فى الموقف السياسى الداخلى؟».

«لأمر الذى لاشك فيه أن هذا الاستقبال كان توكيلا جديدا لشخص سعد أبلغ من أى توكيل سابق قام على أساس التوقيعات، فوكالة سعد وزعامة سعد أصبحتا، بعد هذا الاستقبال، حقيقة لا يمارى فيها أحد، ومع ذلك فلم يستطع جلال هذا الاستقبال أن يخدع عين سعد زغلول عن فهم مرماه الحقيقى، ومغزاه الصحيح. ففى اليوم التالى لمجيئه خطب قائلا: إنه يعلم أن هذه الإكرامات، وتلك الاحتفالات إنما هى موجهة إلى شىء آخر أعلى وأسمى من سعد ومن أصحاب سعد، موجهة إلى ذلك المبدأ السامى الذى اتخذتموه راية لحياتكم: وهو مبدأ الاستقلال التام».

(٦٤)

ومع هذا فقد ذهب عبد العظيم رمضان إلى تخطئة سعد زغلول فى قبوله تشكيل الوزارة فى ١٩٢٤، كما خطأه فى الدخول فى مفاوضات ١٩٢٤، وقد وصف قراره دخوله المفاوضات فى ظل الظروف الميئسة التى جرت فيها بأنه كان خطأ سياسيا، لأنه، فى نظره، «أجهض فرصة لحل المسألة المصرية كان يجب الاحتفاظ بها إلى الوقت الملائم حينما تكون الظروف أبعث على الأمل».

«ولقد كان جديرا بسعد زغلول أن يعطى وزنا وتقديرا كبيرين للحالة التى سوف تترتب على فشل المباحثات بينه وبين المستر مكدونالد، سواء بالنسبة لشعور الأمة وآمالها، أو بما ينبغى عمله من جانب حكومته لمواجهة مثل هذا الفشل، ولكنه استخف باللقاء الذى علقت عليه آمال كبار، دون أن يفكر لحظة واحدة فى نتائجه، فدهمته هذه النتائج قبل أن يستعد لها، وحتى جنت مصر معه عواقب هذا الخطأ».

■

وقد كان عبد العظيم رمضان متحاملا على سعد زغلول حين نبه إلى تركيزه اهتمامه بالطبقة الوسطى وعدم بذل اهتمام مماثل بالطبقة العمالية، وهو ما عبر عنه بقوله إنه لم يجد فى عهد سعد زغلول تشريعات عمالية لتخفيف وطأة النظام الرأسمالى الاستعمارى على العمال، بالرغم مما حفل به عهد سعد زغلول من إضرابات واعتصامات خطيرة.

(٦٥)

وكان عبد العظيم رمضان يجاهر فى أوقات كثيرة بآراء تاريخية كثيرة كونها بعد دراسة مستفيضة، وعلى سبيل المثال فإنه هو الذى قال بكل وضوح: إن النحاس كان بمثابة الزعيم الذى تآمر عليه المؤرخون.

وقد اختار عبد العظيم رمضان لحديثه عن موقف الوفد والنحاس من ٤ فبراير عنوانا كاشفا بقوة عن رأيه: «حادث ٤ فبراير بعيدا عن التهريج»، وقد ظل يدافع دفاعاً قوياً وأخاذاً عن موقف الوفد فى حادث ٤ فبراير حتى إنه وصف ما حدث بأنه كان صراعا بين ذئبين: ذئب كبير هو بريطانيا، وذئب صغير هو فاروق، وكان الشعب هو المستفيد.

وفى هذا الإطار كتب عبد العظيم رمضان مقالا فى ذكرى مرور مائة عام على ميلاد مصطفى النحاس بعنوان «مطلوب الاعتراف بزعيم!» فى ٢ يوليو ١٩٨٩، وكان مما قاله فيه:

«... وكانت طريقة مصطفى النحاس فى مفاوضة الإنجليز طريقة فريدة،

وهى طريقة تحريك الشعب المصرى، والاستناد عليه وتلقى القوة والدعم منه، والتحدث دائما باسمه، فحين كان يرفض مقترحات يعرضها عليه الجانب البريطانى كان يقول: «لو أن هذه المقترحات عرضت على الشعب المصرى لرفضها حتما، لأن الشعب ينتظر مقترحات أحسن منها»، أو: «إن هذا النقطة حساسة جدا بالنسبة للشعب المصرى»، أو: «إن قبول هذه النقطة يجعلنا فى مركز صعب جدا أمام الأمة المصرية»، وعندما كان الجانب البريطانى يحتج عليه أحيانا بأنه لم يسمع مثل هذه الاعتراض من المفاوضين المصريين السابقين، كان النحاس يرد فى حسم قائلا: «إنكم تعرفون أننا نحن الذين نمثل الشعب المصرى ونحرص على حقوقه».

(٦٦)

وقد ظل عبد العظيم رمضان يعجب لموقف ثورة يوليو من النحاس، وكان يقول: إن الثورة لم تقم ضد النحاس، وإنما ضد الملك فاروق، وكان يصل إلى القول: إن الثورة لم تقم إلا لتمكين مصطفى النحاس والوفد من الحكم، وتحقيق إرادة الشعب التى كان يعطلها فاروق، فلم يكن فى بال ثوار ٢٣ يوليو الوصول إلى الحكم، وإنما إسقاط فاروق وإفساح المجال لحكم دستورى سليم، ولذلك كان التخطيط أن يعود البرلمان الوفدى المنحل إلى الانعقاد، فلما أفتى مجلس الدولة بعدم جواز انعقاد البرلمان الوفدى، تحت تأثير سليمان حافظ، والسنهورى، قدم جمال عبد الناصر استقالته من مجلس الثورة احتجاجا».

وكان يتنبأ بمنتهى الذكاء بما حدث بعد ذلك:

«إن حذف دور مصطفى النحاس من تاريخ مصر قبل الثورة، أشبه بحذف دور جمال عبد الناصر من تاريخ ثورة ٢٣ يوليو، أو حذف اسم محمد أنور السادات من تاريخ ٦ أكتوبر، وثورة التصحيح، وثورة ٢٣ يوليو! إنه التزييف بعينه! ولست أدرى (حقيقة) أية مصلحة هناك للثورة، أو أى

عذر بقى لها، لتلقين أبناء شعبنا تاريخ بلادهم مزيفا فى المدارس، والجامعات».

«وقد كان خطأ النحاس التاريخى هو أنه أنقذ العرش وقبل تأليف الوزارة! وهو أمر غير مفهوم فى نظرنا، ففى عام ١٩٣٧ قام النحاس بمحاولة جادة لخلع فاروق عن العرش، وعندما أراد تأمين ظهره من جهة الإنجليز رفضوا ذلك، ففشلت المحاولة، وأقيل النحاس من الحكم يوم ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧، فما الذى دعاه إلى إنقاذ العرش فى يوم ٤ فبراير؟! هل كان ترهلا فى ثورية النحاس باشا؟ أم أنه خشى أن يؤدى خلع فاروق على يد الإنجليز إلى تعاطف الشعب معه كما حدث بالنسبة لعباس الثانى، ويصبح شهيدا وهو الجانى؟».

(٦٧)

كان عبد العظيم رمضان يدلل بكل ما أوتى من قوة على أن عبد الناصر كان عدوا شديد المراس للرجعية، كذلك فإنه كتب فى مجال تقييم التجربة الناصرية عن عبد الناصر ودوره التاريخى فى خريطة التغيير السياسى العالمى مسجلا بطريقة ذكية مدى ما كان يستحقه عبد الناصر من المجد فى الأدوار السياسية الدولية التى لعبها.

■

وكان عبد العظيم رمضان يصنف فكر عبد الناصر على أنه فكر تقدمى، وكان يصفه بقوله:

«هذا الفهم العميق لحركة التاريخ، وهذا التحليل الدقيق لتطور المجتمع، والاستيعاب الشديد لعلم تغيير المجتمع، يدل على شىء واحد، هو أن عبد الناصر، على الرغم من أنه لم يكن ماركسيا، إلا أنه وصل إلى الماركسية من باب التجربة العملية! وهذا للحق أعظم إطراء للماركسية!».

ومع هذا فإنه كان يقول:

«إن الصيغة التى توصل إليها عبد الناصر لتحقيق الديمقراطية السياسية كانت صيغة خاطئة، وهى صيغة الاتحاد الاشتراكى بشكله القديم، والمجالس الشعبية والنيابية التى تزيف انتخاباتها، والنقابات العمالية المصنوعة،. وغياب المشاركة الحقيقية الفعالة من جانب القوى الشعبية صاحبة المصلحة فى التغيير الثورى، ونظام الحكم الذى يسمح بظهور مراكز القوى، واضطهاد الآراء المخالفة فى الرأى حتى ولو كانت قوى حليفة!».

(٦٨)

وقد ظل عبد العظيم رمضان على إنصافه للرئيس جمال عبد الناصر فيما يتعلق بالنواحى التى كان يراه فيها عظيما، وكان يصفه بأنه أول زعيم مصرى انفتح بحركته على حركة التحرير العالمية بكل أبعادها ومراميها، وبأنه زعيم مصرى خاض بحركته غمار السياسية الدولية دون أن ترده مخاطرها، أو تردعه عواقبها.

ومع هذا فقد كان عبد العظيم رمضان صاحب التعبير الجميل الواصف لسياسة مصر الخارجية فى عهد عبد الناصر بأنها كانت تنتمى إلى معسكر عدم الانحياز، وإلى المعسكر الاشتراكى بزعامة الاتحاد السوفيتى فعلا.

■

ومع هذا فقد كان عبد العظيم رمضان منتبها إلى قلة ثقة الشعب المصرى طيلة عهد الليبرالية فى الضمير العالمى، وقد أرجع هذا إلى الصدمة التى تلقاها الشعب المصرى باعتراف مؤتمر الصلح بالحماية، ثم خذلان مؤتمر لوزان لمصر، وإلى تفهم الشعب المصرى لطبيعة الظروف العالمية القائمة فى ذلك الوقت، وهى ظروف كانت تسيطر فيها القوى الرأسمالية الاستعمارية، وهو يرى أن نظرة الشعب المصرى أخذت تتغير ويتجه إلى القوى العالمية يلتمس منها المساعدة والتأييد فيما بعد الحرب العالمية الثانية، وظهور القوى الاشتراكية على المسرح الدولى، وقيامها

بدورها التاريخى فى نصرة الحركات الوطنية بشكل فعال.

(٦٩)

أما إعجاب عبد العظيم رمضان بشخصية السادات وسياساته وتاريخه فقد كان أوضح من أن يحتاج إلى إشارة أو اكتشاف.

وقد صنف عبد العظيم رمضان فى الثمانينيات على أنه ساداتى النزعة والتوجه والوجد، وبلغ الأمر به بعد ذلك أن صور على أنه من أكثر الكتّاب انحيازا إلى السادات، ولم ينف الرجل هذا الزعم لكنه لفت النظر إلى أنه لم ينحز إلى السادات إلا «بعد أن مات السادات وفقد حوله وطوله»، وأنه كان فى عهد السادات معارضا ناقدا مهاجما، كما تشهد بذلك مقالاته المنشورة فى روز اليوسف، وصباح الخير، والجمهورية، والشعب، فلم يكتب كلمة دفاع عن السادات إلا عند قيامه بمبادرة القدس.

ووصل عبد العظيم رمضان بدقة شديدة إلى القول بأنه كان لا يتصور أن تقوم حرب أكتوبر، وأنه فوجئ بها حين كان يعمل فى الخارج، وبلغ من إعجابه بالسادات فى أكتوبر ١٩٧٥ أن قال:

«... كان قائدا وطنيا عملاقا، من أصلب وأشجع من أنجبتهم أرض مصر العريقة، وهذا ما سوف يسجله التاريخ دائما لمحمد أنور السادات: شجاعة إصدار القرار فى وقت غابت فيه الشجاعة عن الجميع!!».

■

ومن اللافت للنظر أيضا أن عبد العظيم رمضان نفسه قد اعترف أنه لم يكوّن رأيه فى السلام إلا متأثرا بالشارع المصرى، وليس معنى هذا أنه عدّل من رأيه النهائى والمبدئى فى هذه الجزئية، لكنه ببساطة شديدة أحس بالجماهير قبل أن يقرأ الورق، وقبل أن يتناوله ليدلى فيه بدلوه:

«وأذكر أننى لم أكوّن رأيى السياسى بخصوص مبادرة القدس، الذى هوجمت عليه من إذاعات وصحف الرفض، إلا بعد أن نزلت إلى الشارع

المصرى، ولمست تأييد الجماهير».

(٧٠)

وربما كانت دراسة عبد العظيم رمضان للمتغيرات السياسية فى مطلع الحقبة الليبرالية هى أهم الدراسات التى قيمت بطريقة علمية صحيحة موقف الزعامات المصرية من قضايا الحرية والديمقراطية والليبرالية والاستقلال الوطنى، ومدى ما يمكن للنوازع الشخصية أن تؤثر به على القرار السياسى.

وعلى سبيل المثال فقد وصل عبد العظيم رمضان فى اتهامه لزعماء المعارضة فى ١٩٢٤ و١٩٢٥ بأن موقفهم كان نتيجة الرغبة فى الثأر واحتلال الفراغ الذى خلفته الوزارة الدستورية، وأن هذا العنصر الذى تغلب على موقفهم فاق الرغبة التى كانت بلاشك موجودة عندهم فى إنقاذ البلاد من محنتها الخطيرة.

(٧١)

وقد حقق عبد العظيم رمضان ما كان متاحا أمامه من وثائق بريطانية وكتابات مصرية وأجنبية تتعلق بقضية مقتل السردار تحقيقا جيدا، بيد أنه لم يعد إلى تحقيق هذا الموضوع فى ضوء ما أتيح بعد ذلك من كتابات رجال العمل السرى الذين شاركوا فى هذا العمل، أو كانوا قريبين من الذين نفذوه، وقد كانت لهم رؤاهم التى لم تدركها الوثائق البريطانية نفسها، ومع هذا فإنه أفاد من معظم ما نشر حتى عام ١٩٦٣، وكان، على سبيل المثال، صاحب فضل فى تحقيق ما ورد فى مذكرات البريطانيين أنفسهم من أمثال اللورد لويد، وويفل، فضلا عن المؤرخ توينبى، والوثائق البريطانية من قبيل الكتاب الأخضر، ولاشك فى أن جهده فى هذا الوقت المبكر كان ذا قيمة رائدة إلى حد أنه كان صاحب الفضل فى الكشف عن التناقض بين سياسات قادة الحكومة البريطانية التى جاءت كرد فعل لحادث مقتل السردار، وهو،

قبل غيره، الذى أبان عن أن اللنبى تصرف تصرفا شبه فردى بالمناقضة لتوجهات الخارجية البريطانية فى تقديمه للإنذار البريطانى الشهير، وما احتواه هذا الإنذار، وقد وصفه عبد العظيم رمضان بالإسراف وأشار إلى ما يمكن لنا أن نسميه بالطبيعة المسرفة التى تجلت فى المطالب التى طلب اللورد أللنبى إلى حكومته السماح له بتقديمها إلى سعد زغلول فى شكل إنذار نهائى، وتجاوز هذه المطالب فيما يبدو الحد الذى اتفق عليه فى اجتماع أغسطس ١٩٢٤ فى لندن بين رئيس الوزراء المستر مكدونالد، والمندوب السامى أللنبى، والسير لى ستاك ضحية الحادث نفسه، وهو يذكر أن وزير الخارجية البريطانية كان قد رفض السماح بتقديم هذا المطلب بالشكل الذى كان أللنبى قد أعده، فأجرى فيها قلمه بالتعديل والحذف، فقد حذف المطلب الرابع الخاص بالغرامة المالية، وعدل المطلب السادس بحيث ينص على أن تكون زيادة مساحة الأطيان المنزرعة فى السودان «إلى الحد الذى يمكن اعتباره غير ضار بمصر، وبواسطة لجنة فنية تضم ممثلا للحكومة المصرية»، كما حذف المطلب الثانى فى الوثيقة المنفصلة الذى ينص على وجوب إعادة النظر فى قواعد خدمة الموظفين الأجانب وشروط تسوية معاشاتهم طبقا لرغبات الحكومة البريطانية، كما أبدى عدم موافقته على ديباجة الإنذار.

(٧٢)

وقد انفرد عبد العظيم رمضان بالإشارة إلى أن التعديلات التى أدخلها وزير الخارجية البريطانية على صيغة الإنذار الذى اقترحه اللورد أللنبى (١٩٢٤) لم يقدر لها التنفيذ، وأبان عن السبب فى ذلك معتمدا على ما رواه اللورد أللنبى نفسه فيما بعد، وهو أنه حينما أبرق باقتراحاته إلى حكومته للحصول على موافقتها على تقديمها طلب إليها فى الوقت نفسه أن يصله الرد ظهر يوم ٢٢ نوفمبر، فلما بلغت الساعة الرابعة والربع دون أن يأتى رد

الحكومة البريطانية، عزم اللورد ألنبى على تقديم إنذاره إلى الحكومة المصرية من غير انتظار الموافقة الرسمية، لأنه كان يريد أن يسلم المذكرة إلى سعد زغلول باشا قبل أن يجتمع البرلمان المصرى فى الساعة الخامسة، وكان يخشى أن يعلن سعد زغلول عندئذ استقالته قبل أن يتلقى جزاءه، وقبل أن تلصق به المسئولية، على أنه بينما كان اللورد ألنبى يتأهب للمسير فى حرسه العسكرى، وصل الرد الرسمى فى تلك اللحظة، لكنه لم يقرأه، إذ أدرك من طوله أنه ليس موافقة تامة على مقترحاته، فمضى فى موكبه لتقديم إنذاره وهو يعلم أن حكومته لا توافق عليه كلية، وسار فى حرسه من حملة الرماح قاصدا رئيس الوزراء، وكان مكتبه فى مواجهة دار مجلس النواب حيث راح النواب يتجمعون فيه انتظارا لعقد الجلسة، وبعد أن تلقى المندوب السامى من الفرسان تحيتهم وصدحت موسيقاهم، دخل البناء واتجه رأسا إلى غرفة رئيس الوزراء، ثم قرأ عليه بالإنجليزية نص مطالبه، وترك له ترجمتها الفرنسية، ثم عاد لعربته، وتلقى من الفرسان تحيتهم مرة أخرى أمام الجماهير المتجمعة، ورجع وسط حرسه فى بطء إلى دار الإقامة.

وقد أكد عبد العظيم رمضان أن اللورد ألنبى برر تقديم طلباته التى لم توافق عليها حكومته، وهى الطلبات التى تعرضت للنقد من الإنجليز أنفسهم بهذه القصة، لكن الإنجليز اعتبروا طلبات ألنبى سعيا للانتقام، وانتهازا للفرصة للكسب، وقد أدرك هؤلاء أنه لا توجد صلة محتملة بين الجريمة التى وقعت وبين مسألتى الرى فى السودان وتعويض الموظفين الأجانب، كما اعتبروا المطالبة بثمن الدم عملا غير كريم.

(٧٣)

وقد كان عبد العظيم رمضان من الشجاعة الأدبية فى نظرته إلى المواقف المختلفة للسياسة البريطانية بأن قال:

«إن أهداف الحكومة البريطانية، كانت لا تسيرها العاطفة والغضب، كتلك التى تسير اللورد ألنبى، الذى كان يهدف إلى الإرهاب والانتقام، وقد تمثل هذا فى استعراضه العسكرى عندما قام بتقديم إنذاره».

«كما تمثل فى الضريبة الباهظة التى بلغت نصف مليون جنيه، وتمثل أيضا فى مطلب تعويض الموظفين الأجانب لتحميل الخزانة المصرية أثقالا أخرى، وتمثل فى الصيغة التى صاغ بها مطلب زيادة الأراضى المنزرعة قطنا لتهديد المصريين فى أقواتهم وتخويفهم بالجوع والعطش، ثم تمثل فى المطالب التالية التى يتقدم بها، ومنها احتلال جمارك الإسكندرية».

«أما أعظم المظاهر التى تمثل رغبته فى التشفى بمصر، فهو تحمله بنفسه مسئولية تنفيذ هذه الإجراءات الصارمة وهو يعلم أن حكومته لا تقره عليه كليا، ولم تغفر له حكومته هذا التصرف بعد ذلك، فأخذ بجريرته وأخرج من منصبه.

(٧٤)

وتمثل رؤية عبد العظيم رمضان لحادث مقتل السردار تعبيرا قويا عن إيمانه العميق بالعمل الجماهيرى، وتحفظه الشديد فى الوقت ذاته على العمل السرى وجدواه، وذلك إلى حد أنه ذهب إلى القول بأن حادث السردار «يجب أن يؤخذ على أنه نموذج لما يمكن أن يلحقه العمل الفردى من ضرر ماحق بالقضايا الوطنية مهما قدم لها من خدمات».

ويكفينى على سبيل المثال الإشارة إلى وصفه للوفد ولنضاله فى ثورة ١٩١٩ ولوزارة الشعب التى رأسها سعد زغلول فى ١٩٢٤ بأنها الوزارة البرجوازية الأولى.. وهكذا.. وهكذا.

وقد استمر عبد العظيم رمضان فى انتقاده للعمل السرى على هذا المنوال إلى أن قال: «إن الضرر الذى ألحقه العمل الفردى بثورة ١٩١٩ فى حادث السردار قد فاق ما قدمه لها فى السنوات الست السابقة من فائدة».

وكان عبد العظيم رمضان يشرح فكرته هذه بالقول «بأن ثورة ١٩١٩ إنما تحركت وأحرزت مكاسبها بالعمل الجماهيرى وحده على مستوى العمال والفلاحين والمثقفين والتجار والصناع والموظفين وغيرهم من طبقات المجتمع المختلفة، ولا يمكن أن نقارن فى الأهمية بين عمل جماهيرى كإضراب الموظفين أو مقاطعة لجنة ملنر أو الثورة الشاملة التى اجتاحت البلاد فى مارس سنة ١٩١٩، وبين حادث مثل الاعتداء على محمد سعيد باشا، أو البكباشى كيف، وليس معنى هذا أن نقلل من أهمية الدور الذى كان يلعبه القطاع السرى فى خدمة الحركة الوطنية، وخصوصا أنه كان متجاوبا مع الحركة الوطنية الجماهيرية ويدور فى إطارها الشامل، وإنما أريد القول إن وزن هذا العمل فى دفع عجلة الحركة الوطنية إلى الأمام لم يكن شيئا يذكر، فقد كانت هذه الحركة ماضية فى طريقها به أو بدونه، ولكن الحركة الوطنية لم تكن لتتقدم بدون عمل جماهيرى مثل مقاطعة لجنة ملنر الذى كان نقطة التحول فى معركة الحماية، وفى الواقع أن الوزن الحقيقى للعمل الفردى الذى جرى فى ثورة سنة ١٩١٩ هو الذى ظهر فى حادث مصرع السردار، عندما تشابك فى عجلة الحركة الوطنية فعرقلها ثم أدارها إلى الوراء».

(٧٥)

وقد كان عبد العظيم رمضان منذ الستينيات واعيا للحقائق المهمة فى إدارة الصراع الدولى وحركياته، بعيدا عما كانت تفرضه الثقافتان الوطنية والقانونية، وما توحيان به، وما تقنعان به أصحابهما من رؤية وآراء، وقد بدا هذا منذ طرح فى رسالته العلمية موضوع السودان واختلاف وجهتى النظر البريطانية والمصرية فيه، وقد كانت لديه الشجاعة الأدبية ليثبت أن موقف بريطانيا كان أقرب إلى الإقناع من موقف مصر:

« ... كان الإنجليز فى ذلك الوقت، ومن قبل ذلك، يمهدون لأنفسهم

السبيل فى السودان ببث الدعاية بجميع الوسائل لغرس شعور الكراهية للمصريين عند جميع أفراد الشعب السودانى، خاصة عند غير المتعلمين، وعند رجال القبائل، فقد أفهم هؤلاء جميعا أن المصريين يريدون استعبادهم كما استعبدوهم من قبل أيام الحكم التركى، وأدخل فى روع الجميع أن مصر تريد أن تستأثر دونهم بمياه النيل، وأنها هى التى تقف حجر عثرة فى سبيل التقدم الزراعى فى للسودان».

«وفى الوقت نفسه كان موقف إنجلترا من مسألة السودان متفقا فى ظاهره مع النظريات الدولية الحديثة، مثل «حق تقرير المصير»، ومصلحة السودانيين وإرادتهم، تلك التى كانت تنسجم مع الاتجاه الدولى، وهذه السياسة كانت من الناحية الفعلية أنجح من سياسة المصريين الذين تسلطت عليهم ثقافتهم القانونية، سواء فى القضية المصرية، أو فى مسألة السودان، فراحوا يدافعون عن وجهة نظرهم بالأسانيد والبحوث التاريخية، والمعاهدات الدولية، وتصريحات الإنجليز من وزراء وساسة».

(٧٦)

كان عبد العظيم رمضان من الذكاء التاريخى بحيث اعتمد فى تأريخه لقضية السودان على عدد من الأعمال التاريخية التى لم يلجأ إليها غيره، ومنها على سبيل المثال كتاب أحمد خير المحامى: كفاح جيل، تاريخ حركة الخريجين وتطورها فى السودان، دار الشروق، القاهرة، ١٩٢٦، وكتاب الباحث المطلع محزون: ضحايا مصر فى السودان وخفايا السياسة الإنجليزية، الطبعة الثالثة، الذى طبع فى مطبعة السفير، الإسكندرية، ١٩٣٥، ومذكرتان للمرحومين أمير اللواء محمد لبيب الشاهد، وأمير الآلاى أحمد بك رفعت من أعمال الجيش المصرى فى السودان ومأساة خروجه منه، وقد طبعتا على نفقة الأمير عمر طوسون فى مطبعة المستقبل، الإسكندرية، ١٩٣٦، وقد كان لعبد العظيم رمضان رأى مهم، وهو أن السياسة

البريطانية فى السودان لم تكن فض الحكم الثنائى من الناحية القانونية، وإنما فضه من الناحية الفعلية تماما، وإزالة آخر مظاهر الشركة المصرية الإنجليزية.

ويذكر لعبد العظيم رمضان أنه تناول موقف المصريين من قضية السودان من منظور شامل لم يقف عند حدود نشاط الحكومة، أو مفاوضات الوفد وغيره، وإنما تناوله من خلال دراسته الطيف الواسع للعلاقات المصرية ـ السودانية، وتأتى فى هذا المجال، على سبيل المثال، إشادته بزيارة محمد حافظ رمضان (زعيم الحزب الوطنى) المبكرة للسودان عام ١٩٢٣، واتصالاته الشخصية مع العناصر السودانية المتمردة.

(٧٧)

ونأتى إلى نموذج سريع لآراء عبد العظيم رمضان فى بعض زعمائنا وسياسيينا فى فترة الليبرالية.

وسنأخذ على سبيل المثال رأيا منصفا له فى مصطفى كامل على الرغم من أنه لم يكن من أنصاره، ولا من المبهورين بأدائه، بل إنه وصل إلى درجة أن عبارة له فى كتابه عنه وصفت بعض توجهات مصطفى كامل بأنها «الوهم المقدس».

أما الموضوع الذى أود أن أشير إلى إنصاف عبد العظيم رمضان لمصطفى كامل فيه فيتعلق بموقف ذلك الزعيم الوطنى الكبير من قضية الوحدة الوطنية، فعلى الرغم مما هو مشهور من أن سعد زغلول كان هو الذى احتضن الأقباط فى النظام السياسى المتمثل فى الوفد، فإن عبد العظيم رمضان الذى عرف بانتمائه الفكرى إلى معسكر الوفد، وبعده أو تجانبه عن معسكر الحزب الوطنى كان هو الذى أشار بوضوح وتوثيق إلى الدور المبكر لمصطفى كامل فى هذا المجال:

«... والحقيقة أن سعد باشا زغلول لم يكن أول مَنْ أشرك الأقباط فى

الحركة الوطنية، إذ سبقه إلى ذلك مصطفى كامل، الذى اصطفى إليه من قبل الأستاذ ويصا واصف، ومرقص حنا باشا، كما كان فى مقالاته وخطبه يدعو إلى ارتباط المسلمين والأقباط بالجهاد الوطنى، بيد أن دعوة مصطفى كامل التى كانت تستند إلى الفكرة الدينية، والتى كانت تربط بين الاستقلال والتشيع لدولة الخلافة، وتدعو للجامعة الإسلامية، لم يكن من شأنها، كما يقول محمد زكى عبد القادر، أن تجذب الأقباط إليها جذبا كثيرا أو قليلا».

(٧٨)

وقد كانت نظرة عبد العظيم رمضان إلى المنشقين عن الوفد نظرة محكومة بالهوى الوفدى، وبحب الوفد، والرغبة فى بقائه موحدا غير مزعزع بأبنائه المنشقين، وهو دافع جميل بلاشك، كما أن هذا الدافع توافق مع الفكرى لمؤرخنا.

وانطلاقا من هذا فقد وصف عبد العظيم رمضان انشقاق النقراشى وماهر بأنه أسوأ الانسلاخات الثلاثة التى حدثت فى تاريخ الوفد حتى ذلك الحين، لقد كان الانسلاخ الأول فى عام ١٩٢١ عامل قوة للوفد، وليس عامل ضعف، لأنه استخلص للوفد ثوريته، بعد انسحاب المعتدلين، وكان الانسلاخ الثانى فى عام ١٩٣٢ من هذا النوع أيضا، فقد صهر النضال ضد عهد صدقى باشا أعضاء الوفد، فبقى بعضهم صامدا، واحترق البعض الآخر، أما الانسلاخ الثالث فى عام ١٩٣٧، فكان شيئا مختلفا، لقد كان صراعا على السلطة داخل الوفد بعد انتهاء مرحلة التصارع من أجل الاستقال، وكان بعيدا فى أسبابه عن القضية الوطنية، وقد أحدث صدعا وثلما فى البناء الديمقراطى الكبير الذى كان يمثله الوفد، فاستطاعت قوى الرجعية أن تنفذ خلالها وتضرب ضربتها، وتحقق أغراضها فى هدم الحياة الديمقراطية التى ظلت تتربص بها دوما منذ صدور دستور ١٩٢٣، ثم إقامة الحياة الأوتوقراطية والفاشية مكانها.

(٧٩)

وعلى الرغم من مواقف عبد العظيم رمضان الواضحة من الإخوان المسلمين وجماعات الإسلام السياسى فإن عبد العظيم رمضان جعل أحد عناوين مقالاته: «الإخوان المسلمون لم يحرقوا القاهرة»، وقد حرص عبد العظيم رمضان على أن ينفى أية علاقة بين الإخوان المسلمين وحرق القاهرة، مفندا جملة عارضة فى مذكرات إبراهيم طلعت عن حديث له مع عبد الناصر، ومفندا الاتهام الذى مرره أحمد حسين فى الجزء الثالث من مذكراته «واحترقت القاهرة» الذى صدر عام ١٩٦٨، وقد وصل فى دفاعه عن الإخوان فى هذه الجزئية إلى قوله:

«... وإذا كان للإخوان المسلمين دور فى حريق القاهرة فهو دور إنقاذ حركة الضباط الأحرار من السقوط فى لهيب الحريق! فمن الثابت أن عبد الناصر قد اتصل بحسن العشماوى وصالح أبورقيق أثناء الحريق، وأبلغهما أنه سوف يجرى تفتيش مكتب الضباط الأحرار فى المعسكرات حيث توجد أسلحة مخبأة، وطلب إليهما نقل هذه الأسلحة، وقد استجابا لهذا الطلب وأرسلا العربات لنقل هذه الأسلحة من الثكنات، وسارت بها فى شوارع القاهرة المحترقة!».

الباب الرابع

منهج عبد العظيم رمضان في دراسة حرب اكتوبر

منهج عبد العظيم رمضان

فى دراسة حرب اكتوبر

(١)

فى هذا الفصل نشير إلى مجمل أحكام الدكتور عبد العظيم رمضان فيما يتعلق بحرب أكتوبر ١٩٧٣، وهى أحكام صائبة فى معظم استنتاجاتها، وفى تحليلاتها الذكية، لكنها مع ذلك متأثرة بالجو العام للوقت الذى كتبها صاحبها فيه، أو وصل إليها باستنتاجه. ومع أن عبد العظيم رمضان لم يقدم هذه الأحكام بهذه الطريقة المبوبة، ولا جمعها مع بعضها تحت هذه العناوين، فإنى أؤكد للقارئ أنى لم أضف من عندياتى إلى أحكامه الجميلة التى تناثرت على مدى فصول كتابه، وعلى مدى المقالات التى تكون منها هذا الكتاب، وهى المقالات التى استمر نشرها أكثر من عام، وليس لى من فضل إلا فى إعادة ترتيب هذه الأفكار وإعادة تبويبها على هذا النحو الموضوعى، وهو ما اقتضى منى نسج فقرات نشرت فى مواضع متباعدة فى نسيج واحد لم يقدمه صاحبه على هذا النحو.

ومع أن أسلوب عبد العظيم رمضان فى الكتابة الصحفية العامدة إلى

التشويق كان يستدعى تكرار كثير من الأفكار، فإنى كنت أجد فى هذا التكرار ضرورة يتطلبها الأسلوب العلمى والانتماء القومى فى مواجهة الأفكار الديماجوجية والمغرضة عن حرب أكتوبر.

والواقع أن تكرار عبد العظيم رمضان لأفكاره لم يقف عند هذا الحد، وإنما كان الرجل يستدعى كثيرا من أفكاره وآرائه فى مواضع مختلفة من سياقات حديثة عن حرب أكتوبر وما سبقها وواكبها وأعقبها، وقد كان فى هذا معذورا بحكم تداخل الأحداث السياسية مع الأحداث العسكرية مع الخلفيات التاريخية، ومع الآراء الصحفية والفكرية أيضا.

وينبغى لنا الإشادة بقدرة عبد العظيم رمضان على توظيف المعلومات المحدودة نسبيا عن الحرب أقصى توظيف تاريخى ممكن، ولا ننسى فى هذا المجال أنه كتب هذه المقالات وقد تقدمت به السن، وأصابته كثير من أعراض المرض التى كانت كفيلة بمنحه العذر فى عدم الكتابة، لكن روحه الوثابة دفعته إلى أن يبدى آراءه الذكية ويسجلها رغم كل الصعوبات الظاهرة، وأعترف فى هذا المجال بأنه يبدو من نصوص الكتاب المطبوع أنه أملى هذه المقالات، أو أملى معظمها، ذلك أنه توجد فى النص المطبوع فى الكتاب أخطاء إملائية ولغوية لا يمكن أن يقرها لو أنه هو الذى نسخ النص، أو راجع بروفاته، وهى أخطاء دالة بوضوح على صحة الظن الذى أميل إليه.

(٢)

وعلى كل حال فلنمض إلى مجمل آراء عبد العظيم رمضان فى هذا الميدان:

أولا: تواكب فكرة خوض مصر حربا هجومية بجيش دفاعى

لفت عبد العظيم رمضان النظر بقوة إلى حقيقة مهمة هى أن مصر عندما خاضت حرب أكتوبر فإن جيشها كان جيشا دفاعيا بالدرجة الأولى ! ولم يكن هذا الجيش يملك القوة لتحرير سيناء من القناة إلى الحدود المصرية ـ الإسرائيلية، ذلك أن جهود الرئيس السادات لتحويل جيش مصر من جيش

دفاعى إلى جيش هجومى كانت قد فشلت جميعها، بسبب السياسة السوفيتية التى كانت تعوق تسلح مصر! والتى كانت تعارض تماما الحرب الهجومية، خوفا من أن تمنى مصر بهزيمة كهزيمة يونيو ١٩٦٧! فوق أنها لم تكن تثق فى السادات ثقتها فى عبد الناصر.

وفى الوقت نفسه فإن موازين القوى بين مصر وإسرائيل بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ كانت تميل بشكل ثابت لصالح إسرائيل، على نحو يضغط على يد مصر من أجل شنّ الحرب، قبل أن تتزايد الفجوة على نحو تتجاوز فيها تضحيات حرب أكتوبر إمكانات مصر.

«من هذا المنطلق كانت الظروف تضغط على يد مصر لخوض حرب تحرير بجيش دفاعى لا هجومى، قبل أن تتكرس أوضاع الاحتلال الإسرائيلى على الضفة الشرقية للقناة إلى ما شاء الله».

(٣)

وكان عبد العظيم رمضان يقدر مدى ما تطلبه اعتماد السادات خطة تتفق مع إمكانات القوات المسلحة المصرية، التى لا تمكنها من الوصول إلى الحدود المصرية - الإسرائيلية، وكانت هذه الخطة هى خطة الهجوم المحدود، أو الحرب المحدودة.

كان عبد العظيم رمضان يرى أن دراسة مدير المخابرات العامة اللواء (الفريق فيما بعد) أحمد إسماعيل لوضع القوات المسلحة المصرية، أوصلته إلى «نظرية ثالثة، ضمنها تقريره الذى عرض على المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم ٦ يونيو ١٩٧٢، ملخصها أن القوات المسلحة المصرية ليست فى الوضع الذى يسمح لها بالقيام بعملية هجومية، لأن هذه العملية الهجومية مرتبطة بإعداد القوات الجوية المصرية، وبالتالى فإن توقيت الحرب يجب أن يرتبط بإغلاق الفجوة بين القوات الجوية المصرية وقوات إسرائيل الجوية».

«لقيت فكرة الحرب المحدودة هجوما من القادة العسكريين على أساس أن

مصـر يجب ألا تـخـاطـر بـالحـرب إلا بـعـد تـكـوين قـوة ردع كافـيـة تـسـتطـيـع أن تضرب عمق العدو».

«ولـكـن صـاحـب هـذه الـفـكـرة المحـدودة، وهـو الـلـواء سـعـد الـديـن الـشـاذلى أوضح أن ربط بدء الحرب بإعداد القوات الجوية المصرية يعنى تأجيل المعركة سـنـوات لا يـعـلـم مـداهـا أحـد، لأن الـفـجـوة بين الـقـوات الجـويـة الإسـرائيـلـيـة والقـوات الجـويـة المصـرية تميل إلى الاتـسـاع لـصـالح إسـرائيل، وبالتالى يجب التـخطيط لحـرب هـجومية محدودة فى ظل تفوق جوى معاد، والاسـتعـاضـة عن السلاح الجوى المصرى الهجومى بسلاح الصواريخ الدفاعى، سـلاح صواريخ سام المضادة للطائرات».

«تحت إلحاح وضـرورة قـيـام مـصـر بـالحـرب ضـد إسـرائيل، قـبل الـرئيس السـادات فكرة الحرب الهجومية المحدودة، وتحدى التفوق الجوى الإسـرائيلى بشبكة الصواريخ المصرية».

«لـكنه فـى الوقت نـفـسه كـان قـد تـوصـل إلـى أن تـنـفـيـذ خـطـة هـذه الحـرب الهجومية المحدودة يتطلب الاستغناء عن «الوحدات الصديقة»، أى إنهاء خدمة الخبراء السوفييت! إذ كان من العسير على مصر شن هذه الحرب المحدودة فى ظل الـوجـود الـسـوفـيـتـى فى مـصـر، وذلك لاعـتـراض الـسـوفـيـيت على شن حـرب هـجـومـيـة مـن جـهـة، وحـتـى لا يـنـسـب إلـى الـسـوفـيـيت أى فـضـل فـى هـذه الحرب».

(٤)

وقد نبه عبد العظيم رمضان إلى حقيقة أن الطيران المصرى والسورى كان يفتقر إلى الطائرات القـاذفـة المقـاتلة ذات المدى البعيد والقـادرة على حمل كميات ضخمة من القنابل والصواريخ التييمكنها مهاجمة العمق الإسـرائيلى، وتقديم الـدعم للقـوات البرية الـعربيـة فى تقـدمهـا ضد العدو، كـمـا نبـه إلى حقيقـة أن الطيـارين الإسرائيليين كانوا يتفوقون على الطيارين المصريين فى الخبرة والتجربة، ومع هذا فإنه نبه إلى حقيقة أخرى لا تقل أهمية، وهى أن

الطيارين المصريين كانوا يتميزون بالشجاعة، «ولكن الغالبية العظمى منهم كان تقل ساعات طيرانهم عن مائة ساعة طيران فى حين كان متوسط ساعات طيران الطيارين الإسرائيليين يزيد على ٢٠٠٠ ساعة!

وقد لخص هذا كله فى قوله: إن القوات الجوية الإسرائيلية كانت تسبق القوات الجوية المصرية بعشر سنوات على الأقل».

كما أثبت عبد العظيم رمضان حقيقة لا تقل أهمية عن هذا كله، وهى أنه عند طرد الخبراء السوفييت من مصر كان عدد طائرات الميج ٢١ التى لدى مصر يفوق عدد الطيارين الذين يستطيعون قيادتها، وهكذا فإن مصر لم تكن لتفيد من قدوم طائرات جديدة إلا إذا كانت هذه الطائرات مصحوبة بطياريها، أو إلا إذا كانت تعويضا عن طائرات تفقدها فى الحرب.

(٥)

ثانيا: حقيقة إسهام العرب فى حرب أكتوبر

كان عبد العظيم رمضان مهتما، وحفيا أشد الحفاوة، بأن يمحص فكرة اشتراك العرب فى الحرب مع مصر، وأن يثبت أن مثل هذا الاشتراك كان مستحيلا.

ومع ما عرف عن اتجاه عبد العظيم رمضان من التقليل الدائب من إمكانية التعاون العربى، ومع ما عرف عنه من انحياز مبرر ومفهوم إلى الرأى القائل بضرورة تعويل المصريين على أنفسهم أولا، فإنه يثبت بالأسانيد المروية أن الرئيس السادات لم يكن يعول كثيرا على العرب فى تقديم العون العسكرى لمصر فى حربها، ومع هذا فإنه (أى السادات) كان يتوقع أن ينضم العرب إلى مصر إذا ما بدأت الحرب بالفعل::

«قال السادات: ستكون المعركة مصرية أساسا، وسوف يقف العرب موقف المتفرج فى البداية، لكنهم سوف يجدون أنفسهم فى موقف صعب أمام شعوبهم، فيضطرون فى النهاية إلى أن يغيروا موقفهم!».

«... لقد كان (الضمير يعود على السادات) يثق فى استعداد المملكة

العربية السعودية وليبيا لتقديم العون العسكرى، فكلتاهما، بالإضافة إلى الكويت، كانت تقدم لمصر دعما ماليا قدره ٩٥ مليون جنيه استرلينى، وللأردن ٤٠ مليونا سنويا».

«ولكن بالنسبة لبقية البلاد العربية، وهى الجزائر، والمغرب، والعراق، فكان يرى أنها تزايد فقط ولن تعطى شيئا».

(٦)

وهو يعبر عن هذا المعنى بعبارات أخرى فيقول:

«لم تكن مصر فى ذلك الحين تطمع فى حرب قومية تخوضها الدول العربية مجتمعة ضد إسرائيل، ذلك أن ثقة البلاد العربية فى قدرة مصر على خوض حرب ضد إسرائيل تنتصر فيها كانت ثقة شبه منعدمة تقريبا، وفى الوقت نفسه كانت ثقة مصر فى الدول العربية شبه منعدمة، وعلى سبيل المثال فقد كانت العلاقات بين مصر وبين كل من الجزائر والعراق والأردن يسودها التوتر لأسباب متناقضة».

ويتعمق عبد العظيم رمضان السبب فى مثل هذه النتيجة الواضحة التى توصل إليها وصرح بها، وهو يعزو السبب فى المقام الأول إلى طبيعة العلاقات المصرية ـ العربية وتأثرها المباشر بالوضع السياسى:

« ... كانت العلاقات المصرية ـ العربية قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ تعتبر انعكاسا أمينا للوضع السياسى الذى كان يتذبذب بين الخلاف والوفاق، والصلح والخصام، ولكنه فى كل الأحوال كان يستبعد الدعم العسكرى الفعال لمصر عند إعلان الحرب».

(٧)

وهو يفصل القول فيما ذهب إليه على المستوى القومى كله، وعلى مستوى الأركان العربية وطنا وطنا:

« ... كان الدعم المالى الذى حصلت عليه مصر من السعودية والكويت

وليبيا يبلغ ٥٦٦ مليون جنيه، أى ما يعادل حوالى ٩٪ مما أنفقته مصر، دون حساب للأرواح التى فقدتها مصر من أجل القضية العربية، ولا شىء تلقته مصر من بقية الدول العربية! على الرغم من أنها كانت أعلى الأصوات فى الهجوم على مصر».

وبقدرته على الدراسة التاريخية وصل عبد العظيم رمضان إلى حقيقة مهمة، وهى أن عبء الاتصالات المصرية بالدول العربية للحصول على معونة عسكرية قد تحول حتى وقع على عاتق القيادة العسكرية المصرية، وهى حقيقة لاشك فيها، وإن لم يعطها عبد العظيم رمضان حظها من التسبيب والتحليل.

(٨)

وقد قيم عبد العظيم رمضان الإسهام العر بى فى الإنفاق العسكرى بطريقة كمية:

«... بدراسة حجم الإنفاق العسكرى فى الدول العربية اتضح أن مصر وحدها كانت تنفق ٢١,١٪ من دخلها القومى على التسليح وشئون الدفاع، فى حين كانت هناك دول أكثر غنى لا يصل إنفاقها العسكرى إلى ٣٪ من دخلها القومى».

وبعبارات أخرى:

«... على الرغم من أن الدخل القومى المصرى كان يمثل فى ذلك الحين ٣٥٪ من إجمالى الدخل القومى العربى، فإن مصر كانت تتحمل ٥٠٪ من الإنفاق العسكرى العربى».

«... ففى ذلك الحين كانت مصر قد أنفقت على قواتها المسلحة، منذ عام ١٩٦٧ حتى ١٩٧٢، مبالغ هائلة وصلت إلى ٤١٢٥ مليون جنيه، فإذا أضيفت إلى ذلك خسائر مصر فى الممتلكات، ارتفع الرقم إلى حوالى ٤٥٠٠ مليون جنيه، ولا تدخل فى هذا الرقم خسائر إغلاق قناة السويس، وفقدان آبار البترول فى سيناء، وهو ما يصل بخسائر مصر وإنفاقها العسكرى إلى ستة آلاف مليون جنيه».

«هذا فضلا عن خسائر مصر فى الأرواح نتيجة أعمال العدو، والتى بلغت خلال تلك الفترة ٢٨٨٢ شهيدا، علاوة على ٦٢٨٥ جريحا».

(٩)

موقف سوريا

كان عبد العظيم رمضان يكرر استنتاجه القائل بأن اشتراك سوريا مع مصر فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ لم يخدم مصر بحال من الأحوال، وعلى العكس من ذلك، فإنه قلب موازين الحرب التى كانت تسير لصالحها فسارت ضدها!.

ولأننا نفهم أن اشتراك سوريا كان هو الذى أعطى للمعركة بعدها القومى، وأن هذا الاشتراك هو الذى شجع دولا أخرى على الانضمام للجبهة المصرية - السورية، فاننا نختلف مع عبد العظيم رمضان فى مثل هذا الرأى. وقد وصل عبد العظيم رمضان إلى القول بأن حاجة السوريين للاشتراك مع مصر فى حرب أكتوبر كانت أكبر بكثير من حاجة مصر إلى اشتراكهم فى الحرب، وقدم استنتاجات فى غاية الذكاء حول جدوى اشتراك مصر مع سوريا فى حرب أكتوبر، وهى استنتاجات لاتزال بحاجة إلى تمحيص واختبار ومناقشة:

« ... فرضت الظروف العسكرية والجغرافية أن تكون الحرب على الجبهة السورية «حرب تحرير»، وأن تكون على الجبهة المصرية «حرب تحريك»! فلم تكن ثمة مساحات مائية أو صحراوية تحجز بين القوات السورية والقوات الإسرائيلية، وأكثر من ذلك أن صغر عمق الجولان (٢٠كم) بالنسبة لعمق سيناء (٢٠٠كم) لم يكن يترك أى مجال للمناورة أو التوقف، وإذا تمكن السوريون من استرداد الجولان والوصول إلى منحدراته، أمكن للمدفعية السورية ضرب المطلة وصفد وطبرية ومشروع تحويل نهر الأردن ومشروع رورتنبج الهيدرو - كهربائى المهم».

« ... كانت القواعد الجوية الإسرائيلية بعيدة عن مدى الطائرات

المصرية والسورية، فى حين كانت القواعد الجوية المصرية والسورية فى متناول الطائرات الإسرائيلية».

(١٠)

العراق

«... عندما بدأت حرب أكتوبر ١٩٧٣ لم يكن فى مصر جندى عراقى واحدا!».

«وفى الوقت نفسه لم تكن هناك قوات عراقية فى سوريا عند بدء الحرب! ويقول الفريق الشاذلى إنه لو كانت هناك قوات عراقية تتمركز فى سوريا قبل بدء القتال، لتغيرت نتائج القتال على الجبهة الشرقية!».

«... كانت القوات العراقية على الدوام تدخر نفسها لمعركتها الأساسية على حدود العراق: مع إيران، ثم مع الكويت، وفى الشمال مع الأكراد».

(١١)

المغرب

يعتمد عبد العظيم رمضان كلية على ما ردده الفريق الشاذلى فى مذكراته عن قناة التعاون المصرية ـ المغربية، وهو يركز على حقيقتين مهمتين:

الحقيقة الأولى: أن الفريق الشاذلى طلب من الملك الحسن أن تشمل الإمدادات المغربية: سرب «ف ٥»، ولواء دبابات.

«على أن هذا الاتفاق قدر له عدم التنفيذ، ذلك أن معظم طيارى السرب «ف ٥» الذى كان مقررا دعم الجبهة المصرية به، اشتركوا فى الانقلاب الفاشل ضد الملك الحسن الثانى الذى قاده الجنرال أوفقير، وكان طيارو السرب إما مقبوض عليهم، أو هم ممنوعون من الطيران!».

«أما لواء الدبابات فقد أرسل إلى سوريا ولم يرسل إلى مصرا!».

الحقيقة الثانية : أن هذا الموقف المغربى الممانع فى سرعة إرسال لواء المشاة، سرعان ما ذاب عندما علم الملك الحسن الثانى بأنباء الحرب! لقد

فاجأه تدمير خط بارليف المنيع فى ست ساعات فقرر الحصول على نصيبه من النصر، وقرر إرسال لواء المشاة فورا دون أى انتظار، مستخدما فى ذلك جميع وسائل النقل الجوى المتيسرة فى المغرب جميعها، بما فى ذلك شركة الخطوط الجوية المغربية!.

(١٢)

السودان

عنى عبد العظيم رمضان بالحديث عن طبيعة العلاقات المصرية ـ السودانية فيما قبل حرب أكتوبر للتدليل على مدى صعوبة وحرج الفترة التى سبقت حرب أكتوبر من حيث البعد العربى الذى كانت مصر تعول عليه، ومن اللافت للنظر أن عرضه لهذه العلاقات لا يتسم بالسوداوية، لكنه ربما يتعدى هذا إلى العدمية، وسنلجأ إلى أسلوب اختيار الفقرات الدالة على المراحل لتلخيص وجهة النظر التى عرضها:

«... كانت العلاقة بين مصر وأقرب بلد إليها وهو السودان، فى تلك السنوات المصيرية وجنود الاحتلال الإسرائيلى تجثم على صدر سيناء، أنموذجا لهذا التذبذب فى العلاقات الذى لا يبشر بخير فى أية معركة، حيث كان السودان تارة يرسل لواء مشاة إلى مصر، وتارة أخرى يسحبه! حتى أصبح هذا اللواء الحائر أنموذجا للهزل فى موضع الجد فى العلاقات المصرية ـ السودانية!

.... كان السودان بعد وصول النميرى إلى الحكم فى مايو ١٩٦٩ قد أرسل لواء مشاة للتمركز فى جبهة قناة السويس، إظهارا لحسن العلاقات بين البلدين، لذلك عندما وقع انقلاب مضاد فى السودان بعد عامين، أى فى ١٩ يوليو ١٩٧١، لم تتردد مصر فى الوقوف إلى جانب النميرى، ورفع درجة استعداد لواء المظلات، لكنها استبعدت التدخل العسكرى عندما سيطر الثوار

على الموقف فى السودان سيطرة تامة».

«... لم يكد الأمر يستقر فى يد القادة الجدد، حتى كان أول قرار لهؤلاء القادة هو سحب لواء المشاة السودانى! وهو ما يوضح فهمهم المريض لقومية المعركة! ولم تتردد مصر فى الاستجابة لهذا الطلب، وبدأت بالفعل فى ترحيل لواء المشاة السودانى!».

«... على أنه قبل أن تغادر آخر كتائبه القاهرة انهار الانقلاب فجأة، إذ استطاع العقيد القذافى القبض على عدد من زعمائه أثناء سفرهم فى طائرة مدنية من لندن إلى الخرطوم عبر طرابلس، وعاد النميرى إلى السلطة من جديد».

«... عاد النميرى إلى السلطة فى السودان ولكن العلاقات الودية بينه وبين الرئيس السادات لم تعد كما كانت، لأسباب تتصل بالصراع على السلطة داخل السودان».

«... عندما اندلعت حرب أكتوبر ١٩٧٣، واكتسح الجيش المصرى خط بارليف، أمرت السلطة السودانية لواء المشاة السودانى الحائر بالعودة إلى الجبهة المصرية للاشتراك فى الحرب! ولكنه وصل بعد انتهاء الحرب ووقف إطلاق النار!».

(١٣)

ليبيا

وفيما يتعلق بليبيا فقد ظلت رؤية عبد العظيم رمضان تجاه الموقف الليبى من حرب أكتوبر متسمة بالنزعة المتأثرة بالغضب من هذا الموقف، ولهذا فقد حرص عبد العظيم رمضان على نفى ما حاول الفريق الشاذلى إثباته من اشتراك ليبيا فى حرب أكتوبر بشكل أو آخر، وكان عبد العظيم رمضان يقول:

«إننا لا نرى سببا يدعونا إلى تصديق ما أورده الفريق الشاذلى فى

مذكراته من أنه عند قيام حرب أكتوبر كانت القوات الليبية المتمركزة فى مصر عبارة عن سربى ميراج! أحدهما يقوده طيارون ليبيون، والآخر يقوده مصريون، ولواء مدرع! لسبب بسيط هو أن القذافى لم يكن يعلم بقرار المعركة حتى يرسل أسرابه إلى مصر، يؤكد ذلك أنه حين ترددت أثناء الحرب الأنباء عن اشتراك سرب ليبى فى المعارك على الجبهة المصرية، نفى مصدر ليبى، هذه الأنباء».

«وفى الحقيقة أنه لا يوجد مصدر آخر تحدث عن وجود هذين السربين الليبيين فى مصر سوى مذكرات الفريق الشاذلى، وتحمل تصريحات القذافى نفسه أثناء الحرب الدليل الدامغ على عدم صحة هذا الكلام».

(١٤)

« ... عندما ترددت أنباء عن اشتراك سرب من سلاح الطيران الليبى فى المعارك على الجبهة المصرية، سارع مصدر ليبى فى باريس نفس اليوم (١٥ أكتوبر) ينفى أن تكون ليبيا أرسلت أيا من طائراتها إلى الجبهة المصرية أو السورية!!».

«وفى ٢٣ أكتوبر ١٩٧٣ نشرت الصحف تصريحا للرئيس القذافى وصف فيه الحرب بأنها «تمثيلية»! وقال: إنه بالنسبة له ليس المهم أن تستعيد مصر وسوريا الأراضى التى احتلتها إسرائيل فى يونيو ١٩٦٧، بل تحرير الفلسطينيين من النير الصهيونى! وقال: إنه لن يشترك فى حرب إلا إذا كان هدفها طرد اليهود الذين جاءوا إلى فلسطين بعد عام ١٩٤٨».

(١٥)

ويعود عبد العظيم رمضان بالموقف الليبى إلى خلفية حاكمة له حدثت قبل حرب أكتوبر بشهور:

« ... عندما أسقطت المقاتلات الإسرائيلية إحدى الطائرات المدنية الليبية فوق سيناء فى بداية عام ١٩٧٣، ترك ذلك أسرا سيئا فى العلاقات المصرية ـ

الليبية، فقد أثير فى ذلك الوقت أنه كان فى وسع المقاتلات المصرية التدخل وإنقاذ الطائرة، ولكنها لم تفعل! لقد كان غائبا عن القيادة الليبية أن ميزان القوى الجوية بين مصر وإسرائيل كان فى صالح إسرائيل، وزاد الأمر سوءا أنه وزعت فى تلك الأثناء منشورات فى طرابلس تتهم المصريين بالجبن! وساعد ذلك على ترسيخ اعتقاد القذافى بأن السادات لن يحارب!».

(١٦)

ثالثا: علاقات مصر بالعرب بعد الحرب

يذهب عبد العظيم رمضان إلى القول بأن نصر العبور يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ كان نقطة تحول فى تاريخ العلاقات المصرية ـ العربية، بقدر ما كان نقطة تحول فى تاريخ العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية! فلم تعد مصر هى مصر يونيو ١٩٦٧، وإنما أصبحت مصر أكتوبر ١٩٧٣!!

ولأول مرة منذ تولى السادات رئاسة جمهورية مصر أصبح رمزا للنصر، بقدر ما كان عبد الناصر رمزا للهزيمة!.

(١٧)

ويتحدث عبد العظيم رمضان بمرارة وأسف واندهاش عن العقوق العربى الذى لقيه السادات:

«... أن السادات، هذا الرئيس العظيم، صاحب قرار حرب أكتوبر، ومحطم أسطورة الجيش الإسرائيلى الذى لا يقهر، تحالف ضده العجزة والمفترون وأصحاب المصالح، رأى مصر تجمد عضويتها فى جامعة الدول العربية، وتشن عليها ما عرفت باسم «جبهة الرفض» حربا اقتصادية شعواء عجزت عن شنها على إسرائيل!».

....

«... الجحود الذى لقيه السادات، وتشويه حرب أكتوبر، لم يكن مقصورا على الأستاذ محمد حسنين هيكل، فقد أصبح جحودا مشاعا اشترك فيه

العرب جمعيهم».

....

«وتلك هى إحدى مفارقات حرب أكتوبر! فعلى الرغم من أن مصر دفعت كامل الغُرم، فقد كان العرب هم الذين جنوا كامل الغنم! فقد أتاح نصر العبور وتحطيم خط بارليف للعرب استخدام سلاح البترول، وهو أمر كان مستحيلا قبل تحقيق هذا النصر، وقد نقل ذلك منطقة الخليج كلها من زاوية النسيان والسلبية! إلى الصدارة، ورد للعرب كرامة أهلّتهم ليصبحوا وقتها القوة السادسة فى العالم كما تنبأ الكثيرون!».

....

«ولكن جحود فضل السادات وتخوينه قسّم هذه القوة السادسة، ولقيت مصر جزاء سنمار بطردها من جامعة الدول العربية».

(١٨)

رابعا: موقف السوفييت من حرب أكتوبر

كان عبد العظيم رمضان من أنصار القول بأنه لم يدر بخلد زعماء الاتحاد السوفييتى أن العسكرية المصرية سوف تخوض حرب أكتوبر بأسلحة دفاعية، وأنها (الضمير يعود على العسكرية المصرية) اخترعت فكرة الحرب المحدودة التى عرفت باسم «حرب التحريك» بدلا من الحرب الشاملة التى تستهدف الوصول إلى الحدود المصرية ـ الإسرائيلية».

■

«... كان نجاح القوات المسلحة المصرية فى تحطيم خط بارليف فى ست ساعات فى بداية الحرب، مفاجأة للاتحاد السوفييتى بقدر ما كان مفاجأة لإسرائيل والولايات المتحدة».

■

«... مع أن مصر كانت مدعومة بقوة الاتحاد السوفييتى، فإن هزيمة يونيو ١٩٦٧ فى عهد عبد الناصر كانت قد أفقدت زعماء الاتحاد السوفييتى الثقة

فى قدرة مصر على تحقيق أى نصر فى حرب تحرير ضد إسرائيل».

■

«... الاتحاد السوفييتى لم ينس أبدا أن أفضل ما قدمه لعبد الناصر من سلاح فى حرب يونيو ٦٧ أصبح فى يد الإسرائيليين ملقى على رمال سيناء، تستفيد إسرائيل منه».

■

«... حين زار وفد عسكرى سوفييتى مصر فى أعقاب حرب يونيو ٦٧ لمعرفة احتياجات مصر من السلاح، وعرف حقيقة ما حدث، خاطب المارشال زخاروف عبد الناصر قائلا: «لو أن كل دبابة من الدبابات السوفييتية التى تركها المصريون فى سيناء أطلقت عشر طلقات فقط، لكسب العرب الحرب!» ولكن معظم الدبابات لم تطلق طلقة واحدة!».

«... قد يصدق القول إن المساعدات العسكرية التى قدمها الاتحاد السوفييتى للبلاد العربية خلال الثمانى عشرة سنة التى سبقت حرب أكتوبر ربما كانت من أسباب خراب وانهيار الاتحاد السوفييتى».

■

«... بعد هزيمة يونيو ٦٧ عرض عبد الناصر على الاتحاد السوفييتى التخلى عن سياسة عدم الانحيار والحياد الإيجابى، والدخول فى محالفة صريحة مع الاتحاد السوفييتى! ولكن القيادة الروسية رفضت هذا التحول الخطير إذ رأت دور عبد الناصر فى مجموعة عدم الانحياز أو الحياد الإيجابى أنفع لها من دور الانحياز المكشوف لها، ولكنها وعدت بأن تمنح عبد الناصر من المساعدات العسكرية ما تمنحه لحليف».

■

«... تركت حرب الاستنزاف الجيش المصرى فى وضع دفاعى، وتركت الجيش الإسرائيلى فى وضع هجومى!».

«... وهو ما اضطر عبد الناصر إلى قبول مبادرة روجرز التى أنهت حرب

الاستنزاف».

«... وهو ما اعترف به لياسر عرفات فى لقائه به بعد قبوله المبادرة الأمريكية، فعندما انتقده ياسر عرفات لقبوله المبادرة، واجهه عبد الناصر بقوله: إن المضى فى حرب الاستنزاف بينما إسرائيل تتمتع بتفوق جوى كامل، معناه ببساطة أننا نستنزف أنفسنا».

«... زار السادات موسكو أربع مرات منذ توليه الحكم: الأولى فى مارس ١٩٧١، والثانية فى ١١ أكتوبر ١٩٧١، والثالثة فى فبراير ١٩٧٢، والرابعة فى ٢٧ أبريل ١٩٧٢، ولكن زيارته لم تفلح فى تحويل جيش مصر من جيش دفاعى إلى جيش هجومى، وكان هذا الجيش الدفاعى هو الذى خاضت به مصر حرب أكتوبر ١٩٧٣!».

■

على أن هذا كله لم يمنع عبد العظيم رمضان من إثبات إيجابية مهمة لسياسة الاتحاد السوفيتى فيما قبل حرب أكتوبر، وهو ما تجلى بوضوح فى الروح المخلصة فى صداقتها وتعاونها:

«... عندما رغب الرئيس السادات فى خروج القوات السوفييتية الموجودة فى مصر، استجاب الاتحاد السوفييتى على الفور، ولم يتمسك على الإطلاق بموقفه فى مصر! وهو ما كان يختلف كثيرا لو كانت هذه القوات قوات إنجليزية أو فرنسية أو أمريكية أو تابعة لأى دولة استعمارية!».

(١٩)

خامسا: إثبات فضل الرئيس السادات فى قيادة الحرب

كان عبد العظيم رمضان يرى بكل وضوح أن نصر أكتوبر لم يكن ليتحقق لولا قيادة الرئيس السادات لمصر، وقد كان يعرض هذه الرؤية بذكاء تاريخى يستند إلى حقيقة مهمة، وهى حاجة القوات المسلحة إلى قائد أعلى يتسم بالقدرة على اتخاذ القرار، وممارسة القيادة ممارسة مستندة إلى العلم

العسكرى، بعيدا عن التوظيف السياسى للقرار العسكرى:

«لم يكن نصر أكتوبر ١٩٧٣، وهو أول نصر فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى، ليتحقق لولا أن تدخلت الأقدار بشكل فجائى، بتولى محمد أنور السادات حكم مصر، وتغيير القيادات العسكرية والسياسية التى كانت موجودة عند هزيمة يونيو ١٩٦٧».

«... حرب يونيو ١٩٦٧ تنتمى إلى عصور بدائية غاب فيها العلم العسكرى غيابا تاما، وسيطرت العقلية الفردية الجاهلة بأصول الفن العسكرى الحديث، والتى ارتكبت من الأخطاء العسكرية الفادحة ما تستحق أن تقدم بها إلى المحاكمات العسكرية، والتى هزمت الجيش المصرى أكثر مما هزمه الأعداء».

«... الرئيس عبد الناصر كان يضع عينه على الأهداف السياسية للقرارات، دون أية رعاية لإمكانات مصر العسكرية، وما إذا كانت هذه الإمكانات العسكرية قادرة على تحقيق الأهداف السياسية أو غير قادرة!».

(٢٠)

««ظلت القيادة السياسية المصرية طوال حرب أكتوبر ملتزمة بالمتطلبات التى فرضتها ظروف خطة الحرب المحدودة، التى تقوم على جانبين، جانب عسكرى يدور فى ميدان القتال، وجانب سياسى يدور فى الميدان الدبلوماسى».

«ومن هنا فإن القيادة السياسية المصرية لم يطرف لها جفن طوال حرب أكتوبر بسبب ارتباط الجانب السياسى بنجاح الجانب العسكرى فى تحقيق أهدافه، ومن هنا أيضا يتضح حجم الافتراء فى عبارة السيد محمد حسنين هيكل التى قال فيها: «إن السياسة خذلت السلاح فى حرب أكتوبر»! وهو ما يتطلب منا أن نهدى السيد محمد حسنين هيكل وصفا كاملا للخذلان السياسى الحقيقى للسلاح فى حرب يونيو ١٩٦٧ من وقع شهادة السيد محمود الجيار مستشار عبد الناصر، وأقرب المقربين له حتى وفاته».

■

«... كان هذا اليوم (٦ أكتوبر) الذى حققت فيه مصر لأول مرة فى تاريخ الصراع العربى - الإسرائيلى ثلاث ميزات كبرى على العدو: الميزة الأولى فى المبادأة فى القتال، والثانية التفوق فى القوى، والثالثة التفوق الكيفى فى القتال».

■

«... لم تنطلق صيحة «الله أكبر» فى بداية حرب أكتوبر تلقائيا، وإنما أطلقت بتخطيط مسبق!».

(٢١)

سادسا: نسف ادعاءات فكرة الفريق فوزى عن إمكانية الحرب قبل ١٩٧٣

لعل أهم الأحكام التى وجه عبد العظيم رمضان من خلالها نقده للعسكريين الذين كتبوا مذكراتهم هى آراؤه فى الهجوم على الفريق محمد فوزى فيما يتعلق بأحكامه عن خطة الحرب المبكرة التى وضعها فى ١٩٧٠، ويمكن لنا أن نصف هذه الآراء بالثاقبة والمنطقية والمدعمة بالأسانيد:

«... كان تقدير الفريق محمد فوزى وقتذاك أن توقيت المعركة مع إسرائيل فى أواخر سنة ١٩٧٠، أو أوائل سنة ١٩٧١ سيكون توقيتا سليما! فقد كان يرى أن ميزان القوى فى ذلك الوقت كان قد تحول لصالح القوات المصرية، عددا وتسليحا وكفاءة!!».

«ولم يدر أحد كيف وصل إلى هذا التقدير المضحك؟! فمن المعروف أن نظام الدفاع الجوى المصرى كان قد انهار انهيارا تاما فى نهاية عام ١٩٦٩، باعتراف العسكريين المصريين، ووقعت غارات العمق الإسرائيلية على مشارف القاهرة والمدن الكبرى، وقصف فيها مصنع أبو زعبل، ومدرسة بحر البقر، مما اضطر عبد الناصر إلى القيام برحلة سرية إلى موسكو فى ٢٢ يناير ١٩٧٠ ليصارح القادة السوفييت بأن مصر كلها تشعر بأنها بدون حماية، كأنها

عارية، ويحذر فيها من سقوط مصر التى هى أكبر موقع معاد للاستعمار فى الشرق الأوسط فى أيدى القوات الأمريكية والإسرائيلية، ويهدد بالعودة إلى مصر وتسليم المسئولية لرئيس موال للأمريكيين إذا لم يقم الاتحاد السوفييتى بمسئولياته تجاه مصر».

«فكيف، إذاً، أصبحت القوات المسلحة المصرية عند نهاية هذا العام، وهى فترة حولت فيها القوات الجوية الإسرائيلية المنطقة من بورسعيد إلى القنطرة إلى جحيم من النيران والقنابل زنة ألف رطل.. القنابل الحارقة والنابالم، فى إغارات مستمرة نهارا وليلا، لم يسبق لها مثيل، حتى امتد القصف الجوى إلى كل موقع لأكثر من مائتى طلعة طائرة قاذفة، وقاذفة مقاتلة، فى اليوم الواحد! وحتى نشرت جريدة «الأهرام» فى يونيو ١٩٧٠ لمراسلها الذى شاهد منطقة القصف الجوى قوله: «إنها بدت كأنها سطح القمر المملوء بالعديد من حفر القنابل متعددة الأنواع، ومنها ما فجر ينابيع مياه جوفية!».

«كيف، إذاً، فى هذه الظروف استطاع الفريق محمد فوزى تجهيز القوات المسلحة المصرية لخوض حرب تحرير فى نهاية هذا العام ١٩٧٠، أو أوائل سنة ١٩٧١، أى بعد ستة أشهر؟».

«هذا يوضح كيف أنقذت الأقدار مصر من كارثة محققة باعتلاء محمد أنور السادات حكم مصر، وتغيير القيادة العسكرية».

(٢٢)

وقد استشهد عبد العظيم رمضان على سوء إدارة الفريق محمد فوزى للأمور بشهادة أمين هويدى وعرفه للقارئ بأنه الرجل الذى عين وزيرا للحربية فى ٢٢ يوليو ١٩٦٧ بعد نكسة يونيو ١٩٦٧، وبعد شهر واحد، أى فى ٢٦ أغسطس ١٩٦٧، عين رئيسا لجهاز المخابرات العامة، وكان بهذه الصفة المزدوجة هو الذى قدم لنا هذه الوثيقة، وهى بخصوص خط بارليف.

وقد مضى عبد العظيم رمضان فى تلخيص شهادة أمين هويدى التى تبرز

التناقض فى أداء الفريق فوزى، وذلك حيث قال:

«فقد لاحظ (الضمير يعود على أمين هويدى) عندما عرضت عليه صور دشم خط بارليف، بعد ضربها ضربا متواصلا ومكثفا بواسطة المدفعية المصرية الثقيلة، أنها كانت سليمة تماما! وأن هناك فارقا كبيرا بين البيانات المعلنة والحقيقة الخطيرة».

«وعندما أرسل هذه الصور إلى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بواسطة السيد سامى شرف سكرتير الرئيس للمعلومات، فى القناطر الخيرية، اكتشف أنها لم تسلم للرئيس، وقد عرف ذلك عندما أرسل ألبوما آخر بصور متلقطة حديثا لدشم خط بارلييف بعد آخر بيان عسكرى يعلن تدمير الخط، وهى توضح أن الدشم سليمة تماما أيضا، ورأى أن يتصل بالرئيس عبد الناصر تليفونيا ليخبره بأن الألبوم الثانى فى طريقه إليه، فأبدى الرئيس عبد الناصر دهشته، لأن الألبوم الأول لم يصل إليه، وغضب الرئيس وطلب إلى السيد أمين هويدى أن يرسل إليه موضوعاته باسمه شخصيا دون مرور على السيد سامى شرف».

وهنا يعقب عبد العظيم رمضان فيقول:

«هذه الشهادة هى وثيقة خطيرة منشورة، توضح أن القيادات العسكرية التى كانت تخدع الشعب المصرى ببيانات عسكرية كاذبة فى حرب يونيو ١٩٦٧، والتى عرضت الشعب المصرى لهزيمة مخزية أمام العصابات الإسرائيلية، لم تكن قادرة على خوض حرب تنتصر فيها كحرب أكتوبر ١٩٧٣».

«ولكن هذه الوثيقة تجعل المؤرخ يأسى ويحزن على أموال الشعب المصرى التى كانت تهدر فى ذلك الحين فى شكل قذائف تقذفها المدفعية المصرية الثقيلة بصورة متواصلة وكثيفة، على خط بارليف طوال حرب الاستنزاف، ثم لا تصيب الخط، كأنما كانت تقذف فى الهواء، والعدو يضحك فى كمه،

والشعب المصرى يقرأ فى الصباح البيانات العسكرية الصارخة التى تعلن تدمير الخط، فى حين أن الخط سليم لم يمس!».

«فهل هذا معقول؟ وهل لنا أن نشك فى هذه الشهادة من الرجل المسئول فى إدارة عبد الناصر عن الحربية بوصفه وزيرا للحربية، ثم رئيسا لجهاز المخابرات العامة؟».

«وإذا نحن شككنا فى قيمة هذه الشهادة، والتزمنا بتصديق البيانات العسكرية التى كانت تصدر بعد ضرب مكثف للخط، والتى تفيد تدميره، فما هو، إذاً، الخط الذى حطمته القوات المصرية فى يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣؟ هل كان خط بارليف أيضا؟ أو أنه كان هناك خطان باسم بارليف؟».

«لا نملك إذاً إلا أن نصدق الشهادة التى قدمها لنا السيد أمين هويدى فى مذكراته المنشورة باسم «الفرص الضائعة»، وهى أن تلك القيادات العسكرية كانت تكذب على الشعب المصرى، وكانت تزيف البيانات العسكرية، كما فعلت فى يوم ٦ يونيو ١٩٦٧، ومثل هذه القيادات لم تكن بقادرة على تحقيق نصر أكتوبر ١٩٧٣».

ثم يقول عبد العظيم رمضان :

« ... على أن الفريق محمد فوزى بنى خطته على أساس أن التفوق الجوى فى جانب مصر وليس فى جانب إسرائيل! ومن هنا كانت خطته لتحرير سيناء، التى ذكر أن التدريب العملى عليها تم فى مناورات ١٤ ـ ٢٥ مارس ١٩٧١، تحمل من الخيال أكثر مما تحمل من الحقيقة، ومن الخطأ أكثر مما تحمل من الصواب، ولو طبقت فى حرب حقيقية مع إسرائيل لقادت البلاد إلى كارثة».

(٢٣)

سابعا: فكرة وموعد تطوير الهجوم

ونأتى إلى المنطقة التى أستطيع أن أزعم باطمئنان أنى كنت السابق إليها عندما نشرت كتابى «النصر الوحيد».

« ... إن الذين وجهوا اللوم للسادات وللقوات المسلحة المصرية لأنها لم تواصل الهجوم لاحتلال المضايق، هم جميعا مضللون أو جاهلون، لأنه كان من المستحيل على القوات المصرية المسلحة أن تتقدم فى سيناء بعد عبور القناة وتحطيم خط باريف، بدون مظلة جوية كافية، تضمن لها الوصول إلى المضايق، وفى الوقت نفسه كان تقدم القوات المصرية إلى المضايق فى ظل التفوق الجوى الإسرائيلى يعد عملا انتحاريا».

« ... عندما تقدمت القوات المسلحة المصرية فى سيناء إلى المضايق يوم ١٤ أكتوبر ١٩٧٣ بدون حماية جوية كافية، وفى ظل تفوق إسرائيلى جوى مؤثر كانت كارثة! إذ أصيبت فيها من مائتين إلى مائتين وخسين دبابة، وهذا درس لكل مَنْ يزايدون عل خطة حرب أكتوبر».

« ... وقالت مجلة «تايم» إن المصريين فشلوا فى اقتناص الفرصة المتاحة لهم بعد العبور للتقدم نحو ممر «متلا»! وطرح حاييم هرتزويج المعلق الإسرائيلى بعد الحرب هذا التساؤل: لماذا لم يتقدم المصريون فى الأيام الأول للقتال؟».

«ولم تكن الدوائر الأمريكية والإسرائيلية تعبر بهذا الرأى عن شىء أكثر من خيبة أملها، لأن القوات المسلحة المصرية لم تقع فى تلك الغلطة الفادحة».

(٢٤)

وكما تصدى للفريق الشاذلى فقد تصدى للمشير الجمسى بقوة:

« ... هذا الرأى (رأى الجمسى) بتطوير الهجوم إلى الممرات فى يوم ٨ أكتوبر يمثل خطأ عسكريا بالغا، وقد واجهه الفريق أول أحمد إسماعيل قائد عام القوات المسلحة على أساس أنه يلقى بالعبء كله على الطيران المصرى فى حماية القوات المصرية المهاجمة، وأنه يجب ألا يتم من قبل أن تستكمل دفاعات القوات المسلحة المصرية ضد التفوق الجوى للعدو».

« ... وقد اعترف الفريق أول أحمد إسماعيل اعترافا خطيرا بدور الضغط السورى فى تطوير الهجوم يوم ١٤ أكتوبر من قبل استكمال الدفاعات

المصرية، فقال: «ولست أظن أننى أذيع سرا لا يعرفه العدو، فإننا اضطررنا بالفعل إلى القيام بهجوم واسع بأسرع من الوقت المناسب، ولكن هدفنا من ذلك كان تخفيف الضغط عن سوريا، وقد حدثت معارك ضخمة بالمدرعات، ولكن من سوء الحظ أن هذه المعارك كانت خارج نطاق الصواريخ!».

«... ومعنى ذلك أن صورة الاستقرار على الجبهة السورية، التى حاول الفريق الشاذلى رسمها، لكى يهاجم القرار السياسى للرئيس الراحل السادات بتخفيف الضغط عن الجبهة السورية، هى صورة زائفة تماما أملاها خلافه مع السادات فيما بعد، ولا تمثل الحقيقة! وأن القرار السياسى بتطوير الهجوم كان له ما يبرره من أوضاع الجبهة السورية، كما كان له ما يبرره سياسيا على المستوى القومى، وإن لم يكن له ما يبرره عسكريا على المستوى الإقليم، أى على مستوى الجبهة المصرية».

(٢٥)

«... ويتفق كل من المشير أحمد إسماعيل والرئيس السادات فى تحميل الفريق سعد الدين الشاذلى جانبا كبيرا من المسئولية، على أساس أنه أضاع يوما ثمينا عندما كلف بتدمير الثغرة، وعاد يوم ٢٠ أكتوبر ليقدم تقريرا بضرورة انسحاب الجيش المصرى من الشرق إلى الغرب بعد أن تردت الأوضاع فى الغرب، وأخذ الإسرائيليون يهددون الدلتا، وهذا هو ما دعا الرئيس السادات إلى رفض اقتراحه وتنحيته من منصبه، وتكليف الفريق عبد الغنى الجمسى لتولى مكانه».

وقد ذهب عبد العظيم رمضان إلى أن اللواء تيسير العقاد (الذى تولى قيادة الجيش الثانى بعد مرض سعد مأمون) لم يكن مسئولا عن المعلومات التى وصلته والتى تصف العملية الإسرائيلية بأنها تسلل محدود، وإنما المسئول عن ذلك المخابرات الحربية وأجهزة الاستطلاع.

«ومن هنا لم يكن هناك مبرر لإعفائه من قيادة الجيش الثانى، وإسنادها

إلى اللواء عبد المنعم خليل، فلو أن اللواء تيسير العقاد استمر فى القيادة لكان أكثر معرفة ودراية بميدان المعركة من اللواء عبد المنعم خليل الذى كان بعيدا عن الجيش الثانى لمدة ٢١ شهرا، عندما سلم قيادة الجيش الثانى فى ٥ يناير ١٩٧٢ للواء سعد مأمون».

« ... ويشاركنا فى هذا الرأى اللواء جمال حماد، الذى يرى أنه كان أجدر بأى من الفريق سعد الدين الشاذلى رئيس الأركان، أو اللواء عبد الغنى الجمسى رئيس هيئة العمليات أن يتولى قيادة الجيش الثانى فى تلك اللحظات المصيرية، حيث يتمتع كل منهما بالدراية التامة بأوضاع الجبهة، وكان لكل منهما من الثقل والوزن ما يمكن القائد العام من منحه التفويض الكامل لممارسة سلطاته هناك، بحيث يمكنه اتخاذ القرارات الفورية على الطبيعة دون الرجوع إلى المركز ١٠ للحصول على التصديق اللازم».

(٢٦)

شهد عبد العظيم رمضان لأحمد إسماعيل بأن خطته فى مجابهة الثغرة كانت أفضل من الخطط الأخرى:

«ومعنى ذلك أن هذه الخطة، على الرغم من هذا العيب الخطير، كانت أفضل ما يمكن للقيادة المصرية أن تقوم به، للتوفيق بين ضرورة الاحتفاظ بالقوات المصرية فى شرق القناة كاملة دون مساس، وبين ضرورة تطوير الهجوم إلى المضايق لتخفيف الضغط عن الجبهة السورية!».

■

وكان يقول إن الخلاف الذى نشب بين الفريق سعد الدين الشاذلى والمشير أحمد إسماعيل على تصفية الثغرة من الشرق أو من الغرب، لم يكن ليؤثر كثيرا على نتيجة الحرب! لأن التفوق الجوى الإسرائيلى سوف يحسم المعركة فى النهاية لصالح إسرائيل، بعد اختفاء حائط الصواريخ، وسواء جرت محاولة تصفية الثغرة من الشرق أو من الغرب!

« ... كان قبول الدول العربية لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ معناه قبول حل

النزاع العربى ـ الإسرائيلى على حساب النزاع الفلسطينى ـ الإسرائيلى، أى قبول حل مشكلة الأراضى العربية المحتلة فى حرب يونيو ١٩٦٧ على حساب حل القضية الفلسطينية».

(٢٧)

ثامنا: حديثه عن بعض القادة المجهولين فى حرب أكتوبر

فى صيف ٢٠٠١ نشر الدكتور عبد العظيم رمضان مقالا بعنوان: «إبداعات العقلية العسكرية المصرية فى حرب أكتوبر» وكان مما قاله فيه:

«... وبالنسبة لعبور قناة السويس فإن الرأى كان قد استقر فى التفكير العسكرى المصرى منذ عام ١٩٦٨ على العبور على طول قناة السويس، مما يرغم العدو على توزيع ضرباته الجوية، وإضعاف تأثيرها، وتشتيت هجماته المضادة على طول الجبهة».

«وفضلا عن ذلك فإنه يتيح لكل فرقة مشاة أن تعبر من مواقعها الدفاعية إلى الدفاعات التى تواجهها، على الضفة الشرقية، وبذلك لا تكون ثمة حاجة لإجراء تحركات كبيرة للجيوش قبل الهجوم، كما يوفر للقوات المهاجمة الاختفاء والوقاية فى مواقعها قبل أن تبدأ الهجوم، ويوفر عنصر المفاجأة المطلوب».

«وبناء على ذلك أنشأت القيادة العسكرية المصرى مجرى مائيا مصغرا لقناة السويس وشبيها به، وبطول عدة كيلومترات، وزود بحواجز ترابية على الجانبين لها نفس عمق وارتفاع الحواجز الترابية التى أقامتها إسرائيل على الضفة الشرقية المحتلة».

«كان الغرض من إنشاء هذا المجرى المائى هو تدريب القوات المصرية على العبور، وكانت الخطة تقوم على أن تعبر جماعات المشاة فى قوارب مطاطية حاملين معهم أسلحتهم الخفيفة، على أن تبدأ المعديات فى العمل بعد خمس ـ سبع ساعات من الهجوم، وتكون الكبارى جاهزة بعد سبع ـ تسع ساعات».

(٢٨)

« .. وفى هذه اللحظات تقدم أحد ضباط المهندسين بفكرة عبقرية تنقذ الموقف، وذلك باستخدام مضخات المياه فى فتح السد الترابى، وكان الذى ألهمه هذه الفكرة هو أنه كان يمارسها عندما كان يعمل فى السد العالى».

«ومن سوء الحظ أن المصادر العسكرية التى اطلعت عليها لم تذكر اسم الضابط البطل، الذى يستحق أن يقام له تمثال من ذهب عند مدخل سيناء!».

(٢٩)

اتصلت بالدكتور عبد العظيم رمضان وذكرت له اسم البطل، وقلت له إنى فى غاية الاندهاش لأنه نسى اسمه، وقال: لم أكن أعرف اسمه على الإطلاق، قلت له: لكنى أتصور أنك تعرفه جيدا، قال: ومن أين أتاك هذا التصور؟ قلت: لأن جامعة المنوفية التى تعملون فيها قد كرمته بالدكتوراه الفخرية منذ سنوات، وقد تصورت ساعتها أنكم أنتم صاحب فكرة تكريمه، قال الرجل بتواضع غريب، وبثقة شديدة أيضا: لا هذا حدث، ولا هذا حدث، لا الجامعة كرمته، ولا أنا اقترحت التكريم، ومن أين أعرف قدره؟ ومن أنا حتى أعرف قدره؟ وكيف تتصور أن جامعة من جامعاتنا تصل إلى هذا المستوى الذى تتصوره أنت؟ أنت أستاذ رومانسى حالم فى عصر ليس فيه مكان لمثل هذا الذى تتحدث عنه.

عدت أؤكد له أن التكريم حدث، وعاد هو ليؤكد لى أنه يستبعد حدوث هذا الذى أقوله.

(٣٠)

بعد يومين اتصل بى الدكتور عبد العظيم رمضان وقال إنه وصلته رسالة تعريف بهذا البطل وأنه سينشرها فى مقال قادم له.

ويحسب الهوامش المذكورة فى الكتاب المذكور فقد نشر هذا المقال فى ٧ أكتوبر ٢٠٠١ تحت عنوان: «من بطولات حرب أكتوبر.. مَنْ هو صاحب اقتراح تجريف الساتر الترابى بخراطيم المياه».

الباب الخامس

من نافذة الفن

محمد صدقى الجباخنجى

(١)

يمكن التعريف بمحمد صدقى الجباخنجى فى وصفين رئيسيين: فنان مصور، وناقد مؤرخ، وبالإضافة إلى هذا فإنه رائد صحافة الفن التشكيلى العربية، فهو الذى أسس أول مجلة فنية متخصصة فى الفن دون غيره، وهى مجلة «صوت الفنان» التى عاشت ما بين ١٩٥٠ و١٩٥٣، وقد عمل كذلك ناقدا فنيا فى جريدتى «الشعب» و«الجمهورية».

ولد الأستاذ محمد صدقى الجباخنجى فى ٢٧ مايو ١٩١٠ وبعد دراسة متميزة فى مصر استكمل دراساته الفنية فى إيطاليا حيث التحق بأكاديمية الفنون الجميلة بروما عام ١٩٣٠ ، ١٩٣٢ ثم بأكاديمية فلورنسا ٣٢ - ١٩٣٣ وحصل على شهادات عليا فى الفنون من هذه الأكاديميات، وبعد عودته إلى مصر عمل أستاذا لتاريخ الفن بكليات الفنون الجميلة والتطبيقية وقد ظفر

من الثقافة الفنية التاريخية بقسط وافر جعله من أكبر المساهمين فى نشرها بمصر، إضافة إلى ما تميز به من كونه مصوراً بارعاً وناقداً فنياً، وقد ركز الجباخنجى أعماله فى المناظر الطبيعى، وله أعمال فنية كثيرة فى هذا الميدان.

وقد واصل الجباخنجى مهمته فى تدريس الفنون فى عدد من المعاهد التعليمية والمؤسسات، حيث درس وحاضر فى المعهد العالى لمعلمات الفنون، ومدارس الثقافة النسوية والجامعة الشعبية، والمعهد العالى للسينما، ومعهد ليوناردو دافنشى، والمعهد العالى للاقتصاد المنزلى والمعهد العالى للفنون المسرحية.

أصدر الجباخنجى أكثر من عشرين كتابا عن الفن وتاريخه، من بينها كتابه الذى نتناوله فى هذا الباب «تاريخ الحركة الفنية فى مصر حتى ١٩٤٥»، وقد صدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٨٦.

وقد ترك الجباخنجى عددا من المؤلفات الفنية القيمة منها: «فن التصوير والنحت فى إيطاليا»، و«فنون التصوير المعاصرة»، و«الفن الفرعونى الفن والقومية العربية»، و«عاشوا للفن»، و«الحس الجمالى»، و«محمد صبرى»، ومن الكتب المهمة التى ترجمها الجباخنجى (١٩٤٦)، «تكنولوجيا فن التصوير الزيتى والباستيل» لمؤلفه الإيطالى كارلو فراينو.

هذا فضلا عن كتاباته النقدية والفنية فى جميع الصحف والمجلات المصرية طيلة حياته الثرية.

وقد نال محمد صدقى الجباخنجى كثيرا من التكريم وحصل على جائزة النقد بالصحافة المصرية من وزارة الثقافة (عام ١٩٦١) . وجائزة نقد صالون القاهرة الثامن والثلاثين من جمعية محبى الفنون الجميلة (١٩٦٢) كما نال شهادة تقديرية وميدالية وجائزة مالية من أسبوع الكتاب العربى عن

كتابة الفن الفرعونى.

(٢)

ولاشك فى أن الأستاذ محمد صدقى الجباخنجى قد أسهم بكتابه «تاريخ الحركة الفنية فى مصر إلى ١٩٤٥» فى سد فراغ كبير فى المكتبة العربية فيما يتعلق بجانب مهم من جوانب النهضة، ومن حسن الحظ أن هذا الكتاب قد قدمه الأستاذ الجباخنجى حين اكتمل إسهامه الفذ فى تاريخ الفنون ونقدها، ولهذا فإنه لا ينتمى إلى نمط الكتب التى يؤرخ فيها صاحبها للحياة الفنية من خلال التأريخ لحياته وأمجاده الشخصية فى المقام الأول، وإنما نجا الكتاب من هذا المأزق نجاة كاملة، بل تطرف فى نجاته من هذا المأزق حتى ليحسب القارئ الذى لا يعرف الرجل العظيم أنه لم يكن صاحب دور على الإطلاق، وهذا مما يزيد فى قدر الجباخنجى على كل حال، ويزيد من قدر هذا الوطن الذى ابتلى على السطح بكثيرين ممن يظنون أنفسهم قد بلغوا السماء أو خرقوا الأرض، فالحياة عندهم لا يدور محورها إلا على مجدهم ولولاهم ما كانت مصر، وما كنا نحن الذين لا نعرفهم ولا يعرفوننا.

ومن حسن الحظ أنه لايزال فى مصر حتى اليوم من طراز الأستاذ الجباخنجى ثلة لا تزال تحرص على إثبات الفضل لأصحابه جميعا، والتنازل عن إثبات الفضل لأنفسهم.

ولا مراء فى أن الأستاذ محمد صدقى الجباخنجى بقدر ما فرّط فى حق نفسه، فإنه أضاف إليها بهذا التنازل والتواضع والسمو الخلقى، ولكن التفريط الذى يمكن للقارئ أن يأخذه على الأستاذ الجباخنجى فى هذا الكتاب هو أنه لم يبذل فى إعادة كتابته وترتيبه جهدا بسيطا كان يمكن له معه أن يجعل من مؤلفه تحفة فنية أكثر جمالا وأناقة ودقة وروعة، فقد آثر -

كما أصبح غيره من مؤلفينا يؤثر فى عهد السرعة - أن يجمع فصولا كتبها هنا وهناك وهنالك.. ومع أنه هو نفسه الذى كتبها أمس وأول من أمس، فإنه آثر أن يجمعها على نحو ما كتبها، وأن يضعها معا متعاقبة، وأن يجعل منها كتاباً، مع أنه كان فى وسع الأستاذ الجباخنجى أن يعمد إلى هذه الفصول فيعيد كتابتها على نحو أكثر تناسقا وتكاملا وتنظيما، ولكنه لم يفعل، ولو فعل لاحتفظ لكتابه بقدر أكبر بكثير من قدره العظيم.

وعلى الرغم من هذا فإنى حفىّ بالإشارة إلى قدرة الأستاذ محمد صدقى الجباخنجى على أن يتغلب على نفسه الأمارة بالتأجيل من أجل الدقة، وفى هذا المقام فقدأضاف الرجل فى أمسه بالفعل ما كانت إضافته قد تصعب فى غده.. وقد حوى كتابه كل ما كان يمكن أن يحوى لو أنه كان قد أجل تأليفه من أجل أن يجعله متميزا بترتيب أجمل أو نظام أفضل.

ولهذا فإننا نجد المؤلف نفسه فى المقدمة يعبر عن هذا المعنى فى رجاء مهذب فيقول:

«وكل ما أرجوه من القارئ الكريم أن يثق فيما يقرؤه ليفهم، وأن يعيد القراءة ليستوعب حقيقة المعانى مادمت قد عاهدته على صدق ما أرويه له من أحداث لا يعلمها الكثيرون من الفنانين الأحياء».

وإذاً فلا بأس علينا أن نضحى مع الأستاذ الجباخنجى بالجمال والأناقة والدقة من أجل الصدق والإسراع وتسجيل الحقائق قبل أن تضيع.

(٣)

ولا يكتمل لنا فهم قيمة العمل التاريخى العظيم الذى قدمه الجباخنجى فى هذا الكتاب من دون أن ننظر إلى الأمر فى إطاره الشامل، وهو أن مصر قد شهدت على مدى القرن العشرين نهضة ملحوظة فى الفنون الجميلة، وقد واكبت هذه النهضة الفنية نهضة مصر فى مجالات عديدة أخرى، وارتبطت بالنهضة الوطنية الكبرى التى بلورتها ثورة ١٩١٩، وهى الثورة التى

شارك فيها الشعب المصرى بكل طوائفه وخرج منها بروح جديدة بدأ معها عصر استقلال وطنى حقيقى، كما بدأت محاولات ذكية من أجل بناء ملامح ذات قومية قادرة على إثبات نفسها فى ذلك العصر الجديد والعالم الجديد الذى تشكل بانتهاء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) وما أحدثته من تحولات وتغيرات عنيفة حتى على مستوى وجود الكيانات السياسية فى العالم كله.

ولا يستقيم التأمل فى تطور دور الفنون الجميلة فى مجتمعنا المصرى المعاصر من دون إدراك جيد لطبيعة التحولات والإنجازات التى مكنت من تحقق النهضة الفنية ومن تطور الحركة الفنية على النحو الذى لاتزال آثاره قائمة شاهدة على عودة الروح إلى الفن المصرى الأصيل الذى كان قد بهر العالم منذ عصور الفراعنة.

ومع ما يقال من أن المصرى بروحه فنان فإنه، شأنه شأن كل فنان، يتطلع إلى مناخ فنى يمكنه من الإبداع ويحقق له فرصة خروج الأفكار الفنية إلى نور الحياة فى لوحة أو فى تمثال.

ومن حسن الحظ أن تاريخ حياتنا الفنية الحديثة قد امتلك كثيراً من الرؤى الكفيلة بصياغته على نحو ما تبلور، لكن حياتنا الفنية لم تحظ بالاهتمام الكثيف بتاريخها وتسجيل هذا التاريخ، وربما حدث هذا لأن حياتنا الفنية قد أصابها ما أصاب حيوات أخرى من الانصراف إلى جانب واحد من الجوانب وإهمال البقية الأخرى.. وعلى سبيل المثال فإنه إلى عهد قريب كان لفظ الرياضة ينصرف إلى كرة القدم.. وكان لفظ الفن ينصرف إلى السينما.. وهكذا افتقدت الفنون الجميلة المكانة التى تتمتع بها فى بلاد أخرى وبين شعوب أحدث منا حضارة، لكنها أصبحت أكثر منها عمقا فى إحساسها بالحضارة وجوانبها المختلفة.

(٤)

ومما يؤسف له أن المقررات الدراسية فى تاريخ الفنون لاتزال تحتل المكانة الأخيرة بين مواد الدراسة، ولا تلقى الاهتمام الكافى بها، وليس هذا بدعا فإن القائمين على تدريس الفنون نفسها فى المدارس الابتدائية (وهى مرحلة التكوين الأولى) يختارون من غير المتخصصين على الإطلاق، بل ربما يختارون من أولئك الذين لا تسمح لهم ظروفهم ببذل كبير جهد فى العملية الدراسية أو التعليمية.

ومن حسن حظ تاريخنا المعاصر (وتربيتنا المعاصرة كذلك) أن أحد أساتذة الفن البارزين وهو الأستاذ محمد صدقى الجباخنجى قد بذل جهوداً ذات قيمة فى التأريخ للحركة الفنية فى مصر الحديثة تأريخا قابلا ومناسبا للتدريس فى التعليم العام، فكأنه أعطانا الخطوة الأولى فى الطريق الذى ينبغى علينا أن نمضى فيه إذا أردنا إنجاز نهضة حقيقية فى التربية وفى الفن على حد سواء.

وربما لا نجد العبارات التى تريد أن تعبر بإنصاف عن معانى الإعزاز والاعتزاز بكتاب يصدر ليؤرخ للحركة الفنية فى بلادنا فى مرحلة من مراحل تاريخنا الحديث والمعاصر، فإذا كان كاتب هذا الكتاب واحدا من أولئك الذين شاركوا فى صناعة أحداث هذه الحياة فإن الاحتفاء بالكتاب يتحول سريعا إلى تقييم وتقدير للرؤية التى طبعت هذا الكتاب، وهو تقييم يستهدف الإفادة مما هو قائم فى الرؤية، وما هو موحى به من خلالها.

(٥)

وإذا كان لنا أن نقدم هذا الكتاب فى وصف سريع ومختصر فإننا نستطيع أن نقول عنه إنه كتاب كتب بقلم فنان، وعين فنان، وروح فنان، وعقل فنان، ووجدان فنان، وهو فنان عرف كيف يقدر قيمة الفن الحقيقى

بعيدا عن زخرف المناصب والإعلام والجاه، ونحن نرى الجباخنجى بنفسه يعبر عن نفسه بطريقة غير واعية حيث يقول:

« ... وفى محيط الفنون التشكيلية يعتمد الفنان على قدراته الذاتية فى مجالى الابتداع والإبداع معا، فنجد مَنْ استهواهم الفن فأحبوه ووهبوا أنفسهم له، وآخرين ابتلعتهم الوظائف العامة فلم يتركوا بعدهم بصمة تدل على وجودهم، وفريق آخر تساقط فى الطريق كأوراق الخريف».

وهو قبل هذا كتاب ألفه الفنان الناقد الذى انفعل منذ أكثر من نصف قرن بأعمال مختار فكتب ينقدها، فأنهى مقاله بقوله:

«ليست العبرة بالصورة الظاهرة أو تمام الشبه.. وليست هى الحد الفاصل بين الحى والجماد، إنما العبرة بترجمة المعانى وإعادتها إلى عالم الحس الفياض».

....

ومما تفوق به الجباخنجى فى هذا الكتاب أنه نجا تماما من الخلق الذى قد يعترى كتابات بعض المؤرخين للتطورات الاجتماعية حين يقصّرون فى ذكر بعض الأسماء ظنا منهم أن هذا يرفع من قدر النص المكتوب ويجعله متسما بالعمومية منحازا إليها وبعيدا عن الشخصية.. لكن الجباخنجى كان حريصا، وله أن يفخر بحرصه هذا، على أن يسرد كل الأسماء المشاركة فى كل تطوير وتطور.

وقد نجح الأستاذ الجباخنجى فى أن يجعل من كتابه نموذجا لهذا الطراز من الفن الذى يحيل المعانى إلى مادة قابلة للاستقبال عند عالم الحس القادر على تحويل الأحاسيس والمشاعر إلى إدراك عقلى قادر على توجيه صاحبه.

(٦)

يتيح لنا الأستاذ الجباخنجى من خلال هذا الكتاب إدراك الفضل

الحقيقى لثلة من الأعلام على حياتنا الفنية: وعلى رأس هؤلاء الأمير يوسف كمال صاحب الفضل فى إنشاء كلية الفنون الجميلة (عام ١٩٠٨)، وهو أمر نعرفه جميعا، لكن الجباخنجى يضيف إلى هذه الحقيقة حقيقة أخرى، وهى أن الخديو عباس حلمى كان أيضا صاحب فضل، فقد افتتح عام ١٨٩١ أول معرض للفنانين :

« ... وقام الخديو عباس حلمى نفسه بالدعاية للمعروضات متظاهرا بإبداء إعجابه بكل لوحة يقف أمامها موعزا إلى مَنْ يسعده الحظ بالوقوف إلى جواره بشرائها.. ولم يغادر الخديو دار الأوبرا حتى تم بيع كل اللوحات».

«وتطلعت العيون إلى هذا الحدث الفريد والجديد، وما أعقبه من نجاح المعرض الثانى الذى أقيم فى عام ١٩٠٢ بدار «نحمان» تاجر العاديات بشارع المدابغ رقم ٢١ (شارع شريف حاليا)، وبدأ أبناء الأسر الثرية يمارسون هذه الهواية الفنية فى أوقات الفراغ، ويتباهون فيما بينهم بالحديث عن تجاربهم، ومهارة أساتذتهم الأجانب، بينما كان الموهوبون حقا يترقبون الفرصة التى تتيح لهم نوعا من الدراسة (الأكاديمية) الجادة».

(٧)

وينبهنا الجباخنجى إلى حقيقة مهمة، وهى أن مدرسة الفنون الجميلة قد تم افتتاحها فى ١٢ مايو عام ١٩٠٨ قبل إنشاء جامعة القاهرة فى ٢١ ديسمبر من العام ذاته، وأنه تقدم لها فى عامها الأول ما يقرب من ٤٠٠ طالب.

وهكذا يتضح لنا أن روح الحياة الفنية والوعى الفنى على مستوى شعبنا المصرى العريق كان أكثر ازدهارا فى بداية القرن العشرين إذا ما قورن الوضع بما هو عليه الآن.

....

وبفضل تدقيق الجباخنجى وتحقيقه، فقد أتيح لنا أن نعرف أن المثال الفرنسى جيوم لابلان كان هو صاحب الفضل فى إقناع الأمير يوسف كمال بإنشاء هذه المدرسة، وهو يورد لنا هذه المعلومات من خلال تشبيه جميل، والحقيقة أن هذا التشبيه يدلنا على رقى الأمير يوسف كمال الذى حقق هذا الإنجاز العظيم مع أنه لم يكن ملكاً ولا واحدا من المسئولين التنفيذيين، حتى وإن كان أميرا.

وفى هذا الصدد فقد كنت أود من الأستاذ الجباخنجى أن يتطرق فى هذا الكتاب إلى تعريف القارئ بحياة الأمير يوسف كمال وشخصيته وفلسفته فى الحياة والفن:

«أسوة بما فعله الملك لويس الرابع عشر الذى حقق آماله وأحلامه فى رفع مستوى الإبداعات الفنية عملا بنصيحة وزير الداخلية كولبير لإنشاء أكاديمية للفنون الجميلة فى باريس وإسناد إدارتها إلى المصور لوبران».

(٨)

ونحن نعرف أن مدرسة الفنون الجميلة كانت المعهد الذى درس فيه الفنانون محمود مختار ومحمد حسن وراغب عياد ويوسف كامل، وتخرجوا معا فى عام ١٩١٠، لكن الجباخنجى يروى لنا كيف استمر اهتمام الأمير يوسف كمال بالمدرسة بما ينقله على لسان أحد هؤلاء الخريجين الأوائل، وهو الفنان يوسف كامل:

«وفيما حدثنى به المرحوم الفنان يوسف كامل (٢٧ مايو ١٨٩١ - ١٢ ديسمبر ١٩٧١) عن ذكرياته عندما كان طالبا فى مدرسة الفنون الجميلة قال: «.. كنت فيما بين عامى ١٩٠٦ و١٩٠٨ طالبا بمدرسة الفنون والصنائع، وكنت أبغض التعليم الميكانيكى بقدر ولعى بالرسم والألوان، وحدث أن علمت مصادفة من أحد أقربائى بافتتاح المدرسة المصرية للفنون الجميلة فذهبت معه فورا وقابلنا السكرتير نسيم أفندى فأخبرنا أن المدرسة اكتفت بمن

تقدم إليها، وعندما هممنا بالانصراف لاحظ ما اعتراني من أسف وحزن شديدين فاستوقفنا وقال: إن هناك بعض المقيدين لم ينتظموا فى الدراسة وسنبعث إليهم بإنذارات، وطلب منى أن أعود إليه بعد أسبوع، فشكرته ورجوته لو استطاع أن يحجز مكانين لى ولصديقى محمد السلحدار، لأنه كان من هواة الرسم، والعاشقين للفن، وعدت وأديت الامتحان وقبلت بالصف الثانى، وكان المستوى الفنى هو الفيصل للانتقال من صف إلى صف أعلى، ولم تكد تمر شهور قليلة حتى لحقت بزملائى محمود مختار، ومحمد حسن، وراغب عياد، وكانوا فى الصف الثالث، إلى أن تخرجنا معا فى عام ١٩١٠».

(٩)

ويدلنا الجباخنجى على ما لا نعرفه من أن الدراسة فى مدرسة الفنون الجميلة الأولى لم تقف عند حدود الدراسة النظامية، لكن الدراسة الحرة كانت هى الأخرى تسير بالموازاة لهذه الدراسة النظامية:

«... وكانت هناك دراسة مسائية يتردد عليها الكثير من الهواة، ومن بينهم محمود خيرت المحامى، وهو والد المهندس الموسيقى أبى بكر خيرت وأشقائه عمر وعثمان، وكان من عشاق فن التصوير، كما كانت المدرسة تسمح للسائحين الأجانب من الفرنسيين والإيطاليين بالدراسة أيضا لاستعراض مهاراتهم الفنية، ولكننا كنا غالبا نتفوق عليهم، كما كنا نمضى الاجازة الصيفية بالمدرسة مع ناظرها «لابلان» وفى غيبة باقى الأساتذة الذين يمضون عادة تلك الفترة فى بلادهم».

«وفى أحد الأيام حضر الأمير يوسف كمال وجلس فى حجرة الناظر بعد أن خلع سترته وطلب منا أن نرسمه، وعندما شاهد رسومنا، قال مبتهجا: إن المصريين أجادوا تصويرى وأظهروا حقيقة ملامح وجهى بشعور مصرى

صميم لأنى مثلهم أنتمى إلى مصر، والفنانون الأجانب رسمونى كأنى أحد الخواجات مثلهم».

«ثم التفت إلينا وسأل: كم من الوقت استغرقتم فى الرسم؟ فقلنا: لا ندرى، قال: «لا.. يلزمكم أن تعرفوا الزمن من البداية إلى النهاية وأن تحسنوا تقدير الوقت، فهو من عوامل النجاح الأساسية». ثم أخرج من جيب سترته ساعة وأعطى كل منا ساعة هدية منه وهو يقول: «لكى تعرفوا متى بدأتم العمل، ومتى انتهيتم منه».

....

ومن البدهى أن يتساءل القارئ بعد هذه القصة : هل كان الأمير يوسف كمال من أولئك المطبوعين على الفكر العملى إضافة إلى كونه من محبى الفنون؟ أم أنه كان من الذوق المرهف بحيث أراد أن يبرر تقديمه لهديته بهذا الأسلوب الطريف؟

ولعل الإجابة على مثل هذا السؤال تأتى ضمن ما كانت ترجمة الجباخنجى لحياة الرجل كفيلة بإضاءته.

(١٠)

ويزيدنا الجباخنجى معرفة بسياسة القبول فى هذه المدرسة الرائدة فيقول:

«وكان شرط الالتحاق بالمدرسة التى أنشأها الأمير يوسف كمال فى عام ١٩٠٨، وكانت مدة الدراسة سنتين فقط ثم أصبحت أربع سنوات بعد تخرج الدفعة الأولى عام ١٩١٠، يتوقف على قدرة الطالب على اجتياز امتحان القبول الذى كان يعقد فى المدرسة، وظل هذا النظام متبعا إلى أن وضعت تحت إشراف وزارة التربية والتعليم فى عام ١٩٢١ مع استمرار الأمير فى الإنفاق عليها، وتخصيص بعض البعثات الفنية لاستكمال الدراسة فى

الخارجة على نفقته إلى أن تم تنازله عنها إلى الوزارة فى عام ٢٧/ ١٩٢٨ بعد أن رصد لها من أمواله وريع بعض أراضيه للإنفاق عليها، ولضمان استمرارها».

(١١)

ونحن نرى الجباخنجى وكأنه لا يفارقه الحنين إلى الحديث عن مدرسة الفنون الجميلة وهو يعقد فى نهاية كتابه فصلا يحمل عنوانه «دبلوم مدرسة الفنون الجميلة»، وفى هذا الفصل يكثف الحديث عن خريجى المدرسة منذ نشأتها حديثا مسهباً يتناول نشأتهم ودراستهم وبعثاتهم وإنتاجهم فيما بعد ذلك:

«وابتداء من العام الدراسى ١٩١٢/ ١٩١٣ تقرر منح المتخرجين فى مدرسة الفنون الجميلة المصرية دبلوما، وشكلت وزارة المعارف العمومية لجنة للإشراف على هذا الامتحان الذى تقدم إليه محمد حسن، أحد أفراد الرعيل الأول ممن أتموا دراساتهم فى ١٩١٠ بعد التحاقهم بالمدرسة لمدة سنتين».

«وكان الانتقال من سنة دراسية إلى أخرى متوقفا على اجتهاد الطالب وما كان يبديه من جدارة فنية، وفيما بين عامى ٢٣/ ١٩٢٤ انتقلت المدرسة من درب الجماميز إلى منزل الجريتلى بالحارة الضيقة الموصلة من ميدان السيدة زينب إلى منزل السحيمى، وفيها تخرج فى قسم التصوير محمد نزهت قطرى وعمل أمينا لمكتبة المدرسة طوال سنى حياته، كما تخرج فى نفس العام (١٩٢٧) فى قسم التصوير أحمد راغب، ومحمود البابلى، وأرسلا فى بعثة إلى باريس على نفقة الأمير يوسف كمال».

(١٢)

ويلخص الجباخنجى باقتدار قصة حياة الفنان العظيم الحسين فوزى وما صادفه من نكد متجدد فى حياته بسبب ابتلائه بآخر يحمل اسمه نفسه،

لكنه لا يحمل موهبته ولا بعضها، مما اضطره إلى تغيير اسمه عدة مرات، وهو يروى هذه القصة على نحو طريف لم يتح لأحد أن يرويه على نحو ما رواه الجباخنجى العظيم:

«وتخرج حسين (محمود) فوزى الذى سمى نفسه حسين غانم، ثم حسين الكنسى، وأخيرا الحسين فوزى (هروبا من آخر يحمل نفس الاسم ابتلاه بضعف مستواه فى الدراسة، وإهماله، وكثرة أخطائه فى العمل) فى نفس القسم فى عام ١٩٢٨ (بعد دراسة خمس سنوات بما فيها السنة الإعدادية)، ولم يكن أحد منهم قد حصل على غير الشهادة الابتدائية، و لكن تعديل خطة الدراسة وجعلها خمس سنوات أتاح لهم تسميتها مدرسة عليا، بعد أن كانت الدراسة من قبل متوقفة على جهود الطالب فى الانتقال من سنة دراسية إلى سنة دراسية أعلى، حتى بعد موافقة الوزارة على منح الدبلوم لمن أتموا دراستهم بغض النظر عن عدد السنوات التى قضوها بالمدرسة».

«وفى عام ١٩٢٩ عقدت الوزارة مسابقة تقدم إليها ستون طالبا وفاز حسين (محمود) فوزى المعروف باسم الحسين فوزى وأرسل فى بعثة دراسية إلى باريس لدراسة التصوير فالتحق بمرسم فوجيرا حيث كان أحمد صبرى يدرس معه فى تلك السنة».

«وأمضى الحسين فوزى ثلاث سنوات فى الفترة المسائية، تخصص فى الحفر البارز فى قوالب خشبية، والليتوجراف، والحفر الغائر فى صحائف معدنية لأغراض الطباعة، وعاد فى يناير من عام ١٩٣٤ ليتولى إنشاء ورئاسة أول قسم للحفر والطباعة بمدرسة الفنون الجميلة فى مكانها الحالى بالزمالك».

....

(١٣)

ونحن نلاحظ أيضا أن الأستاذ الجباخنجى لم يفته أن يشير إلى

اختلاف التوجهات الفكرية والمستويات الاجتماعية التى ضمتها المدرسة الأولى للفنون الجميلة، وعلى سبيل المثال فإن أعمام يوسف كامل: كانوا يريدونه مهندسا معماريا مثل باقى أفراد الأسرة»، أما محمود خيرت والد المهندس أبو بكر خيرت فقد كان من عشاق فن التصوير الذين انتظموا فى الدراسة المسائية... وهكذا.

■

ومن الجدير بالذكر هنا أن نشير إلى ما أشار إليه الجباخنجى من المصير الوظيفى الذى صادفه الخريجون الأوائل لمدرسة الفنون الجميلة، ومنه نعرف أن الفنان محمد حسن قد عين مدرسا بقسم الزخرفة فى مدرسة الفنون والصنايع، وأن راغب عياد عين مدرسا للرسم بمدرسة الأقباط الكبرى، وأن يوسف كامل عين مدرسا للرسم بالمدرسة النموذجية.

(١٤)

ويستعرض الكتاب رحلة النجاح الفنية لأفراد الرعيل الأول من طلاب هذه المدرسة، وفى مقدمتهم فناننا الكبير محمود مختار، وقد أقاموا معرضهم الأول فى عام ١٩١١:

«... وكان من بين العارضين المصورون محمد حسن، ويوسف كامل، وراغب عياد، وعلى الأهوانى، ومن المثالين محمود مختار، وأنطون حجار، وكانت درة المعرض تمثالا كاريكاتيريا لصبى كان يعمل خادما لمختار وأطلق عليه ابن البلد، وباع منه ثمانية نماذج بجنيهين من الذهب لكل تمثال».

■

ونأتى إلى ما يرويه الجباخنجى عن قصة ابتعاث الفنان محمود مختار للدراسة بالخارج:

«وروى لى زميله الفنان راغب عياد أنهما (أى راغب عياد، ومحمود

مختار) ذهبا للقاء سيدة بلجيكية من الفنانات كانت فى زيارة للقاهرة وأعجبت بالتمثال ورغبت فى الحصول على نسخة منه، وعندما وصلا إلى مسكنها بعمارة «جرين» على ناصية شارع بولاق (شارع فؤاد الأول ثم ٢٦ يوليو حاليا)، وشارع التوفيقية (شارع طلعت حرب حاليا) اعترضهما البواب النوبى ومنعهما من الدخول، وطلب منهما الصعود من السلم الخلفى، وطال الجدل وانقلب إلى صراخ عال، فحضر «مسيو جرين» فقدم راغب عياد نفسه وصديقه مختار باللغة الفرنسية التى يجيد التحدث بها لسابق دراسته بمدرسة الفرير، فاطمأن إليهما عندما علم أنهما من طلبة مدرسة الفنون وليسا من رعاع الناس كما ادعى حارس العمارة، ورحب بهما وصعدا وسلما التمثال إلى الفنانة البلجيكية وقبض مختار الثمن جنيهين من الذهب وانصرفا، وكاد مختار أن يطير فرحا».

(١٥)

وهو يروى كذلك أن الفنان محمود مختار نجح فى أن يصنع تمثالا نصفيا للزعيم مصطفى كامل حمله زملاؤه من طلبة الفنون يوم تشييع جنازته، وأنه صنع هذاالتمثال بالنقل عن صورة فوتوغرافية:

«... وقال أنطون حجار إنه تصادف فى نفس السنة أن احتفل الشعب المصرى بكل طبقاته بتشييع جثمان زعيمها الوطنى مصطفى كامل، فخرج طلبة مدرسة الفنون الجميلة وانضموا إلى صفوف المشيعين حاملين تمثالا نصفيا يمثل الفقيد من صنع مختار، وكان أول ما صنعه من التماثيل الشخصية نقلا عن صورة فوتوغرافية».

«وعقب انتهاء المعرض الأول طلب محمود مختار من الأمير يوسف كمال أن يتم دراسته فى فرنسا فاستجاب الأمير ورحل مختار إلى باريس (عام ١٩١٢) وكان أول فنان مصرى يبتعث إلى الخارج».

(١٦)

ويستعرض الجباخنجى إنجازات

الفنان محمود مختار، ونجاحاته فى باريس، وكيف أوحت له ثورة ١٩١٩ بإنشاء النصب التذكارى الخالد المسمى «نهضة مصر»، وأن أمين الرافعى هو الذى صاغ الدعوة الصحفية إلى تحقيق هذا الحلم الفنى، وأن الفنان مختار عرض نموذجه بصالون باريس الدولى (عام ١٩٢٠)، حين شاهده هناك حافظ عفيفى وويصا واصف وواصف غالى حين كانوا فى صحبة سعد زغلول فى باريس فى ذلك العام... وبدأت عملية التنفيذ:

«... ودعا أمين الرافعى رئيس تحرير جريدة «الأخبار» إلى اكتتاب شعبى لإقامة النصب التذكارى بأحد ميادين القاهرة، ونجحت الحملة وتحمس لها الصغار والكبار والفراء والأثرياء بالتبرع من ٥ قروش إلى المئات حتى بلغ الاكتتاب الشبعى ٦٥٠٠ جنيه، وقرر مجلس الوزراء بجلسته فى ٢٥ يونيو من عام ١٩٢١ تخصيص مكان بميدان المحطة، وأن تشرف وزارة الأشغال على وضع الأساس وتشييد القاعدة، وفى يوليو من عام ١٩٢٤ خصصت الحكومة مبلغ ١٢ ألف جنيه لنفقات إقامة النصب من حجر جرانيت أسوان، واستمر العمل على الرغم من محاولات عرقلة التنفيذ من جانب موظفى وزارة الأشغال، إلى أن أسند إلى عدلى يكن باشا تشكيل وزارته الائتلافية فى عام ١٩٢٧».

(١٧)

ويأبى التاريخ الذى يقدمه الأستاذ الجباخنجى إلا أن يسجل لنا كيف أن «كبار الموظفين» فى وزارة الأشغال لم يكفوا عن عرقلة تنفيذ النصب التذكارى الذى شرع محمود مختار فى إقامته إلى أن جاء الوقت الذى تولى فيه المناصب السياسية الكبرى ثلاثة من العمالقة: سعد فى رئاسة النواب،

وعدلى فى رئاسة الوزارة، ورشدى فى رئاسة الشيوخ، وجمعتهم ثلاثتهم الرغبة فى إقامة النصب التذكارى مما دفعهم إلى زيارة مختار فى موقع العمل بميدان المحطة حيث اكتشفوا بأنفسهم مساوئ تدخل وزارة الأشغال فى إحباط سير العمل فى مشروع يعتبر الرمز ليقظة روح الشعب وثورته الوطنية، وأرغموا وزارة الأشغال على التعاقد مع مختار فى أغسطس ١٩٢٧ على إتمام المشروع فى ثلاثة عشر شهرا، ولكن مختار استطاع أن يتم العمل فى ستة أشهر فقط، ثم توفى الزعيم سعد زغلول فى عام ١٩٢٧ وانتظر مختار شهورا حتى تقرر إزاحة الستار عن «نهضة مصر» فى ٢٠ مايو من عام ١٩٢٨ فى احتفال رسمى حضره الملك أحمد فؤاد.

(١٨)

ويروى محمد صدقى الجباخنجى بسعادة بالغة شعوره هو نفسه بالزهو والخيلاء حين وجد أعمال مختار فى باريس معروضة ضمن الأعمال العالمية:

«... وفى ١٨ مايو ١٩٣٠ زرت لأول مرة معرض «صالون باريس» ووقعت عينى على ١٧٨١٢ عملا فنيا من الصور الزيتية والرسوم بالألوان المائية، والمحفورة لأغراض الطباعة، والمشاريع الهندسية، بعضها مررت به والبعض الآخر استوقفنى لأتأمله، وعندما هبطت الدرج إلى الساحة التى تتوسط القصر الكبير والتى كانت مخصصة لسبعمائة وست وتسعين (٧٩٦) تمثالا، بدل لى كالغابة المتحجر، فوجئت برؤية تمثالين لفناننا الكبير محمود مختار، وشعرت بالزهو والخيلاء، لأول وآخر مرة فى حياتى التى عودتها على الزهد والاستحياء، شعرت وقتئذ بالأمل والتفاؤل وأنى سائر فى طريق سليم بعد أن أناره مختار لكل مَنْ جاء من بعده من المصريين الراغبين فى دراسة الفن دراسة جادة فى باريس وفى غيرها من عواصم أوروبا، وبعد أن جعل اسم

مصر نورا مضيئا فى مدينة النور، ورحت أتصفح دليل المعرض، الذى مازلت أحتفظ به، فقرأت اسمه، وعرفت أنه من مواليد طمبارة، وأنه كان يقيم فى شارع رينكين رقم ٢٥ بباريس، وأنه تتلمذ على يد المثال الفرنسى كوتان، وبدأت أتطلع إلى باقى التماثيل فبدت لى كالأقزام إلى جوار تمثالى «على شاطئ النيل»، و«إيزيس»، وأحسست حقا بأن رأسى ارتفعت أمتارا».

(١٩)

ومع هذا فمن الضرورى أن نقرأ ما يورده الجباخنجى عن اللقاءين اللذين جمعاه بالفنان محمود مختار:

«... وأذكر أنى التقيت بالفنان الكبير مرتين: الأولى فى عام ١٩٢٨ بمكان العمل فى تمثال نهضة مصر وراء الحاجز الخشبى، وكان الدخول ممنوعا، وتحينت فرصة مشاهدته بالقرب من الباب ودخلت وصديقى الأستاذ حسين فريد سكرتير عام التحرير بجريدة أخبار اليوم حاليا، وعندما وجدنا أمامه ابتسم ورحب بنا، وكنا سعداء برؤيته وهو يعمل مع العاملين من المصريين والإيطاليين المتخصصين فى صقل جرانيت أسوان للنصب التذكارى، وكان يرتدى قبعة من ورق الجرائد ليحمى رأسه من حرارة الشمس، وكان ترحيبه بنا تقديرا منه على الدافع الذى جعلنا نغامر باقتحام الحاجز لنراه، معربين له عن حبنا وتقديرنا لفنه ووطنيته، وكانت فرحتنا أن نراه فى موقع أول حدث فنى لم نسمع بمثله من قبل فى مصر».

«وكان اللقاء الثانى فى صيف عام ١٩٢٩ بصالة المطربة ملك بكازينو البوسفور بميدان محطة مصر بجوار محطة كوبرى الليمون، وكان بصحبته اثنان من رجال بلدته بملابسهما الشعبية، وكان مختار متكئا على عصاه الغليظة وهم جلوس بجوار خشبة المسرح، وفيما بين الوصلتين الغنائيتين تقدمت إليه محييا، وكان ردى على سؤاله، أنى أستعد للسفر إلى باريس لدراسة فن التصوير والتعرف على الأوساط الفنية والمتاحف، وسألنى: لماذا لا أحاول الالتحاق بمدرسة الفنون الجميلة المصرية؟ فقلت: إنى أتممت

تعليمى الثانوى وأن القبول بالمدرسة المصرية لا يتطلب سوى الشهادة الابتدائية ويكفينى ما علمته من الصديق محمد عبد المنعم رخا، الرسام الكاريكاتيرى الكبير، أنهم أخرجوه مع مَنْ استغنوا عنهم بعد قبولهم بشهور قليلة فى عام ١٩٢٨ عندما كانت بشارع خلاط بشبرا، وعاد يسألنى: ومتى ستسافر؟ فقلت له: قريبا ستتم إجراءات إدارة البعثات بعد موافقة وزير المعارف حافظ حسن باشا الذى تحقق بنفسه من براءتى من تهمة الاشتغال بالسياسة ضد معاهدة «هندرسن ـ محمد محمود باشا»، صاحب اليد الحديدية كما كانوا يلقبونه، ولأن القوانين كانت تمنع سفر مَنْ هم دون سن الحادية والعشرين إلا بعد موافقة وإشراف إدارة البعثات ولو كان على نفقته الخاصة، وهو ما أعد نفسى له».

(٢٠)

ولا يفوتنا أن نشير إلى ما التفت الأستاذ الجباخنجى بذكائه الشديد إلى تسجيله وتوثيقه من مدى الفهم الحضارى والراقى الذى كان يتمتع به واحد من زعمائنا السياسيين المعممين ذوى النشأة الأزهرية، وهو الشيخ عبد العزيز جاويش صاحب المدرسة النموذجية، وهو يروى لنا أنه (أى الشيخ جاويش) ذهب إلى مدرسة الفنون الجميلة وطلب من مديرها ترشيح أحد الخريجين ليعمل مدرسا للرسم فى تلك المدرسة، وأن يكون على مستوى من استعان بهم من المصريين الذين أتموا دراساتهم بالخارج.

(١٢)

ولا يفوت الأستاذ الجباخنجى أن يشير إلى أكثر من قصة من قصص الوفاء والزمالة فى تاريخنا الفنى:

«وروى لى أحمد لطفى حادثة تدل على الوفاء فى زملاء ذلك الزمان، وقال إنه فوجئ بزميله خليل خطاب يأتى لوداعه فى محطة السكة الحديد، وعندما أوشك القطار على التحرك سلمه مظروفا وطلب منه أن يفضه بعد

مغادرة القطار رصيف المحطة، وفى الطريق إلى الإسكندرية فض أحمد لطفى المظروف فوجد رسالة فى سطور قليلة تنم عن أجمل التهانى بسفر سعيد، ومعها ورقة مالية قيمتها عشرة جنيهات هى أول مرتب تقاضاه من المدرسة الإلهامية لعلها تعينه على قضاء احتياجاته فى سفره، وتعبيرا عن شكره على ترشيحه خلفا له، ويضيف أحمد لطفى بقوله: «وفعلا كان هذا المبلغ عونا كبيرا فى ذلك الحين على مواجهة متطلبات حياة جديدة، ولم يكن معى أكثر من أربعة جنيهات».

....

ثم هو يشير إلى تفصيلات تلك القصة المعروفة التى حدثت عندما تم الاتفاق بين راغب عياد ويوسف كامل، عندما تبادلا السفر (والتمويل) إلى روما لاستكمال دراستهما الفنية، على أن يقوم كل منهما بعمل الآخر بمدرسته ويبعث إليه بمرتبه، وسافر يوسف كامل عام ١٩٢١ إلى إيطاليا:

«... واتصل بالدكتور عبد الحميد سعيد وكانت السلطات البريطانية قد استبعدته عن مصر بحجة أنه داعية لمبادئ الحزب الوطنى المعادية لبريطانيا، وقدمه إلى بعض المصريين فى منزله، وكان من بينهم الدكتور سيد باشا، وكان من تلاميذه بالمدرسة الإلهامية، وعندما علم بالبعثة المتبادلة بينه وبين زميله أبدى فورا استعداده لمساعدته على الالتحاق بأكاديمية الفنون، لكنهم لم يعترفوا بشهادة غير معتمدة لديهم باعتبارها صورة مستخرجة من سجلات المدرسة المصرية، فاقترح عليهم أن يعقدوا له امتحانا لقدرته فوافقوا، وفى أثناء الامتحان شاهده أستاذ القسم «أومبرتو كرومالدى» الذى هرع إلى رئيس الأكاديمية واستدعاه ليرى أول مصرى يلتحق بالأكاديمية الإيطالية فى روما، وكيف يؤدى عمله ببراعه، فرد رئيس الأكاديمية يقول: «ليس غريبا على المصريين، ومن المؤكد أنهم أول مَنْ علمونا الرسم والنحت»، وفى السنة التالية انتقل يوسف إلى السنة النهائية، وكانت

مدة الدراسة سنتين قبل إنشاء القسم العالى».

....

ربما نتوقف هنا لنشير إلى حقيقة مهمة، وهى أن سيد باشا غادر مصر هاريا إلى إيطاليا فى أثناء ثورة ١٩١٩، وأنه بقى هناك ما بين يناير سنة ١٩٢٠ وأغسطس ١٩٢٣، وذلك على نحو ما بيناه فى كتابنا «العمل السرى فى ثورة ١٩١٩ ... مذكرات الشبان الوفديين»، ولسنا نعرف هل يقصد الجباخنجى سيد باشا فعلا مع اختلاف التاريخ عام ١٩١٢، أم أنه يقصد شخصا آخر واشتبه عليه اسمه مع اسم سيد باشا.

(٢٢)

وإذا كان الشىء بالشىء يذكر فإننا نقول إنه فى إطار حديث الجباخنجى الذكى عن دور الزعماء فى تشجيع الفنانين الموهوبين فقد تحدث عن لقاء الفنانين راغب عياد ويوسف كامل بالزعيم سعد زغلول فى سويسرا، وأنه هنأهما على اتفاقهما المعروف (بتبادل تمويل البعثة) هذا وقال: «يا أولاد.. أنتم خدمتم بلدى أكثر منى.. أنتم برهنتم على كذب الإنجليز بطريقة عملية، وقضيتم على محاولاتهم التفرقة بين المسلم والقبطى..».

....

هكذا كان فهم الزعيم سعد زغلول صاحب الكلمات الخالدة القادرة على تصوير مثل هذه المشاعر وهذه الإنجازات.

■

ويذكر الجباخنجى أن السيدة هدى شعراوى كانت من المعجبات بفن يوسف كامل، وقد ظلت راعية لجهوده الفنية منذ التقت به (عام ١٩١٣).. وكما ذهب الفنان محمود مختار إلى باريس على نفقة الأمير يوسف كمال، فقد ذهب الفنان يوسف كامل على نفقة السيدة هدى شعراوى ولم يكن هذا غريبا على هذه السيدة صاحبة الحضور القوى فى المجتمعات المحلية ثم

المؤتمرات الدولية وصاحبة الفضل فى تمويل نفقات عدد من المبعوثين المصريين النابهين فى الأدب والفن.

(٢٣)

ويروى الأستاذ محمد صدقى الجباخنجى فى موضع آخر من كتابه أن الدكتور محمد حسين هيكل باشا كان حفيا بأهل الفن وبمعرفة أحوالهم المادية أو الاطمئنان إليها، حتى إنه سأل الجباخنجى نفسه عندما ذكر له أن الفنان راغب عياد يملك عمارة: هل الفن يجزى صاحبه كل هذا العطاء؟ وكانت الحقيقة أن هذه العمارة كانت تمثل إرث راغب عياد من أبيه، وهو ينقل عن الدكتور هيكل ما رواه له بنفسه حيث يقول:

«... عندما عدت من فرنسا بعد إتمام دراستى للقانون عينت محاميا بدائرة الثرى البدراوى عاشور، وفى ذات يوم اقترحت عليه تخصيص جائزة باسمه (مثل جائزة نوبل) لتكون حافزا للأدباء والفنانين والمبدعين وتشجيعا لهم على المزيد من العطاء، فرد ساخرا بقوله: حسبتك يا دكتور تقترح مشروعا لإنشاء مزرعة لتربية المواشى، يا أستاذ أدب إيه.. وفن إيه يا دكتور؟».

(٢٤)

ومن المزايا التى لا ينبغى أن نغفل الإشادة بها فى كتاب الأستاذ الجباخنجى زخم المعرفة التى يمكن للقارئ أن يخرج بها من مطالعاته لفصول الكتاب المختلفة، ولست أستطيع أن أتجاهل الإشارة إلى أن هذا الكتاب يضم فى مواضع متناثرة مادة وفيرة كان يمكن للجباخنجى أن يصوغها على طريقته فى فصل كامل يحمل عنوانه «رجال السياسة والفن».. مع هذا فإننا نستطيع أن نشير إليها إشارات سريعة.. فالقانونى الكبير محمد محمود خليل الرئيس الأشهر لجمعية محبى الفنون الجميلة، والدكتور محمد حسين هيكل الأديب والسياسى الكبير، (وكلاهما كان رئيسا

لمجلس الشيوخ)، كانا من أبرز محبى الفن، ربما يحظى محمد محمود خليل بشهرة أكثر فى هذا المجال، ولكن الجباخنجى يناقش القضية بوجهة نظر وطنية صادقة منبها إلى حقيقة مؤسفة، وهى أن محمد محمود خليل كان يقول بأن «الفن عمل فوق قدرة المصرى، وكان يتباهى بعدم اقتنائه شيئا من عمل فنان مصرى»، فيما عدا أعمال فنية قليلة تعد على أصابع اليدين وهى: لوحة للفنان محمود سعيد وتمثل بنانت بحرى، وتمثال من البرونز فى مسحة كاريكاتيرية للفرسان الثلاثة، محمد محمود خليل، وأحمد ماهر، وعلى ماهر، من عمل محمد حسن، وقطعة من النحت لقطيع من الحمير وراعية من الطمق المحروق للفنان الخزاف صعيد الصدر.

....

وربما كان من الجدير بالإشارة هنا أن نذكر أن عبد المنعم هيكل فى مذكراته «رحلة حياة» قد أشار إلى أن محمد محمود خليل استعار لوحة «بنات بحرى» من صاحبها محمود سعيد ولم يردها إليه !!

(٢٥)

ويتحدث الأستاذ الجباخنجى عن الحقبة الثانية من القرن العشرين (من عام ١٩١١ إلى عام ١٩٢٠) حيث تخرج فى المدرسة المصرية للفنون الجميلة كثيرون عمل بعضهم مدرسين بالمدارس الابتدائية والثانوية، ومن هؤلاء محمد رفعت، وزكى رائف، وحسين زكى، وعلى الأهوانى، وأحمد لطفى، ومنهم مَنْ عمل بالأقسام الفنية التابعة لوزارة الزراعة، ولوزارة الأشغال، والمتحف الزراعى حيث عمل فيه أحمد صبرى، وعلى الأهوانى بقسم الحشرات، ومحمود حسنى الذى انتقل فى عام ١٩٣٢ من التعليم بوزارة المعارف العمومية إلى إدارة الطب الشرعى لعمل النماذج المجسمة بعد أن أمضى فترة فى إيطاليا بعد تخرجه فى مدرسة الفنون الجميلة المصرية عام ١٩١٥، وتنقل بين الوزارات والهيئات لعمل تلك النماذج المجسمة والمتحركة، والتماثيل الملونة للمتحف الحربى، ومتحف الشمع الذى أنشأه فؤاد عبد

الملك عندما كان يشغل منصب سكرتير جمعية محبى الفنون الجميلة».

«وقام محمود حسنى بتدريس هذا الفن الذى برع فيه بكلية الفنون التطبيقية، وكللية الفنون الجميلة، ثم الحق بمتحف الفن الحديث عندما كان يشغل فيلا زوغيب بشارع قصر النيل رقم ٤ فى وظيفة للترميمات إلى أن توفى فى ٢٩ مايو عام ١٩٥٥».

(٢٦)

ويحدثنا الجباخنجى بفخر أيضا عن نجوم الرعيل التالى من خريجى مدرسة الفنون الجميلة.. ومن هؤلاء النجوم: على حسن وعلى الأهوانى وحسنى خليل وأحمد صبرى، وهم من خريجى المدرسة على مدى أعوام (١٩١٣ ـ ١٩١٧) وينجح الكتاب فى أن يعرف بكل من هؤلاء تعريفا كافيا.

ومن الطريف أن على حسن كان أول من ابتعث على نفقة «وقف قاسم» الذى كان إبراهيم باشا نجيب محافظ القاهرة يتولى نظارته، وهكذا نطالع صفحة رائعة من تاريخنا الحضارى حيث قامت الأوقاف بدور محمود أضاف إلى الدور الذى قام به الأشخاص التنويريون، وكانت هذه الأوقاف بفضل إدارة ذكية قادرة على تمويل ابتعاث فنانينا إلى الخارج:

«... وأول الرياعى الثانى هو على حسن وولد فى ٢٦ يوليو من عام ١٨٩٣، والتحق بمدرسة الفنون الجميلة المصرية فى عام ١٩٠٨، وتخرج فى عام ١٩١١ فى قسم التصوير، وكان أول مَنْ سافر إلى إيطاليا فى نهاية العام الذى تخرج فيه على نفقة وقف قاسم الذى كان إبراهيم باشا نجيب محافظ القاهرة يتولى نظارته والإشراف على تحصيل إيراداته بحكم منصبه، فخصص ثمانية جنيهات شهريا كإعانة تساعده على نفقات الإقامة والدراسة فى إيطاليا، كما خصص عمر باشا سلطان ثمانية جنيهات أخرى لنفس الغرض، بعد أن رفض الأمير يوسف كمال الصرف عليه فى البلد المعادى للأتراك، وكان يصر على سفره إلى فرنسا».

(٢٧)

ويحدثنا الجباخنجى عن التكوين الفنى الذى حظى به الفنان أحمد صبرى (١٨٨٩ - ١٩٥٥) من خلال قصة طريفة، ويقص علينا فى فقرات ذكية كيف ضاعف أحمد صبرى جهوده واستعاض عن الفحم الأسود بأصابع الباستيل الطباشيرية الملونة حتى تفوق بألوانه:

«فقد كان شديد الحساسية فى أثناء دراسته لشعوره بالقصور فى الرسم، بينما كان يرى الألوان ويحس بوقعها الموسيقى مع نبضات قلبه كالأنغام التى كان يطرب لها وتهتز بسماعها مشاعره».

....

«... ولم يكن تعثره فى الدراسة التى أمضى فيها ست سنوات بالمدرسة المصرية للفنون الجميلة إلا نتيجة شعوره بالعجز عن الرسم، وكان عليه أن يواجه محنته بنفسه، ويضاعف جهوده بعد أن أشاع بعض زملائه فشله، وكثرة رسوبه، وتعرضه للفصل من المدرسة، فاستعاض عن الفحم الأسود بأصابع الباستيل الطباشيرية الملونة، وبدأ أساتذته وزملاؤه الشامتون بالأمس يتطلعون إليه على غير عهدهم به وهم يهمسون فيما بينهم بكلمات الإعجاب، ويشيدون باستعداده الفنى، ومواهبه المبدعة».

وبلغ الأمر بأحمد صبرى أنه «واجه نفسه بنفسه فى المرآة ليصور وجهه المحتقن بمجموعة من الألوان البنفسجية والحمراء القانية، والصفراء المختلطة بمشتقاتها كأنغام الموسيقى».

(٢٨)

ولا يفوت الجباخنجى أن ينتقد الأمير يوسف كمال فى موقف يتسم بالقسوة غير المبررة، وهو إصداره أمره بحرمان أحمد صبرى من دخول مدرسة الفنون الجميلة وإلغاء بعثته إلى باريس نتيجة اعتداء الفنان على ابن أحد الخدم الخصوصيين للأمير... ومع هذا فإن الفنان أحمد صبرى نجح فى أن يجمع من المال ما كفاه للذهاب إلى باريس واللحاق بمختار هناك،

وذلك بعدما فقد وظيفته كمدرس للرسم فى مدرسة مصطفى كامل الابتدائية الأهلية بحى باب الشعرية، لأنه لم يكن قادرا على تعليم التلاميذ الرسم على السبورة:

«... واشتدت به الفاقة، ونصحه أصدقاؤه، ومن بينهم زميله الفنان أحمد لطفى، بزيارة صديقه الثرى مصطفى ممتاز، وكان من المعجبين بفنه، فلم يدخر وسعا فى معاونته وتقديمه إلى أصدقائه الأثرياء فأقبلوا على شراء لوحاته، وكان من بينهم محمد بك مندور الذى كفل نفقاته واستأجر له مرسما فى شارع رمسيس بشرط مقاسمته فى أرباحه، واستطاع صبرى أن يوفر من المال ما أعانه على أن يستأجر مرسما يعمل وينام فيه ببيت الفن، منزل الحاج ملطى، بدرب اللبانة بحى القلعة».

(٢٩)

ثم يروى الجباخنجى بعد ذلك قصة الملحمة الإنسانية التى خاضها الفنان أحمد صبرى فى تكوين نفسه فى باريس، وكيف التقى بالزعماء المصريين، وكيف موّل دراسته من ثمن لوحاته:

«... وفى هدوء وكتمان رحل بما تجمع لديه من مال إلى باريس والتحق بأكاديمية «جيوليان»، وتردد على مرسم «الجران شومبير»، وهناك التقى بزميله محمود مختار».

«وشاءت الأقدار أن يزور باريس الوفد المصرى برئاسة الزعيم سعد زغلول باشا، وذهب محمود مختار، وأحمد صبرى لزيارة ويصا واصف بك، الذى رحب بمقدمهما وقبل دعوة مختار لزيارة مرسمه ليرى مشروع تمثال «نهضة مصر»، واستطاع صبرى أن يرسم صورة حمد الباسل باشا وغيره من أعضاء الوفد ليمد إقامته بما كان يحصل عليه من أثمان صوره، إلى أن ضاقت به السبل فعاد إلى مصر فى عام ١٩٢١ ليواجه محنته، وكفله المقاول البلجيكى «بول ألفريد فيس»، الذى سبق أن قدم يوسف كامل إلى السيدة هدى شعراوى فى عام ١٩١٣، وأسكنه فى غرفة تطل على النيل وقدمه إلى

الكثيرين من الأثرياء، وانكب صبرى على العمل ليلا ونهارا إلى أن عين فى عام ١٩٢٣ فى وظيفة رسام مؤقت بقسم الحشرات بالمتحف الزراعى، وكان على الأهوانى يعمل فى نفس القسم قبل نقله إلى مدرسة الفنون التطبيقية».

«ونقل أحمد صبرى إلى وزارة الأشغال فى شهر سبتمبر من نفس السنة بمرتب ١٤ جنيها و٤٠٠ مليم شهريا، وقيد بالدرجة السابعة، وفى نفس العام أرسل فى بعثة على نفقة وزارة الأشغال ليتم دراسته الفنية فى باريس».

(٣٠)

والشاهد أن روح المؤرخ الحريص على التوثيق الدقيق تسيطر على الجباخنجى، حتى إننا نراه حريصا على أن يلجأ إلى كل ما هو كفيل بمساعدته على تقديم صورة متكاملة للواقع الفنى الذى عاشته حياتنا الفنية ومرت به حتى تم لها النضج والاكتمال، وهو يصل فى هذا الصدد إلى أن يتتبع مناقشات البرلمان المصرى، ومصائر المبتعثين.. إلخ.

ونرى هذا الخلق واضحا جليا حين يخصص فصلا من كتابه للحديث عن «البعثات الفنية»، ويطلعنا فى ذلك الفصل على كثير من حقائق تاريخنا السياسى الناصعة التى اقترنت بسياسة البعثات وتنفيذها وتمويلها:

«... أصر ويصا واصف فى أول اجتماع للبرلمان (عام ١٩٢٤) على اعتماد ١٢ ألف جنيه لإرسال يوسف كامل وراغب عياد إلى إيطاليا فى عام ١٩٢٥ لاستكمال دراستهما بالسنتين الثالثة والرابعة بقسم التصوير، والتحق راغب عياد بعدهما بقسم الزخرفة، والتحق يوسف كامل بمدرسة الترميم والقسم المسائى مع المصور «كالكانيادورو»، ولحق بهما محمد حسن فى نفس السنة وأتم الأربع سنوات بقسم التصوير، وكان قد أرسل من قبل لدراسة الفنون التطبيقية بإنجلترا فيما بين عامى ١٩١٧ و١٩١٩ بترشيح من إدارة التعليم الفنى لإعداده لتولى وكالة مدرسة الفنون والزخارف مع مديرها الإنجليزى «جون ستيوارت».

«عادوا جميعا فى عام ١٩٣٩ من إيطاليا، وعين يوسف كامل، وراغب عياد، وأحمد صبرى بعد عودتهم فى نهاية عام ١٩٢٩ مدرسين بمدرسة الفنون الجميلة التى كانت تتبع وقتئذ وزارة التربية والتعليم، بعد أن أصبحت الدراسة فيها أربع سنوات، وتشمل فنون التصوير، والنحت، والعمارة، ثم أضيف قسم الزخرفة فى عام ١٩٣١، ثم أضيف قسم الحفر فى عام ١٩٣٣».

(٣١)

ومع كل هذا الحرص على التدقيق فإن روح الفيلسوف تسيطر على الجباخنجى فى الوقت المناسب، وعلى سبيل المثال فإننا نراه يتساءل بحب وذكاء عن جدوى البعثات الفنية وأهمية استمرارها، وهو يصل فى الإجابة على هذا التساؤل إلى عبارات حاسمة فى تحبيذها للبعثات الفنية العلمية:

« ... ويكفينا القول إن كل فنان سافر إلى أى مكان خارج أراضيه أمكنه أن يكشف عن جوهر نفسه بالمقارنة والقياس وبالاطلاع على ما بلغه فنانو تلك البلاد التى زارها من تطور وازدهار.. إلى جانب التعرف على تكنولوجية الوسائل التى تستخدم فى العملية الفنية، والتى قد لا يتوفر وجودها فى كل مكان، وتنمية معلوماته وقدراته فيما يبذله من جهد، طالما أن الفن هو نور يشع فى أعماق صاحبه، وإلهام يأتيه من داخل نفسه بقدر وعيه وإدراكه، وليس بالضرورة أن ينتظم فى الدراسة الأكاديمية للحصول على مؤهل دراسى لا يزيد عما حصل عليه فى كليات الفنون المصرية».

(٣٢)

ونأتى إلى حديث الجباخنجى عن تاريخ الجمعيات الأهلية التى عنيت بالفنون، فنجد الجباخنجى وقد زودنا بفكرة واضحة عن قصة نشأة الجمعية المصرية للفنون الجميلة، ودور الأميرة سميحة حسين ابنة السلطان حسين كامل، ومجموعة السيدات اللائى شاركنها الفضل فى تحقيق هذا الإنجاز، وهو دور عظيم ورائع لم يحظ بعد بما يستحقه من تكريم وتخليد،

وربما لا يقل دور هذه الأميرة فى رعاية الحركة الفنية عن دور الأمير يوسف كمال، وقد كانت هذه الأميرة تشترك فى المعارض بكثير من الأعمال الفنية، ومن الإنصاف أن نثنى على الجباخنجى فى حرصه على تسجيل أسماء مجموعة السيدات اللائى أسهمن مبكرا فى رعاية الحركة الفنية:

«... وجاء فى دليل هذا المعرض الأول أنه افتتح فى ١٥ أبريل من عام ١٩٢١ تحت رئاسة الأمير يوسف كمال الفخرية، وصاحبة السمو السلطانى الأميرة سميحة حسين الرئيسة الفخرية للجنة السيدات التى كانت تتألف من حرم عزت شكرى بك (رئيسة)، والآنسة فردوس يحيى (سكرتيرة)، وحرم كامل غالب بك (أمينة للصندوق)، وعضوية هدى شعراوى (حرم على شعراوى باشا)، وكريمتها، وحرم رياض باشا وكريمتها، وحرم راتب باشا، وخديجة طلعت، وحرم أحمد بك أبو اصبع، وحرم أحمد بك حجازى، وحرم حسن بك خيرى، وحرم الدكتور أحمد بك سعيد، وحرم على بك سعد الدين، وحرم ويصا بك واصف، وحرم حافظ بك عفيفى، وحرم حسين بك سرى (شقيقة الفنان محمود سعيد)، وحرم خلوصى بك وكريمتها».

«وتألفت اللجنة التنفيذية من عزت بك شكرى (رئيسا للصالون)، وعضوية كامل بك غالى وحرمه، والدكتور سامى كامل، ومسيو بول الفريد فيس المقاول، ومحمد مختار».

«وتألفت لجنة التحكيم من محمود مختار (رئيسا)، وراغب عياد (سكرتيرا)، وعضوية المصور جابريل بيسى (مدير مدرسة الفنون الجميلة المصرية فيما بين عامى ١٩١٤ ـ ١٩٢٧، ومحمد حسن، والمهندس كامل بك غالب، والمثال عثمان مرتضى الدسوقى (أستاذ قسم النحت بمدرسة الفنون الجميلة إلى أن توفى فى عام ١٩٢٥ فى حلوان بالمرض الصدرى الذى أصيب به أثناء دراسته فى باريس)، والمصور يوسف كامل».

وبلغ عد العارضين ٥٥ فنانا، منهم ٣٢ مصريا، و٢٣ من مختلف

الجنسيات».

«وجاء فى دليل أحد المعارض أن الأميرة سميحة حسين اشتركت بتمثال لوالدها السلطان حسين كامل وتمثال نصفى لفتاة ريفية وماكيت لموضوع وطنى، واشترك مع المثالين محمود مختار، وعثمان مرتضى الدسوقى، وانطوان حجار، ومن المصورين محمد حسن، ومحمد ناجى، وعلى الأهوانى».

«ومن هواة الفن محمود سعيد، ومحمود فؤاد مرابط، ومصطفى مختار، وأيوب بشارة، ومحمد خيرت العمرى، وطاهر العمرى، وحافظ إسماعيل، ومحمد بهجت نديم وآخرون».

«ومن العارضات ورد فى دليل المعرض أسماء زينب مبروك، وحرم محمود سرى، والآنسات نفسية أحمد عابدين، ونجف محمود مصطفى، وأمينة شفيق، وحرم حجازى بك، وجميعهن من الهاويات».

(٣٣)

ولا يبخل الجباخنجى علينا بالحديث عما يتصل بهذا الحديث الذى صورته مشاركة الأميرة سميحة حسين الفاعلة فى تأسيس جمعية الفنون الجميلة، وأعنى بهذا مكانة المرأة المصرية فى الحركة الفنية، وهو يحلل بنجاح واقتدار ما يعتبره العوامل التى ساعدت على تأجج هذه النهضة النسوية، وهو يذهب إلى القول بأن هذا النشاط النسوى تمثل بصورة واضحة فى مزاولة الفنون التشكيلية بأسلوب واقعى أكاديمى فى تصوير الأشخاص والطبيعة الصامتة وبعض المناظر الطبيعية على ضفاف النيل.

وقد نجح الجباخنجى فى أن يسجل للتاريخ قائمة وافية بأسماء الفنانات المصريات والأجانب يمكن للقارئ أن يعود إليها فى كتابه القيم.

(٣٤)

وفيما يبدو لنا مما يرويه الجباخنجى فإن نشاط لجنة السيدات الرائدات قد واصل تألقه فى مجال الفن:

«وفى ربيع عام ١٩٢٢ افتتح المعرض الثانى باسم صالون القاهرة، ونظمته الجمعية المصرية للفنون الجميلة أيضا تحت رعاية الأميرة سميحة حسين، وجاء فى دليل المعرض أنه أقيم كسابقه بدار الفنون والصنايع المصرية لصاحبها فؤاد عبد الملك وشركاه، بشارع بولاق رقم ٢١، وقام بأعمال السكرتارية الفنان راغب عياد، واشترك فى المعرض ٢٧ فنانا مصريا نذكر من بينهم: محمود سعيد، ويوسف كامل، وراغب عياد، ومحمد ناجى، وأحمد صبرى، وشفيق شاروبيم، والمثال يوسف طاهر، ومن الهواة محمد أمين غالى العمرى، ومصطفى مختار، ومحمد خيرت العمرى، وزكى عبده، وراول كساب، ومحمود إبراهيم».

«ومن الفنانين الأجانب ١٥ من بينهم: فردريك بونو، وجابريل بيسى، وكولون، ويوسف بونيلو، وحسن هدايت شيرازى الرسام التركى الذى اشتهر برسومه للمناظر الطبيعية والآثار المصرية بالألوان المائية».

«واشترك من السيدات الأميرة سميحة حسين، وجزيل خورشيد، وخديجة أبو العز، وعائدة كامل عوض، ومدموازيل عيروط».

(٣٥)

وينتقل الجباخنجى من رواية هذه التفصيلات التاريخية إلى الحديث عن جوهر الإنجاز الفنى وطبيعته المسيطرة عليه فى تلك المرحلة فيقول:

«... وكان طبيعيا فى تلك الفترة المبكرة من تاريخ الحركة الفنية فى مصر الحديثة أن يكون الفن من النوع الواقعى الأكاديمى الذى يقنع بالرؤية البصرية ولا يرقى إلى المستوى الراقى الذى تستوعبه عقول المثقفين بسعة إطلاعهم، وبوعى وإدراك سليم لأساليب الابتداع الفنى الذى يسميه البعض (الخلق الفنى) مجازا، لتنوع مصادره، ولا يمكن أيضا أن تكون فرض عين على جميع المشتغلين بالفن، وهم الباحثون عن مصادر إلهاماتهم، واختلاف مصادر الرؤية الفنية بينهم، ومن الطبيعى أن هناك فروقا بين الرؤية البصرية، والرؤية العقلية، والرؤية الحسية، والرؤية الخيالية، والرؤية التى

ترى فى الأحلام، وفى كل مجال منها ضروب شتى تساعد على الابتداع فى عالم الفن، أما الإبداع فهو قاصر على جودة الصناعة، وحسن اختيار الخامات، والمهارة فى استعمالها».

(٣٦)

ثم يبلور الأستاذ الجباخنجى عددا من الحقائق التاريخية المهمة عن سلسلة المعارض التى نظمتها جمعية الفنون الجميلة، وهو يكتشف لنا حقيقة مهمة، وهى أن الغلبة بين العارضين سرعان ما أصبحت للمصريين، وهكذا بدأت علامات تمصير الفن التشكيلى تظهر بوضوح.

ومما يضيفه هذا الكتاب إلى معلوماتنا أن الأمير محمد على توفيق (الذى كان وليا لعهد مصر أكثر من مرة) كان يشارك بأعمال فنية فى صالونات القاهرة، وبخاصة بلوحات للزهور بالألوان المائية، ومن الحق أن نعترف بالفضل للأستاذ الجباخنجى فى تعريفنا بهذا الجانب من شخصية رجل لا تزال كتاباتنا الصحفية والسياسية تصوره على أنه كان أقرب ما يكون إلى أن يكون مخبولا أو مخرفا!!:

«وفى ٢٢ مايو عام ١٩٢٣ تم تأسيس جمعية محبى الفنون الجميلة برئاسة الأمير يوسف كمال، ومحمد محب، واميل ميريل (نائبى الرئيس)، والثرى محمد محمود خليل (أمينا عاما)، ويوسف قطاوى (أمينا للصندوق)، وفؤاد عبد الملك، وشارل بوجلان (للسكرتارية)، وبلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة عشرين عضوا من المصريين، وأكثرهم من الأجانب».

«وأقيم معرض صالون القاهرة فى عام ١٩٢٣، وهو المعرض الثالث الذى يحمل هذا الاسم تحت رعاية الأميرة سميحة حسين واشتركت فيه بتماثيل برونزية صغيرة لراقصات فرعونيات، كما اشترك الأمير محمد على بست لوحات للزهور بالألوان المائية، وبلغ عدد العارضين ٩٢ فنانا من المصورين والفنانين، وكان من بينهم محمود سعيد، ومحمد ناجى، ويوسف كامل، وراغب عياد، وأحمد صبرى».

(٣٧)

ثم يدلنا الجباخنجى على آلية تاريخية مر بها تاريخنا الفنى، وهى آلية تشبه إلى حد بعيد آلية «الاستحواذ» فى الاقتصاد المعاصر، وقد حدثت هذه الآلية حين قامت جمعية محبى الفنون الجميلة (الجديدة) بالدور الذى كانت تقوم به دار (قديمة) مع تعيين راعى الجمعية القديمة سكرتيرا عاما للجمعية الجديدة «المستحوذة» مدى حياته:

«... وبدأت جمعية محبى الفنون الجميلة تخطو خطواتها الأولى مع بداية حياتنا النيابية فى عام ١٩٢٣، التى توجتها جهود الوفد المصرى بزعامة سعد زغلول بافتتاح أول برلمان فى مصر فى عام ١٩٢٤، لتحل محل دار الفنون والصنايع المصرية التى أنشأها فؤاد عبد الملك، وهو الذى أسندت إليه سكرتارية جمعية محبى الفنون الجميلة طوال سنى حياته، كما شغل محمد محمود خليل منصب رئيس الجمعية من عام ١٩٢٥ إلى وفاته فى عام ١٩٥٣، وكان مجلس إدارتها مكونا من محبى الفنون من الأجانب، والعدد القليل من المصريين».

■

ومن الحق أن نشير إلى أن الجباخنجى قد سجل باعتزاز الدور الذى قام به الأستاذ فؤاد عبد الملك فى إنشاء دار الفنون والصنايع المصرية، وهو ما كان مبررا قويا لأن تسند إليه سكرتارية جمعية محبى الفنون الجميلة طوال سنى حياته.

(٣٨)

ولا يخلو هذا الكتاب القيم من التعبير الحى عن جهود الجباخنجى للتأريخ للحركات الفنية والجماعات التى نشأت فى مصر، وهو يخصص فصلا للحديث عن «جماعة الخيال» التى تكونت عام ١٩٢٩، مع أنها لم تقم إلا معرضا واحدا فقط، لكن الطريف أنه يستطرد فى هذا الفصل إلى الحديث عن علاقته هو نفسه بالفنان محمود مختار وكيف أتيح له أن

يعرفه.. ومع أن هذه الموضوعات شائقة فإنها أخذت الجباخنجى بعيدا عن جماعة الخيال التى لم تأخذ منه فى الفصل المعنون بها إلا فقرتين فقط.

(٣٩)

ومن أبرز التراجم التى ضمها كتاب الأستاذ محمد صدقى الجباخنجى تلك الترجمة الجميلة التى أفردها الجباخنجى للحديث عن المصور العظيم محمود سعيد، وهو القاضى الذى تفوق فى الفن، وقد نجح الجباخنجى فى تصوير حياة هذا الفنان العظيم ومبررات تفوقه حتى جعلنا نقتنع بأن التعليم غير النظامى كان كفيلا بصقل أنواع بارزة من العظمة الفنية:

« ... بل كنت أرى فيها كيف تتفتح الزهور سنة بعد أخرى فى روضة كانت من غرس يديه، فقد بدأت هوايته الفنية منذ صباه، ونمت ثقافته بسعة اطلاعه، وكثرة أسفاره، ودراسته دراسة المتأمل لأعمال الكثير من الفنانين أمثال جان فان ايك، وفان درفيدين الفلامنكيين، وبرونزينو الإيطالى وغيرهم من مصورى الصور الشخصية، ولم يغير هذا التأمل شيئا من طبيعة نفسه، ونظرته إلى الأجسام كما أرادها أن تكون معبرة فى شموخ وكبرياء عن طابعها المصرى الأصيل، واستدارة أعضائها، والتشكيل البنائى الراسخ تحت تأثير الأضواء والظلال المتباينة، وكان مع محمود مختار يمثلان ذروة الفن المصرى المعاصر فى فنى النحت والتصوير».

(٤٠)

وتبرز قدرة الجباخنجى على تقييم الأعمال الفنية والفنانين بصورة بارزة حين نجده قد لخص لنا باقتدار الموضوعات أو الميادين الأربعة التى كرس لها محمود سعيد إبداعاته الفنية:

« ... المجال الأول ويكشف عن اهتماماته بالريف المصرى، وسكان القرى والطبيعة».

«والثانى يخص ما استهوى مشاعره من العادات والتقاليد فى الأحياء الوطنية، والنزوع إلى الجانب الصوفى فى تصويره الصلاة، وزيارة القبور،

والذكر، والزار».

«وفى المجال الثالث أبدع فى تصوير الصور الشخصية لأهله وأصدقائه، وما كان يراه فى بعض الأفراد من خصائص ومميزات شخصية كشف فيها عن أسرار النفس وخصالها».

«وفى المجال الرابع نجده يكشف عن دراسته المتأنية للأجسام العارية بدعوة من أصدقائه من المصورين الأجانب أمثال بابا جورج، وشارل بوجلان، وانجيلوبولوس للاشتراك معهم فى رسمها بمراسمهم، وجميعها أنماط لفتيات يعلو بشرتهن ما يشبه اللون النحاسى بفعل يود البحر، وتحت تأثير الأضواء المتباينة، والحركات والأوضاع المتنوعة، وفيها تبدو نزعات الفنان وميوله كما يراها بعقله الباطن الملىء بالشجون».

■

ونحن نعرف مما يورده الجباخنجى أن محمود سعيد رسم صورا شخصية لزوجته السيدة سميحة رياض (١٩٢٤)، وليوسف وهبة باشا (١٩٣١)، وللدكتور جواد حمادة (١٩٣٢)، ولمحمد ابن أخيه (١٩٤٥).

(٤١)

وعلى القدر نفسه من الدقة والفهم والتأصيل تأتى ترجمة الجباخنجى لحياة الفنان محمد ناجى، وهو طراز آخر من رجال الحياة العامة الذين استهواهم الفن واستأثر بهم، فقد كان دبلوماسيا.

وهو يقدم تفصيلات كثيرة عن الآثار الفنية المتاحة أمام ناظرينا من إنتاج هذا الفنان العظيم:

«... وفى عام ١٩٣٤ أسند إليه مستشفى المواساة منذ بدء إنشائها تصوير أربع لوحات كبيرة للطب عند العرب، والطب عند قدماء المصريين، والممرضة والطب الشعبى، والصيادون والطفل، وظل يعمل فيها سنتين بمعدات (استوردها) له المستشفى خصيصا من إنجلترا، وزرته فى مرسمه بالمستشفى مع الزميل الراحل المثال السيد مرسى صادق، وشاهدت اهتمامه

وحرصه على التكوين الإنشائى المستند إلى حساب دقيق فى توزيع المساحات والفراغات، وتسطيح الألوان المتكاملة على كل لوحة بجرأة نادرة تنم عن ثقته بقدراته الفنية التى كان شديد الحرص عليها، والعناية بها بثقافته، واطلاعه، وتأملاته، فلم يكن يأبه بالتنميق أو الرسم الدقيق والتجويد، بقدر اهتمامه باللمسات العريضة والمسطحة، والألوان الكثيفة، والملمس الخشن المساعد على اكتمال الرؤية المعبرة عن مضامين ظاهر الأشكال بإحساس شاعرى متدفق، فبدت لوحاته كملاحم الشعر توحى إلى الفكر ببلاغة المعانى التى تجيش بخاطره».

«وفى مجلس الشعب لوحة كبرى تمثل نهضة مصر أتمها الفنان محمد ناجى فى عام ١٩٣٥ واقتناها مجلس الشيوخ فى ذلك الوقت (مجلس الشورى الآن)».

■

ويعلى الجباخنجى من قيمة التعبيرية فى فن محمد ناجى ويقول:

«وشاهدت اهتمامه وحرصه على التكوين الإنشائى المستند إلى حساب دقيق فى توزيع الفراغات والمساحات وتسطيح الألوان المتكاملة على كل لوحة بجرأة نادرة تنم عن ثقته بقدراته الفنية».

(٤٢)

ولا يبخل علينا الجباخنجى بترجمة لحياة الفنان السكندرى أحمد عثمان (١٩٠٨ - ١٩٧٠) مؤسس مدرسة الفنون الجميلة فى الإسكندرية (عام ١٩٥٧)، ورئيس قسم النحت قبل ذلك فى الكلية الأم، ويلفت الجباخنجى نظرنا إلى أن هذا الفنان الذى تولى عمادة كلية الفنون الجميلة لم يكن من خريجى الفنون الجميلة، ولكنه كان من خريجى مدرسة الفنون التطبيقية، وذلك على نحو ما تولى محمد حسن خريج الفنون الجميلة وكالة مدرسة الفنون التطبيقية. وهو مثل واضح على التكامل والتبادل بين الفنون ودراستها.

(٤٣)

ويتحدث الجباخنجى عن الفنون التقليدية حديثا يتسم بالإنصاف، وهو يخصص لها فصلا مهما من كتابه ويخصصه للحديث الموجز عن فنونها التى تتولاها وتتوارثها طائفة من الأسر المصرية الماهرة:

«... وكما يفخر الفنانون المصريون فى القرن العشرين بما أنجزوه من بدائع فى فنون التصوير والنحت، نجد أن الصناعات الفنية المتصلة بمنابع الفنون الإسلامية مازالت تمارس على أيدى مهرة الصناع منذ أكثر من ألف سنة، ولاتقل جمالا وتعبيرا وبهاء، إلى جانب ما تؤديه من أغراض نافعة لحياة الإنسان، ولا يكاد متحف من متاحف العالم يخلو من نماذج منها، وفى الكثير من المساجد والبيوت الإسلامية أمثلة رائعة تشهد على البراعة والأصالة، وأكبر شاهد عليها أربعة ربوع تتبع وزارة الأوقاف بخان الخليلى وهى: ربع السلسلة رقم ٥ وبه عشرون مصنعا، وربع السلسلة رقم ٦ وبه أربعة مصانع، وربع السلحدار وبه اثنان وثلاثون مصنعا، وربع الكوة وبه عشرون مصنعا، علاوة على المصانع التى تقع فى وكالتين: الأولى تعرف بوكالة القطن، والثانية وكالة السلحدار».

«ومجموع مصانع خان الخليلى يبلغ عددها ١٥٠ مصنعا لمختلف الحرف الفنية».

(٤٤)

كذلك يبدى الأستاذ الجباخنجى اهتماما موازيا بمدرسة الفنون التطبيقية، التى كانت فى الأصل أقساما مهنية تتبع مدرسة الفنون والصنايع بالعباسية، ثم استقلت وعرفت باسم «مدرسة الفنون والزخارف المصرية» فى الحمزاوى (عام ١٩١٩)، وفى عام ١٩٢٩ انتقلت إلى اسطبلات سراى الخديو إسماعيل بالأورمان وعرفت باسم «مدرسة الفنون التطبيقية» وعين الفنان محمد حسن (وهو خريج الفنون الجميلة) وكيلا لها وهو يقول:

«... وعندما أنشأ محمد على مدرسة العمليات بالقلعة فى عام ١٨٣٠

ألحق بها أقساما مهنية انفصلت لتتبع مدرس الفنون والصنائع بالعباسية، ثم استقلت وعرفت باسم مدرسة الفنون والزخارف المصرية بالحمزاوى فى عام ١٩١٩».

«وأسندت إدارة المدرسة إلى وليم ستيوارت البريطانى المتخصص فى تصميم هندسة الديكور الداخلى، وكان الإيطالى أندريه فيدومانزو يقوم بتدريس الحفر فى الخشب، والرومانى جان بونتيلا بتدريس الرسم العام، والحاج أحمد عثمان لتدريس الزخرفة الإسلامية، ويعتبر من الرواد الأوائل فى هذه الزخارف التى برع فيها، وقام بتجديد زخارف قبة الإمام الشافعى، وكان واسيلى حبيب من المتخرجين فى قسم النسيج عام ١٩١٢، وتبعه رجب عزت المتخصص فى طراز الأثاث والمنظور الهندسى فى عام ١٩١٣ وأرسلا فى بعثة إلى إنجلترا ولحق بهما إبراهيم صالح الذى تخصص فى زخارف المنسوجات والسجاد ومواد الصباغة».

«وكان الطلبة المتفوقون يرسلون فى بعثات إلى إنجلترا لاستكمال دراستهم مثل عادل عبد الرحيم الصياد، وأحمد أحمد يوسف، ومحمود زكى المصرى، وتوفيق حسين وغيرهم».

«وكان يرأس قسم النجارة إبراهيم على أحمد، ورأس قسم النسيج المعلم توفيق عانوس».

«وكانت مدة الدراسة بالقسم الابتدائى أربع سنوات، منها عام ونصف يدرس فيها الطالب جميع التخصصات قبل إلحاقه بالقسم الصالح له لأعداد العامل المهنى، وكان الطالب يمنح خمسة قروش يوميا، ثم ينقل إلى القسم الثانى بأجر شهرى ثلاثة جنيهات، ثم ينقل إلى القسم الثالث (العالى) بشرط أن يكون حاصلا على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها، وبشرط اجتياز امتحان القدرات ويقضى أربع سنوات دراسية يمنح بعدها دبلوما يخول له العمل رساما بإحدى الوظائف، أو مدرسا للرسم بمدارس التعليم العام».

«وفى عام ١٩٢٩ انتقلت المدرسة إلى اصطبلات سراى الخديو إسماعيل بالأورمان، وعرفت باسم مدرسة الفنون التطبيقية (حيث هى الآن)، وكان محمد حسن المتخرج بمدرسة الفنون الجميلة المصرية عام ١٩١٠ يعمل وكيلا لها (عندما كانت بالحمزاوى)، وحدث خلاف بينه وبين مديرها الإنجليزى وليم ستيوارت مما أدى إلى تدخل المندوب السامى البريطانى ووزير المعارف، وكان الحل الوحيد إبعاد الفنان محمد حسن فأرسل فى بعثة دراسية إلى روما فى عام ١٩٢٥ ليلحق بزميليه راغب عياد، ويوسف كامل، وإعفاء المدير الإنجليزى لبلوغه سن الخامسة والستين، وحل محله جون ادنى».

(٤٥)

ويتحدث الجباخنجى عن المجالات الفنية التى امتدت إليها مدرسة الفنون التطبيقية بدراستها وتعليمها:

«... وأصبحت الأقسام ثلاثة عشر قسما فنيا مستقلا بعد أن كانت ثلاثة أقسام كل منها يضم ثلاثة تخصصات (زخرفة داخلية وأثاث وحفر على الخشب ـ نسيج وسجاد وصباغة ـ معادن وصياغة ومينا)».

....

«ومن بين المتخرجين فى مدرسة الفنون والزخارف المصرية بالحمزاوى صالح الشيتى (١٩٢١)، وأرسل فى بعثة إلى باريس فى عام ١٩٢٥، وعبد العزيز فهيم (١٩٢٢)، وأرسل فى بعثة إلى روما فى عام ١٩٢٦، والتحق بقسم الزخرفة بأكاديمية روما، وتتلمذ على يد فيروتشو فيراتسى، ومحمد عزت مصطفى (١٩٢٢)، والتحق بقسم التصوير بأكاديمية روما عام ١٩٢٦، ولحق به حسين محمد يوسف، وتتلمذا على المصور أومبرتو كرومالدى، ومساعده باتاليا، وأرسل أحمد عثمان إلى روما فى عام ١٩٢٧ بعد أن أمضى فى فلسطين فترة للعمل فى تسجيل الآثار التى كانت تكشف عنها بعثة ترانسلفانيا الأمريكية، وتتلمذ على يد المثال زانيلى، وعاد فى أواخر

عام ١٩٣٢ بعد أن أمضى عاما بمدينة فلورانس للاطلاع على متاحفها، ليعمل مع مَنْ سبقوه مدرسا بكلية الفنون التطبيقية».

«وعين المرحوم أحمد عثمان مدرسا بقسم النحت مع المثال أنطون حجاز زميل الرياعى الأول من خريجى مدرسة الفنون الجميلة فى عام ١٩١٣، وانضم إليهما المثال منصور فرج فى عام ١٩٣٥ بعد أن أمضى عاما بمدرسة أسوان الصناعية على إثر عودته من بعثته الدراسية فى لندن وفلورانس، واشترك أحمد عثمان ومنصور فرج فى تصميم وتنفيذ اللوحات البارزة على مدخل حديقة الحيوانات بالجيزة فى عام ١٩٣٧، ونادى ضباط الجيش بالزمالك».

(٤٦)

ويلخص الجباخنجى باقتدار قصة نشأة الأكاديمية المصرية فى روما فيقول:

«... تقدم الفنان راغب عياد فى عام ١٩٢٨ باقتراح إنشاء أكاديمية مصرية أسوة بباقى الدول فى روما إلى وزير مصر المفوض صادق حنين.. وقدمت حكومة إيطاليا المبنى المقام على «تل إيبيو» مقابل الأرض التى قدمتها الحكومة المصرية لمعهد «ليوناردو دافنشى» بشارع ٢٦ يوليو حيث هو الآن، وهو المعهد الذى أنشئ بالقاهرة فى عام ١٨٩٨ ليرعى أولا مصالح الفنانين الإيطاليين لينشروا فنونهم بين شباب المصريين الراغبين فى دراسة الفن دراسة مسائية حرة، وكان مقره إلى أواخر العشرينيات بشارع الألفى».

«وفى تلك السنة تولى مراد سيد أحمد منصب سفير مصر فى إيطاليا، وكان فى العام السابق سفيرا لمصر فى ألمانيا، وعندما أعلن هتلر الحرب لفرض سيادته على العالم بأسره فى عام ١٩٣٩ كان سفيرنا خارج الأراضى الألمانية، ووضعت السلطات هناك يدها على جميع المصريين وأودعتهم المعتقلات بدون مبرر، ومن هنا كان الملحق الثقافى ومدير الأكاديمية المصرية سحاب رفعت ألماظ شديد الحرص على استطلاع وجه الحقيقة من

خلال اتصالاته برجال الحزب الفاشى، وكأنه واحد من رجال موسولينى، ومع ذلك لم تعوزه الشجاعة بأن يعلن ويحدد يوم دخول إيطاليا الحرب ضد الحلفاء، فسارع إلى الاتصال بوزارة الخارجية يطلب منها اعتماد المال اللازم لترحيل جيع المصريين على نفقة الدولة، واتصل بجميع الطلبة الدارسين فى جميع أنحاء إيطاليا ليسارعوا بالتواجد فى روما استعدادا للرحيل على آخر رحلة قامت بها الباخرة «ماركو بولو» إلى الإسكندرية، فأبحرنا من نابولى فى ٢٧ مايو وبلغنا الإسكندرية فى ٢٩ مايو ١٩٤٠».

«وفى العاشر من يونيو وقف موسولينى فى شرفته وقال: «يا ذئاب إيطاليا هلموا إلى السلاح».

«وبهذا النداء أعلن موسولينى بنفسه عن نهاية نظامه وسقوط الملكية وانهيار المقاومة ضد زحف قوات الحلفاء بعد انتصارهم على قوات روميل وجرازيانى فى ليبيا أمام قوات الحلفاء بقيادة مونتجمرى فى موقعة العلمين والأراضى الليبية».

«وفى الفترة التى أمضاها سحاب رفعت ألماظ بعد عودته من إيطاليا فى عام ١٩٤٠ إلى أن رحل عنا ضمن ضحايا الطائرة المنكوبة فى عام ١٩٤٧ أسندت إليه السراى ووزارة الأشغال الإشراف على ترميم زخارف جدران قصر الجوهرة (قصر محمد على) بالقلعة، وقصر المانسترلى بالروضة، مستعينا بطائفة من الفنانين أذكر منهم محمد عزت مصطفى، وسعيد الصدر، وأحمد عثمان، وعبد العزيز فهيم، وصلاح كامل، وعبد الحميد عزمى، وأمين صبح، والمهندس عبد النبى النحاس للإشراف على سير العمل الذى قام به عمال متخصصون فى ترميم النقوش الإسلامية الطراز، وبعد انتهاء سنوات الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٤٥ عاد جمال السجينى، وكامل مصطفى ليستكملا دراستهما التى انقطعت فى عام ١٩٤٠».

«وفجأة وعلى غير انتظار وصلتنى فى فبراير عام ١٩٤٦ شهادة الليسانس بتقدير ممتاز موقعا عليها من كارينا رئيس قسم التصوير ورئيس

الأكاديمية فى فلورانس بتاريخ ٨ يونيو عام ١٩٤٠، وأخطرت أكاديمية فلورانس الملحق الثقافى سحاب رفعت الماظ بذلك».

(٤٧)

ويخصص الأستاذ محمد صدقى الجباخنجى من كتابه فصلاً كبيراً لدراسة نشأة معاهد وكليات التربية الفنية، وبعثات وزارة المعارف فى هذا الميدان.

وهو يتحدث عن نشأة كلية التربية الفنية من خلال ما يرويه عن الرحلة الفنية لمبعوثى وزارة المعارف الأوائل:

«... فى عام ١٩٢١ أرسلت اثنين من خريجى مدرسة المعلمين العليا وهما حمد شفيق زاهر، وحبيب جورجى لدراسة التربية الفنية الحديثة فى إنجلترا، وأتبعتهما لنفس الغرض ببعثة ثانية ضمت محمد يوسف همام، وفتوح الرفاعى، ومحمد عبد الهادى، وفؤاد عبد العزيز، وسيد الغرابلى، ثم حامد حسنى سعيد، وسعد الخادم ودرسا مع المصور أوزنفانت فى مرسمه، وبرجوع الفوج الأول أنشأت الوزارة قسما خاصا للرسم بمعهد التربية للمعلمين فى عام ١٩٣٧، وتحول هذا القسم إلى معهد يتمشى مع برامج التعليم الحديثة فى تهيئة المناخ الملائم لطبيعة طلبة مدارس التعليم العام فى كل المراحل الدراسية وتدريبهم على استعمال الخامات والألوان والأحبار، وألحقت هذه الدراسة بمعهد التربية لمدة سنتين للحاصلين على دبلوم الفنون الجميلة، أو دبلوم الفنون التطبيقية للحصول على شهادة الأهلية لتدريس الرسم والتربية الفنية بمدارس التعليم العام، وظلت مناهج الدراسة بمعهد التربية الفنية تتأرجح كلما أعيد النظر فى خطط الدراسة التعليمية فى المرحلة الثانوية حتى قضى عليها كمادة أساسية وأصبحت التربية الفنية من الهوايات بالتعليم الثانوى الذى انكمشت فيه الدرسة إلى ثلاث سنوات للحصول على شهادة الثانوية العامة التى تؤهل حاملها للالتحاق بكليات الفنون التابعة لجامعة حلوان بدون تدريب فنى أو ثقافى سابق».

(٤٨)

ويتحدث الجباخنجى أيضا عن جهود الدولة فى تعليم التربية الفنية للفتيات من خلال إنشاء معهد المعلمات:

«ومع هذه المحاولات فى إعداد المدرس الصالح لتدريس التربية الفنية بمراحل التعليم العام للبنين، أنشأت وزارة التربية والتعليم معهدا آخر لإعداد المدرسات وأطلقت عليه اسم «المعهد العالى للتربية الفنية للمعلمات»، وأسندت إدارته إلى مسز واتكن فيما بين عامى ٣٨/ ١٩٣٩، وفى العام الدراسى التالى أسندت الوزارة إلى السيدة اسمت كامل إدارة المعهد، وفى عام ١٩٤٣ ضم إليه معهد الموسيقى، ومعهد التدبير المنزلى، ومعهد التربية الرياضية فى مبنى يقع بشارع المطبعة الأميرية ببولاق، وأسندت إلى السيدة عائشة إقبال راشد إدارة هذا المعهد، وخصصت لكل معهد رئيسة له وتولت السيدة زينب عبده رئاسة معهد معلمات الفنون، ثم استقل بنفسه فى عام ١٩٤٧، وكانت الدراسة فيه للحاصلات على الثانوية العامة لتأهيلهن لتدريس الفنون بالتعليم العام، كما خصصت قسما حرا لغير الحاصلات على هذه الشهادة».

«وكانت عفيفة توفيق أول طالبة تبعث بها وزارة التربية والتعليم فى عام ١٩٢٤ إلى إنجلترا لدراسة فن الرسم على أحدث الأنظمة التربوية، وفى العام التالى لحق بها الفوج الأول من زميلاتها المؤلف من زينب عبده، وإسكندر غبريال، وأسمت كامل بعد تخرجهن من مدرسة السنية (بحى السيدة زينب) لدراسة الطبيعة والكيمياء والرياضة، لكنهن تحولن بعد عام واحد إلى دراسة الرسم، وعدن جميعا فى عام ١٩٣١ ليعملن مدرسات للرسم بالتعليم الثانوى للبنات».

«وأرسل الفوج الثانى المؤلف من عزيزة يوسف، وعدالات كمال، وإجلال حافظ، وأليس تادرس، وإنعام سعيد، وكوكب يوسف إلى إنجلترا أيضا لدراسة فن الرسم، وعدن جميعا فى عام ١٩٢٨».

....

ربما كان من الجدير بالذكر أيضا هنا أن نشير إلى ما نقلناه عن الدكتور رشدى سعيد شقيق السيدة الأستاذة إنعام سعيد فيما يتعلق بأثرها فى حياة أسرتها الصغيرة التى كان رشدى سعيد نفسه أحد أفرادها:

« ... وبعد سنة واحدة من وصول شقيقتى إنعام إلى مصر (بعد عودتها من بعثتها)، قامت بإلحاقى أنا وشقيقى الأصغر كمال بقسم الصبيان بجمعية الشبان المسيحية بالقاهرة، التى كان مقرها شارع إبراهيم باشا (الجمهورية حاليا) بقصر نوبار باشا رئيس وزراء مصر وقت الخديو توفيق، وكان التحاقى بهذا القسم وأنا فى سن الثانية عشرة من العمر من أهم ما أثر فى تكوينى».

وقد حرص الدكتور رشدى سعيد على أن يشير بكل حب إلى مظاهر الحضارة (!!) التى جلبتها بعثة الشقيقة عند عودتها إلى مصر، فقد أحالت بيت العائلة شيئاً آخر غير الذى كان عليه، وغيرت من سلوكيات أسرتها تغييراً جذرياً، وكانوا هم أنفسهم - على نحو ما يروى رشدى سعيد - سعداء به وهو يقول:

« .... وعندما عادت شقيقتى من بعثتها، بعد سبع سنوات كاملة فى الغربة، تغير بيتنا تحت تأثيرها فأعادت تنظيم غرفه وأضافت عليها لمسة جمالية، وملأتها بالرسوم واللوحات، التى كانت قد رسمتها بنفسها أو اقتنتها، وبالتماثيل التى صبتها أو نحتتها خلال دراستها بالبعثة».

«كما قامت بتغيير الطريقة التى نتناول بها طعامنا الذى أصبح له ساعات محددة نتناوله ونحن جلوس فى نظام، وبعد أن نرتب المائدة ونضع الشوكة والسكين فى المكان الذى ينبغى أن توضعا فيه دون أن يسبق واحد منا الآخر فى الطعام، وأصبح لنا نحن صغار العائلة ميعاد مبكر للنوم الذى أصبح له قميص خاص كنا نخلعه عند صحونا ونستبدل به لباسا آخر».

«كما أصبح لكبار العائلة ميعاد للقاء الأصدقاء هو ميعاد تناول الشاى

بعد الظهر، الذى كان بمثابة الصالون الأدبى، فقد كان الكثير من الزوار هم من زميلات شقيقتى بالبعثة، واللاتى تولى الكثير منهن أهم المناصب، وقمن بأعمال مهمة فى الحياة العامة المصرية».

(٤٩)

ويحرص الأستاذ الجباخنجى على أن يذكر لنا ما تحقق بعد هذا من نجاح بارز لبعض الفنانات الدارسات فى الداخل والخارج:

«واستعانت وزارة التربية والتعليم بالفوجين الأول والثانى للتدريس بالمعهد العالى للتربية الفنية للمعلمات، وأضافت الوزارة إليهن مرجريت نخلة، وايما كالى عياد زوجة الفنان راغب عياد، والنمساوية مدام راينر».

«ومن بين خريجت هذا المعهد النسوى فنانات استطعن أن يحققن ذواتهن فى المعارض الداخلية، وفى الخارج بعد عام ١٩٤٥، ومنهن مَنْ عملن مدرسات فى المدارس النسوية والمعهد الذى تخرجن فيه».

(٥٠)

وقد حرص الأستاذ الجباخنجى فى كتابه على العناية بالتأريخ للنقد الفنى والصحافة الفنية وهو لا ينكر أنه فيما كتب كان ملتزماً بانطباعاته ومشاهداته وتجاربه الشخصية، وذلك على نحو ما أشار فى المقدمة.

وهو يورد نص أول مقال كتبه هو عن مسابقة مختار ثم هو يعلق عليه بقوله:

« ... بهذه الكلمة المتواضعة بدأت رحلتى فى عالم الصحافة بعد أن لقيت إعجاب الشاعر كامل الشناوى، وزكى طليمات وكانا يعملان بجريدة «روز اليوسف»، فكتبت فى جرائد: كوكب الشرق، والجهاد، والأهرام، كما كتبت فى الهلال الشهرى، ومجلتى كل شىء، والدنيا الجديدة، ومجلة الاثنين، ومجلة الإذاعة وغيرها من الصحف التى تهتم بما يتصل بالفنون التشكيلية من أحاديث، ولم يكن للنقد الفنى وقتئذ وجود فى صحافتنا العربية على

أساس علمى لغرس مفاهيم الفن، وتفسير الأساليب الفنية ومتابعتها، والكشف عن القيم الجمالية التى تتسامى بمشاعر الناس، باعتبار أن الفن ظاهرة فريدة من نوعها تدل على حضارة شعب».

«ولم يكن فى ذلك الزمان وحتى عام ١٩٤٥ مَنْ اهتم بالحديث عن الفنون التشكيلية إلا القليلين، ونذكر منهم الأديب عبد القادر المازنى، والدكتور محمد حسين هيكل، والشاعر عبد الرحمن صدقى، ولم يزد ما كتبه كل منهم على مقالين أو ثلاثة لاستعراض وجهات نظر ذاتية، أو من أجل إثارة الجدل فى أهمية الفن فى الحياة بالقياس إلى الأدب، أو ما يعبر عن الارتياح والإعجاب بدون معرفة الأسباب».

«ومن الفنانين التشكيليين كتب إبراهيم جابر، وحسين محمد يوسف بجريدة الجهاد كلمات مناهضة لسياسة الإداريين الأجانب تعبيرا عن أغراض الرابطة التى جمعت لفيفا من التشكيليين فى عام ١٩٣٨ أكثرهم من المدرسين بمدرسة الفنون التطبيقية، وانتهت بما دب بينهم من خلاف حول الأهداف والمطامع الشخصية».

(٥١)

ويروى الأستاذ محمد صدقى الجباخنجى قصته هو نفسه مع الفنون الجميلة هواية ودراسة فيقول:

« ... وهناك فنانون تخرجوا فى أكاديميات الفنون الجميلة فى إيطاليا ودرسوا على نفقتهم رغبة منهم فى مشاركة الحركة الفنية التى لم تكن تبشر حتى نهاية العشرينيات بشىء يدعو إلى الأمل فى اتخاذ الفن وسيلة للحياة».

«وأذكر من هؤلاء يوسف طبوزادة، ولطفى رضوان، وعبد الغنى قدرى، وعندما زرت روما بعد زيارتى لباريس وانتويرب من ١٥ مارس إلى نهاية أكتوبر من عام ١٩٣٠ التقيت بهؤلاء ولم يكن فى حسبانى أن ألتحق بدراسة أكاديمية، بل كان قصدى هو التجول بين عواصم البلدان الأوروبية للوقوف

على تيارات الأنشطة الفنية وأوساطها، وزيارة المتاحف، والتزود من ثقافاتهم بالقدر الذى يسمح لى أن أعزز به وجودى فى محيط الفن بعد عودتى».

«والتقيت مصادفة فى سفارة مصر فى روما بالصديق المرحوم محمد عزت مصطفى، وزارنى فى محل إقامتى ورأى من أعمالى ما جعله يصر على إلحاقى بأكاديمية روما، ودعانى للتعرف على أصدقائه وزملائه فى الدراسة، وكانوا جميعا مبعوثين على نفقة وزارة التربية والتعليم من خريجى مدرسة الفنون الزخرفية التى أصبحت فيما بعد تعرف بكلية الفنون التطبيقية، وكانوا يلتقون فى كل مساء بمقهى «الجريكو» بشارع «كوندوتى»، وهو مقهى مشهور ويرتاده الفنانون من منتصف القرن الثامن عشر، ولايزال موجودا إلى اليوم».

«وتعرفت بالزملاء المثال المرحوم أحمد عثمان، والمصور المرحوم حسين محمد يوسف، والمزخرف عبد العزيزفهيم، وكان معهم المهندس المرحوم أبو النجا عبد الله، وكان يدرس فن العمارة على نفقته الخاصة بأكاديمية روما على يد المهندس بياشنتينى، كما كان المهندس عوض كامل فهمى وزميله المهندس مصطفى نيازى يدرسان مع زميل ثالث فن العمارة بالأكاديمية، وكانوا مبعوثين على نفقة الدولة، وبعد عودتهم تولوا التدريس بكلية الفنون الجميلة».

«وكان أعضاء البعثة يقيمون عادة فى الأكاديمية المصرية الواقعة على تل «ابيو» المطل على ملعب الكولوسيوم، ولحق بهم المثال مصطفى نجيب، والمصور أمين صبح فى شهر ديسمبر عام ١٩٣٠، وكانا من الدارسين بمدرسة الفنون الجميلة عندما كانت بشارع خلاط بشبرا ولم يتما دراستهما فيها لأن كلا منهما كان الوحيد فى فرقته بالسنة الأولى، فأرسلا إلى روما لإتمام دراستهما».

(٥٢)

ويتحدث الجباخنجى عن الخطوات التى مكنته من أن يمضى فى تأهيل

نفسه بالعلم والدراسة على نحو ما مضى، معترفا بالظروف التى أخرته بعض الوقت، ثم بعودته إلى أستئناف دراسته:

«... وإزاء إصرار محمد عزت مصطفى وإغراء زملائه بضرورة الحصول على المؤهل الدراسى، وعلى الرغم من اعتراضى على العمل فى الوظائف الحكومية، فإنى قبلت مرغما التقدم لامتحان القبول بقسم التصوير بالسنة الثانية فى نوفمبر عام ١٩٣٠، وكنت الوحيد الذى اجتاز الامتحاان من بين أربعة من الدارسين على نفقتهم الخاصة، كما تم قيدى بشعبة الفنانين بنقابة فنانى وأدباء وسط إيطاليا فى ٩ نوفمبر عام ١٩٣٠، ولكنى لم أكن مواظبا على الدراسة الأكاديمية التى أنفر منها بطبيعة نفسى، وعلى حد قول الفرنسيين: «إن المدرسة لا تصنع فنانا»، فطلبت فى يونيو عام ١٩٣٢ تحويل أوراقى إلى أكاديمية فلورانس لعلمى بما يتمتع به الطلبة هناك من حرية التعبير مع رئيس قسم التصوير الفنان الكبير فيلشى كارينا، وقضيت عاما بالسنة الرابعة حتى شهر مايو عام ١٩٣٣».

«ولظروف خارجة عن إرادتى رجعت إلى مصر قبل أداء امتحان الليسانس بعشرة أيام مما أدى إلى تخلفى فى الحصول عليه سبع سنوات قمت خلالها بأعمال حرة كثيرة، منها إنشاء أول مكتب مصرى للإعلان وكان عائده عاملا مساعدا على إنشاء المجمع المصرى للفنون الجميلة الذى انضم إليه ٥٢ فنانا مصريا ليقفوا وجها لوجه أمام سيطرة الفنانين الأجانب».

«وزالت الغمة بفقد عزيزين كان من الضرورى أن أظل إلى جوارهما فى مرضهما».

«وأعلنت ألمانيا النازية الحرب على إنجلترا بعد أن أسقطت بولندا وهولندا وبلجيكا وزحفت على الأراضى الفرنسية وبدأت توجه ضرباتها غربا وشرقا، وشعرت أن الأمر لا يحتمل التسويف، فعقدت العزم على السفر إلى فلورانس، وأقلعت الباخرة فى العاشرة من صباح يوم الجمعة ٢٠

أكتوبر عام ١٩٣٩ ووصلت روما الساعة ٦,٤٥ من صباح يوم الثلاثاء ٢٤ أكتوبر، ومكثت بها حتى يوم الأربعاء ٢٩ نوفمبر فأخذت قطار الساعة ٩,١٥ صباحا ووصلت فيرينسا أو كما يسميها الفرنسيون فلورانس فى الساعة الواحدة إلا دقيقتين ظهرا، وتوجهت فى اليوم التالى إلى الأكاديمية والتقيت بأستاذى الذى كنت أحبه وأجله فليشى كارينا، وقدمت إليه أول مؤلف لى أصدرته فى نفس العام عن فنون النحت والتصوير فى القرن الـ ١٥ فى إيطاليا، وأذكر أنه كان سعيدا بهذه الهدية المتواضعة، واستمر عملى بانتظام لأتم دراستى للمرة الثانية بالسنة الرابعة، وتدخلت الأقدار مرة ثانية بإعلان إيطاليا الحرب على الحلفاء فى ١٠ يونيو عام ١٩٤٠ متضامنة مع ألمانيا واليابان، فاضطررت إلى العودة مع جميع المصريين».

(٥٣)

ويحرص الأستاذ محمد صدقى الجباخنجى على الإلمام أيضا بتاريخ المتاحف الفنية، وعلى سبيل المثال فإنه ذكر تفاصيل إنشاء متحف الفن الحديث ومقتنيات وزارة المعارف التى ضمها هذا المتحف:

« ... وأنشئ متحف الفن الحديث فى فبراير من عام ١٩٣١، وقد بلغ عدد المعروضات ٥٤٩ قطعة بمبنى عائلة يوسف نسيم موصيرى بشارع ٢٦ يوليو (شارع فؤاد الأول سابقا) بالقاهرة، وصدر أول دليل للمتحف فى عام ١٩٣٥ وكان ثمنه عشرة مليمات، ويقع فى حوالى ٢٢٤ صفحة علاوة على ٨٢ صفحة لصور بعض المقتنيات، ومنذ ذلك التاريخ حرصت الدولة على الاقتناء من المعارض، وشكلت لجنة بقرار وزارى أصدره نجيب الهلالى وزير المعارف على النحو الآتى: شريف صبرى (شقيق الملكة السابقة نازلى)، وحافظ عفيفى (وزير مفوض بلندن سابقا)، ومحمد محمود خليل (رئيس جمعية محبى الفنون الجميلة)، وروبرت جريج (المندوب البريطانى بصندوق الدين)، والمهندس مصطفى فهمى، وشارل تيراس (مراقب الفنون الجميلة بالوزارة)، وكاميللو اينوشنتى (مدير مدرسة الفنون الجميلة)، والفنان محمد

حسن (بالتعليم الفنى وناظر مدرسة الفنون الزخرفية)، والفنان روجيه بريفال (رئيس قسم التصوير بمدرسة الفنون الجميلة)، وبلغت قيمة المقتنيات حتى عام ١٩٤٥ مبلغ خمسة وخمسين ألفا وسبعمائة وستة عشر جنيها (٥٥,٧١٦ ج.م)، و١٦,٥٠٠ فرنكا فرنسيا قيمة المشتريات الخارجية لشراء ما كان يعرض فى قاعات الفنون فى باريس من أعمال الفنانين الفرنسيين».

(٥٤)

وعلى هذا النحو يمضى المؤلف فى تأريخه الحى لمتحف الحضارة التى بدأت إقامته فى مقر الجمعية الزراعية (أرض المعارض القديمة) الذى هو الساحة المخصصة الآن للأوبرا وغيرها من المؤسسات الثقافية، ثم يتولى عرض تاريخ هذا المتحف الوطنى المهم الذى شملته حركات تطوير وتحديث كثيرة يحرص الجباخنجى على أن يفصل القول فيها:

«... وفى ٦ أبريل من عام ١٩٣٩ عرض فؤاد أباظة مدير الجمعية الزراعية على الملك السابق (فاروق) إنشاء متحف يمثل الحضارة المصرية من عصور ما قبل التاريخ إلى العصر الحديث، واتفقت الجمعية مع وزارة التربية والتعليم على اتخاذ الإجراءات التمهيدية، وتم تشكيل اللجان التى تولى رئاستها المرحوم محمد شفيق غربال وكيل الوزارة، وخصصت الجمعية الزراعية جناحا بالطابق الثانى بالسراى الكبرى (سراى النصر) بأرض الجمعية بالجزيرة لإنشاء المتحف باعتباره نموذجا مصغرا استعدادا لإنشاء المتحف الأكبر الخليق بحضارة مصر، ووافقت اللجان على إسناد الأعمال الفنية إلى طائفة من الفنانين المصريين، وبهذا العمل أمكن دراسة العصور التاريخية وتوفير المادة العلمية وكل ما أمكن استخدامه من وسائل الإيضاح كاللوحات المصورة على الأفريز العلوى المحيط بكل قاعة وارتفاعه ٥٥ سنتيمترا، والمجسمات (ماكيت)، والديورامات والتماثيل».

....

....

ربما كان من الجدير بالذكر هنا أن نذكّر القارئ بما أشرنا إليه فى مدارستنا الدكتور حسين حسنى سكرتير الملك فى كتابنا «فى كواليس الملكية»:

«وعلى افريز القاعة خمس لوحات قام بتنفيذها الحسين فوزى».

«وتمثل اللوحة الأولى احتفال الفاطميين بأول العام الهجرى السادس (الثانى عشر الميلادى)، ويشاهد الخليفة راكبا فرسا على جبينها ياقوتة حمراء على شكل هلال، ومن خلفه حامل الصولجان، وحامل السيف، ومن حوله كبار رجال الدولة العسكريين والمدنيين».

«واللوحة الثانية تمثل صلاح الدين الأيوبى ببيت المقدس يستعرض جيوشه بعد استيلائه على القدس فى ٢٧ رجب سنة ٥٨٣ هـ ـ ١١٨٧ م».

«واللوحة الثالثة تمثل موقعة المنصورة وانتصار الجيوش المصرية على الصليبيين فى سنة ٦٤٨ هـ ـ ١٢٥٠ م التى انتهت بأسر لويس التاسع ملك فرنسا وجنده وسجنه فى دار ابن لقمان الباقية إلى الآن بجوار جامع الموافى بالمنصورة».

«واللوحة الرابعة تمثل الاحتفال بالمحمل فى موكب الحج، وهو احتفال يرجع إلى عصر الظاهر بيبرس البندقدارى».

«واللوحة الخامسة تمثل قناطر المياه التى تمتد من فم الخليج بشارع قصر العينى إلى قلعة الجبل، وتنقل المياه إلى مجرى على ظهر القناطر بواسطة السواقى».

(٥٥)

على أن الأستاذ الجباخنجى لم يبخل علينا ببعض ما يصور به ديناميات الحياة الفنية الحافلة بالصراع الإنسانى فى صوره المتعددة، ومع أنه لم يوف هذا الجانب حقه، فإن كتابه لا يخلو من ومضات طريفة فى هذا الصدد، ومن أطرف صفحات هذا الكتاب تلك التى تصور الصراع بين الزميلين

يوسف كامل وأحمد صبرى ومدرستيهما:

«ولم يكد يتسلم يوسف كامل وأحمد صبرى العمل بقسم التصوير مع الفرنسى روجيه بريفال بعد عودتهما فى عام ١٩٢٩ حتى بدأ الصراع بين الزميلين يتصاعد، كل منهما ينقد أسلوب الآخر فى التدريس أمام الطلبة وفى غيبته، مما أدى إلى انقسام الطلبة إلى فريقين كل فريق يشايع أسلوب أستاذه ويدافع عنه، وكان حسين بيكار وصلاح طاهر من شيعة أحمد صبرى، وكان محمود حسنى البنانى ومن بعده كامل مصطفى من أكثر تلاميذ يوسف كامل ولاء لفنه.. أما على كامل الديب ورمسيس يونان فقد اتخذ كل منهم موقفا محايدا».

■

وفى الكتاب تراجم ممتازة لمحمود حسن البنانى ورمسيس يونان وحسين بيكار وصلاح طاهر ومصطفى متولى وعبد القادر رزق وكامل مصطفى وجمال السجينى، وهى مصدر معلومات غزيرة وقيمة لابد لكل من يؤرخ للفن فى مصر أو يكتب عن الفن فى موسوعة عربية، وهى تتيح لكل من هؤلاء أن يتطرق إلى هذه المادة بالدرس والتأمل، فضلاً عن النقل الآمن، ومن هذه التراجم تتضح لنا حقيقة ناصعة أخرى فى شأن معهدنا العريق وجامعتنا الأولى فى الأزهر الشريف، فقد أمد الأزهر الشريف مدرسة الفنون الجميلة بعدد من خريجيها الممتازين كان من أبرزهم كامل الديب، والشيخ عبد المجيد وافى (الذى كان من مدرسى الأزهر وعمل لفترة رساما متميزاً بجريدة الأهرام).

(٥٦)

وعلى هذا النحو الجميل تتبع فصول هذا الكتاب نشأة كثير من مؤسساتنا الفنية، التى بذل الجباخنجى كل جهده فى تتبع تاريخها ومساراتها ونشأتها، ويؤرخ الأستاذ محمد صدقى الجباخنجى أيضاً لمشاركة مصر فى المعارض الدولية وبخاصة بينالى البندقية، وقد توج الأستاذ

الجباخنجى كتابه بفصل مهم عن الفن فى الإسكندرية، وهو حافل بما يصور نمو الحركة الفنية وازدهارها فى مدينة الإسكندرية، وبخاصة بعد أن بدأت القاهرة تغرق فى أزمات العواصم المزدحمة، ويضم هذا الفصل ثلاث ترجمات وافية لسيف وانلى وأدهم وانلى والسيد مرسى صادق.

■

ويضم الكتاب ملحقاً قيماً من الصور الفوتوغرافية لكثير من الآثار الفنية، ومن المؤسف له أن هذه الصور قد طبعت بطريقة الاكليشهات مما حرم القارئ من متعة النظر إليها لو أنها طبعت بتكنيك الأوفست الذى هو متوافر فى مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب التى نشرت هذا الكتاب حيث تزداد الفرصة فى أن تتجلى نواحى الجمال التى تتميز بها هذه الأعمال الفنية، بدلا من أن تقدم للقارئ على هذا النحو المطموس.

(٥٧)

ولست أمل من تكرار القول بأن كتاب الجباخنجى يحفل بكثير من العلم والتحليل لجوانب مضيئة فى حياتنا الفنية.

والحق أن هذا الكتاب ليس تاريخا فحسب، ولكنه فى المقام الأول حصيلة تأمل لفنان أصيل آمن فى كل جزئية مما تناولها بما عبر عنه من أن:

«... نهضة الفنون الجميلة فى مصر الحديثة لم تكن وليدة مصادفة أو تقليدا لفنون طارئة، بل كانت ضرورة اقتضتها نهضة شاملة فى كل مجالات الحياة على إثر اندلاع الثورة العرابية».

■

أما أن هذا الكتاب تحفة فنية أضافها الجباخنجى إلى ما له من لوحات وآثار فنية فحقيقة، وأما أنه صاحب فضل به على ثقافتنا فلا أظن أحدا فى حقبتنا هذه قد سبقه إلى هذا التميز فى مثل هذا الجهد المشكور.

الباب السادس

من نافذة المكتبة

ميخائيل بك شاروبيم

(١)

نبدأ بالتعريف بهذا الرجل بطريقة موسوعية سريعة فنقول إنه مؤرخ موهوب رزق التوفيق فى أعماله التاريخية والعلمية، من رجال عصر التجويد الذين غمطوا حقهم بسبب كثرتهم لا ندرتهم، وهو من المثقفين الحقيقيين الذين كانوا على مستوى رفيع من العلم والموهبة والإخلاص للعلم والموهبة.

ولد فى القاهرة فى إبريل ١٨٥٤، والتحق بمدرسة (حارة السقايين) التى كان الأنبا كيرلس الرابع (١٨٥٤ ـ ١٨٦٢) قد أنشأها ليجنب أبناء هذا الحى من الأقباط مشقة السير إلى المدرسة البطريركية بالأزبكية.

وكانت حارة السقايين تمثل «حارة النصارى» بالنسبة للقبط خلال القرن التاسع عشر، وفى مدرسة حارة السقايين تلقى ميخائيل مبادئ

العربية والإنجليزية والفرنسية، فلما استوفى تعليمه فيها انتقل إلى المدرسة البطريركية حيث الكاتدرائية المرقسية فى ذلك الوقت، وهناك تلقى تعليما أعلى ، وفى سن السادسة عشرة (١٨٧٠ تقريبا) كان شاروبيم قد انتهى من دراسته المحدودة، فانخرط فى سلك الوظائف الحكومية، حيث عمل فى قلم التحريرات الافرنجية بنظارة المالية، ثم اشتغل كمترجم ثم كسكرتير خاص لإسماعيل صديق باشا (المفتش)، وبعد مصرع (المفتش) فى نوفمبر ١٨٧٦ عين شاروبيم، وكان فى الثانية والعشرين، أمينا ثانيا بجمرك الإسكندرية، ثم أمينا لجمرك دمياط، فأمينا لجمرك بورسعيد عام ١٨٨٠، وفى تلك السنة استقال شاروبيم من العمل بالجمارك وعاد إلى القاهرة، لكنه قبل بعد قليل وظيفة مفتش بالمراقبة الثنائية التى أنشئت فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦، وفى أعقاب الاحتلال البريطانى وفى ظل الفوضى الفاشية فى الإدارة المصرية قام المترجم ببعض المهام القليلة المتصلة بجيش الاحتلال.

(٢)

وفى عام ١٨٨٤ اختاره نوبار باشا (قاضيا) فى محكمة المنصورة الأهلية دون أن يكون لديه أى خبرات قانونية سابقة، ذلك أن أول شروط وضعت للالتحاق بالعمل القضائى ونصت على ضرورة حصول القاضى أو عضو النيابة على (شهادة حقوقية إما من مصر أو أوروبا) لم تفرض إلا فى نوفمبر عام ١٨٩٣، وقد أصبح رئيسا للنيابة بنفس المحكمة، وهى يومئذ أكبر نيابات القطر وأوسعها اختصاصا.

وبعد عشر سنوات من العمل فى القضاء عين ميخائيل شاروبيم مديرا لمصلحة التاريخ (كان هذا هو اسم مصلحة المساحة) ١٨٩٤، وفى عام ١٨٩٩ نقل إلى وزارة المالية ناظرا لإدارة أملاك الميرى الحرة (وكان

صاحب قرار هذا النقل (الذى أفاد منه شاروبيم) هو بطرس غالى الوزير البارز فى وزارة مصطفى فهمى القائمة بالحكم فى ذلك الوقت، والذى خلف مصطفى فهمى فى رياسة الوزارة) فمديرا للأملاك فى الإسكندرية حتى عام ١٩٠٣، وفى ذلك العام تقاعد وهو فى سن التاسعة والأربعين، وظل فى مرحلة التقاعد حتى توفى عام ١٩١٨ عن ٦٤ عاما.

وقد تزوج واحد من أبناء بطرس غالى الكبير من ابنة ميخائيل شاروبيم، وهكذا فإن الدكتور بطرس غالى (الحفيد) الذى كان سكرتيرا عاما للأمم المتحدة يتمتع بأنه حفيد هذين الرجلين: رئيس الوزراء الذى اغتيل فى ١٩١٠، والمؤرخ الذى وقف بتاريخ مصر عند اغتيال صهره رئيس الوزراء فى ١٩١٠.

(٣)

عرف شاروبيم بأشهر مؤلفاته وهو كتاب «الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث» فى أربعة أجزاء ضمنها ما هو معروف عن التاريخ منذ بدء الخليقة وعهد نوح عليه السلام مرورا بأولاده إلى المصريين القدماء إلى عهد الغزو الفارسى لمصر إلى عهد الإسكندر الأكبر فالبطالسة فالرومان حتى الفتح الإسلامى، ثم تاريخ العرب فى الجاهلية وظهور الإسلام، فعهد الخلفاء الراشدين وبخاصة عهد الفاروق عمر، فعمرو بن العاص حتى الفتح العثمانى والولاة العثمانيين على مصر، ثم عصر محمد على وحياته وولايته وحوادث عهده وحروبه، ثم الثورة العرابية والثورة المهدية والاحتلال الإنجليزى حتى وفاة الخديو توفيق، ثم عصر عباس حلمى الذى يضمه الجزء الخامس .

ولشاروبيم مؤلفات أخرى: «التليد فى مذهب أهل التوحيد» و«رسالة عن الاستعمار» و«انجلترا فى شبه جزيرة العرب» و«رسالة فى مذهب

الإسماعيلية»، إلى جانب رسائل أخرى فى الجراد والنحل والرصاص وماضى آسيا وحاضرها، والجراكسة، وبلاد الأشانتى، والطباعة، ومعدات الحروب، وفلسفة النفس، والخلود، والرقص، والإسلام فى الحبشة.

وعناوين مثل هذه الرسائل أو الكتيبات تدل على قدرته على الفهم، وعلى الحكم الصائب على الأمور، وعلى تبنى وجهات نظر محددة والدفاع عنها، ثم على التأليف والكتابة.

كما أن طيف الموضوعات التى تناولها يدلنا على مدى مهارته وكفاءته.. ويرى الدكتور عبد الوهاب بكر أن «اندماج ميخائيل شاروبيم داخل الطبقة الحاكمة - وهو ما هيأته له تركيبته الاجتماعية - قد أتاح له الكثير من أسباب المعرفة والاستنارة إلى جانب انتمائه الطبقى كسبب وجيه»، بيد أنى أرى الحقيقة أنه كان موهوبا قبل كل هذا، ومغرما بالتاريخ، ولولا هذا ما ترك ما ترك.

(٤)

ولو كان ميخائيل شاروبيم مؤلفا مدرسيا من الذين يؤلفون المواد المدرسية فإن طيف الموضوعات التى تناولها يدلنا على مدى مهارته وكفاءته.. ولماذا نذهب بعيدا وهذا هو الكافى الذى حقق الدكتور عبد الوهاب بكر جزءا منه ينطق بكل ما يدل على موهبة الرجل وعبقريته، ومع هذا فإن الدكتور عبد الوهاب بكر لا يجد حرجاً حين يسارع إلى الحكم على ثقافة هذا الرجل حكما مبتورا وظالما ومتجنيا حيث يقول:

«... ونميل إلى قبول ما قال به بعض النقاد (هكذا دون أن يحددهم أو أن يذكر أسمائهم) من أن إتقان ميخائيل شاروبيم للغات وسعة اطلاعه إنما جاء نتيجة لانتمائه (لطبقة الأعيان) التى كانت تحرص على مظاهر الأبهة الطبقية التى كانت تتضمن الصالونات الأدبية، والحديث اليومى باللغات الأوروبية، واللقاء مع رجال الفكر والأدب، إلى جانب اقتناء

العربات ذات الخيول المطهمة وسكنى القصور الفاخرة».

هكذا يقول الدكتور عبد الوهاب بكر، وبودى لو سألته عن أمر هؤلاء التافهين الذين يعيشون بيننا الآن ويتمتعون بأكثر مما تمتعت به هذه الطائفة: أين آثارهم العلمية والتاريخية؟

ونعود إلى قراءة التفسير الذى يقدمه الدكتور عبد الوهاب بكر حيث يقول:

«ولعل اندماج ميخائيل شاروبيم داخل الطبقة الحاكمة ـ وهو ما هيأته له تركيبته الاجتماعية ـ قد أتاح له الكثير من أسباب المعرفة والاستنارة إلى جانب انتمائه الطبقى كسبب وجيه».

على هذا النحو يجد الدكتور عبد الوهاب بكر أنه قد أرضى ضميره فى الحكم على هذا المؤلف العظيم وعلى قيمة ثقافته، بينما ظنى أن ضميرى يظل معذبا إذا أنا تركت تعليق الدكتور عبد الوهاب بكر بدون تعقيب وتحليل.

(٥)

عاش شاروبيم حياته موظفا فى عهود متوالية وناله من بعض رؤساء الوزراء بعض التقدير أو المحاباة كما ناله من بعضهم بعض الظلم أو المجافاة، ومن الطبيعى أن ينحاز شاروبيمٌ لنوبار، ومن الطريف أننا لو تأملنا تاريخ شاروبيم لأدركنا بعد تمعن سريع أو تأمل أسرع أن شاروبيم قد نال أكثر من حظوة فى تاريخه الوظيفى فى الفترات التى كان نوبار رئيسا للوزراء فيها.

وقد عبر شاروبيم عن اعتقاده فى أهمية «الدكتاتورية» أو ما نسميه «الدكتاتورية» فى أكثر من موضع، وذلك على نحو ما فعل فى بداية حديثه عن عام ١٨٩٢ .

(٦)

وإذا كان الدكتور عبد الوهاب بكر نجح بتحقيقه للجزء الخامس من كتاب «الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث» أن يقدم عملا تاريخيا ذا قيمة كبرى لأبناء وطن، فمن حق ميخائيل شاروبيم علينا وقد فارق الحياة أن ننصفه من الدكتور عبد الوهاب بكر وهو صديق عزيز، لكنه شأن معظم الأكاديميين ظن أن من حقه بل من واجبه أن يتعالى على مثل هذا المؤرخ الموهوب، ومن الإنصاف أن نشير إلى أن تعالى الدكتور عبد الوهاب بكر على الأستاذ ميخائيل شاروبيم قد تكرر إلى الحد الذى أزعجنى فقد خفت أن ينتقل هذا التعالى فيما بعد إلى أقلام التالين للدكتور عبد الوهاب بكر ويتردد فى كتاباتهم فلا يصبح الأمر أكثر من ظلم بين.

(٧)

والشاهد أننا نرى الدكتور عبد الوهاب بكر يمارس الاستعلاء على ميخائيل شاروبيم مرة خرى حين يتعرض باستعلاء لأسلوب شاروبيم فى إبداء آرائه، وهو أسلوب ذكى يجمع بين ثلاثة عناصر يحرص عليها شاروبيم، فهو يحرص على الحق، وعلى التواضع، وعلى حماية النفس، لهذا فإنه لا يترك الآراء المنطقية ولا التعليقات الذكية من دون أن يوردها فى موضعها، لكنه فى النقاط الشائكة يفضل أن ينسبها إلى الرأى العام أو الخاص ولا يختص بها نفسه، وهو بسلوكه هذا يجنب نفسه بعض المصاعب السياسية التى لا يخلو منها عصر، كما أنه يحتفظ للرأى العام بقيمته فى نقد الحوادث. كما أنه لا يزعم أن كل هذه الآراء الصائبة صادرة عنه هو.

ومع تقديرنا لهذا كله فإن الدكتور عبد الوهاب بكر لا يبدى إعجابه بشاروبيم فى هذه الجزئية، ولا حتى تفهمه له، ولا حتى عذره له، وإنما

هو ينتقده على نحو ما نرى فيما يورده فى فقرته التالية:

«... لكن أهم ما يلاحظ فى كتابات ميخائيل شاروبيم هو حرصه على ألا يذهب بالأمر أبعد مما يلزم، فقد فضل ـ كلما كان ممكنا ـ أن يتجنب مخاطر المساءلة عن نقده بالاحتماء وراء مَنْ يزعم أنهم الناقدون، بكلمات أخرى، فقد كان شاروبيم يحرس دعواه الشخصية بالحياد المطلق دون أن يتعرض للأذى، وكان فى حد ذاته أمان وإغراء أكثر لشاروبيم من فكرة المغامرة غير المحسوبة العواقب، وقد أعطى هذا الأسلوب لشاروبيم مجالا كبيرا للتحليل والنقد، وهكذا فإن آراء وانتقادات شاروبيم وتحليلاته تنسب دائما إلى (كتّاب معينين) ـ (أصحاب التاريخ) ـ (بعض الكتاب) أو (حدثنى صديق ممن أعرفه أو (قال بعض أصحاب العلم)... إلخ. وفضلا عن هذا فإن شاروبيم كان يعطى تقاريره صفة عدم القطعية كخط رجعة، لإدراكه فى كل الأوقات لما تثيره الموضوعات التى يناقشها من نزاع».

(٨)

ومن الجدير بالذكر أن الدكتور عبد الوهاب بكر يحرص على أن ينتقد آراء شاروبيم فى بعض الزعامات الوطنية، وكأن شاروبيم لم يكن صاحب حق فى إبداء رأيه فى هذه الشخصيات التاريخية مهما كان هذا الرأى، وكأنى بالدكتور عبد الوهاب بكر يريد من شاروبيم أن يكون واعيا لنصوص الميثاق الوطنى (!!) ولرأى الميثاق أو عبد الوهاب بكر فى الزعامات الوطنية على سبيل المثال، وعلى كل الأحوال فلنقرأ هذه الفقرة الدقيقة الموحية التى يقدمها الدكتور عبد الوهاب بكر ملخصا بها آراء شاروبيم:

«أما عن الموقف الوطنى لميخائيل شاروبيم فيبدو واضحا من عداءه الصريح للوجود البريطانى فى مصر وممثليه،لكن عدائه امتد أيضا ليشمل رموز وقته من رجال الحركة الوطنية فعرابى عند شاروبيم زعيم عصابة دمر بلاده بينما كان ينعم باللذات، وجلب عليها الاحتلال والشقاء

الذى تعانيه، ومصطفى كامل فى رأيه قائد للغوغاء وأهل الحرف والصنائع الحقيرة. ومحمد فريد عنده متهوس كبير، أما الشيخ على يوسف صاحب المؤيد فهو كالريح التى مرت على النتن فحملت نتنا، وقد يُلتمس ليمخائيل شاروبيم بعض العذر فيما صدر منه نحو عرابى نتيجة لما ترتب على ثورته من احتلال بريطانى، وهو أمر فيه نظر، وما ترتب على هذه الثورة من مخاطر ألمت بطبقة الأعيان التى كان شاروبيم منها، لكن العذر فى حالة (مصطفى كامل ومحمد فريد وعلى يوسف يصبح صعب التدبير».

هكذا يقول الدكتور عبد الوهاب بكر، ونحن قد نشاركه رأيه لكننا لا نستطيع ولا نستسيغ ولا نتوقع أن نطلب من شاروبيم أن يشاركنا الرأى نفسه.

(٩)

على أننا نستطيع أن نتعاطف مع شاروبيم حين نرى الدكتور عبد الوهاب بكر فى الفقرة التالية حريصا على إدانة موقف شاروبيم من الاحتلال البريطانى فى إحدى الفترات التى تعرض لها مقارنا هذا الموقف بموقف سابق لشاروبيم نفسه، وهكذا نرى الدكتور بكر وكأنه يريد أن يلزم مؤلفا محترما ومؤرخا موهوبا بأن يظل أسير انطباعاته الأولى، وبألا يتغير رأيه مع الزمن حتى وإن كان هذا التغير منافيا لقيم يحرص عليها الناقد التاريخى:

«... ولقد كان لموقف شاروبيم هذا من رموز العمل الوطنى أثره الواضح فى موقفه فى النصف الثانى من التسعينيات من الوجود البريطانى. إذ نلحظ باستغراب شديد موقفا جديدا يتسم بانهزامية شديدة، وسلوك تبريرى واضح يبدو فى مناسبات غير قليلة، فهو يهاجم زعماء الحركة الوطنية لمعارضتهم للوجود الريطانى، ويدعو مواطنيه إلى عدم الانسياق

وراء ما سماه بمهاتراتهم، وحول هؤلاء الزعماء أثناء ذلك من (دعاة) إلى (أدعياء)، وينصح بالاستسلام للوضع القائم وعدم مقاومته توقيا لجلب المشاكل وسوء الظن بالبلاد من جانب الغرب. كما أنه كان لا يخفى مقته لفرنسا وسياساتها المعارضة لانجلترا ويقول عنها إنها (جعجعة بغير طحن)».

ربما نتوقف هنا لنردف عبارة شاروبيم بقولنا: «وقد كانت السياسة الفرنسية هكذا فعلا».

ونعود إلى تقييم الدكتور عبد الوهاب بكر لميخائيل شاروبيم حيث يقول:

«وقد اختلف هذا الموقف من جانب شاروبيم عما كان عليه موقفه وقت كتابته (للرقيب) (الإشارة إلى الكتاب الذى ألفه شاروبيم عن حوليات مصر السياسية ١٨٧٨ ـ ١٨٨٢ وقد حققه الدكتور يونان لبيب رزق أو فى النصف الأول من التسعينيات فى العمل الذى نحن بصدده، فهل كان هذا (راجعا) ليأس واستسلام من جانب الرجل لوضع استقر وسيطر ولم يعد يرى إمكانية التخلص منه، أم أن هذا كان حقدا على زعماء الحركة الوطنية بلغ حد اختلاط الأمور عليه؟».

(١٠)

هكذا يضعنا الدكتور عبد الوهاب بكر أمام أحد اختيارين، ولعلى كنت أتمنى لو أنه ترك لنا الفرصة لنجيب عن هذا السؤال إجابة أخرى من إجابات متعددة يمكن للقارئ أن يدركها بدون جهد، وبدون التزام لفرضيتين محددتين فحسب.

على أنى مع كل هذا لا أستطيع أن أفهم استنكار الدكتور عبد الوهاب بكر لإعجاب شاروبيم بنوبار باشا، فمن حق شاروبيم أن يعجب بنوبار لا لأنه كان على مثل رأيه فى الاحتلال أو غير الاحتلال، ولكن لأن هناك

أسبابا أخرى يسهل إدراكها أولها أن الأمر الطبيعى أن الموظف من طبقة شاروبيم كان يقارن فى العادة بين نوبار (أو غيره) وبين معاصريه (أو معاصرى غيره) من زعماء أو رؤساء وزراء، وشاروبيم عندئذ وتبعا لمنطقه قد يجد نوبار بمقاييسه هو أفضل من شريف باشا أو من رياض باشا على سبيل المثال، وبالتالى فهو أفضل من مصطفى فهمى، وهذا فى حد ذاته سبب وجيه لإعجاب رجل معاصر بمعاصر له.

من ناحية أخرى فإن شاروبيم كان موظفا فى عهود متوالية وناله من بعض رؤساء الوزراء بعض التقدير أو المحاباة كما ناله من بعضهم بعض الظلم أو المجافاة، ومن الطبيعى أن ينحاز شاروبيم إذاً لنوبار، ومن الطريف أننا لو تأملنا تاريخ شاروبيم على نحو ما أورده الدكتور عبد الوهاب بكر نفسه لأدركنا بعد تمعن سريع أو تأمل أسرع أن شاروبيم قد نال أكثر من حظوة فى تاريخه الوظيفى فى الفترات التى كان نوبار رئيسا للوزراء فيها، وهو ما يمكن للقارئ أن يطالعه فيما نورده ونستعرضه من تاريخ حياة شاروبيم نفسه بعد قليل.. لهذا فإنى لا أرى داعيا لانتقادات الدكتور عبد الوهاب بكر حيث يقول:

«... ومن الأمور التى تحسب على ميخائيل شاروبيم إعجابه الواضح (بنوبار) رئيس النظار لأكثر من نظارة فى تاريخ مصر القرن التاسع عشر، مع ما هو معروف عن الرجل (نوبار) وصنوه (رياض) من أنهما وغدان تاريخيان. وأحسب أن على المؤرخ لسيرة ميخائيل شاروبيم أن يغوص فى حيل أكروباتية بارعة لاختيار المبررات التى تصلح سببا لموقف الرجل من رموز الحركة الوطنية فى مصر، أو حركات المقاومة للاستعمار فى الخارج، أو إعجابه الشديد (بنوبار)».

وسوف نرى بعد قليل أن الأمر لا يحتاج إلى حيل أكروباتية وإنما يحتاج

قدراً هيناً من الانتباه إلى الخطوات أو العلامات البارزة فى تاريخ هذين الرجلين أو تاريخ غيرهما.

(١١)

والحاصل أنى كنت أنتظر من الدكتور عبد الوهاب بكر أن يتوجه بالنقد إلى استشهادات شاروبيم التى يبدأ بها حديثه ممهدا للحديث عن اعتقاده فى أهمية الدكتاتورية على نحو ما فعل فى بداية حديثه عن عام ١٨٩٢ حيث يقول شاروبيم:

«قال صاحب الكلام (هكذا يقول شاروبيم وكأنه يقول: قال الحكماء أو قال الفلاسفة أو قال علماء الاجتماع أو قال علماء السياسة أو قال واحد من هؤلاء جميعا، والواقع أنه يقول هذا ليعبر بطريقة ذكية عن رأيه هو، وهو كما نعرف: صاحب الكلام) إن الملك لا يحصل إلا بالمطالبة، والمطالبة غايتها الغلب والملك، ولذا فيكون من المحتم على صاحب السلطان المغلوب على شأنه أن لا يقصّر فى المطالبة القوية بلسانه ويده، لأنه إنما هو يطلب حقا وسلطانا قد سلمه الله إياه وأمنّه عليه وصرّفه فيه بالقسط، فلا يحل له التفريط فيه، ولا العبث به، ولا جعله معرضا لانتهاز الفرصة من الطامعين، ولا هدفا ضعيفا يخرق سياج هيبته فإن قصّر فى شىء من ذلك فقد عرّض نفسه لكل مظنة ورمية، وطوح بها إلى مهواة الزوال، فيذهب فى سبيل ذلك مأزورا غير مأجور».

«قال الإمام على بن أبى طالب: أمران جليلان لا يصلح أحدهما بالتفرد ولا يصلح الآخر بالمشاركة وهما الملك والرأى. فكما لا يستقيم الملك بالمشاركة لا يستقيم الرأى بالانفراد.. قلت (الضمير لشاروبيم) ولا يخفى على كل ذى بصيرة ما وراء اختلاف الأيدى وتباين العادات على الرعية، ولاسيما فى الأحكام، فقد يفضى ذلك إلى فساد العمران،

واضطراب الرعية، فتحتم على صاحب الملك والسلطان ركوب الصعاب ومحاولة الأخطار فى دفع هذا الفناء عن سلطانه، ومنع المفاسد عن ملكه، وزجر المغرض لها، فإذا كان محجورا عليه، مغلوبا على أمره، لا كلمة له، ولا جند، ولا سلطان، ولا حاشية، ولا مديرين، فلا يقدر على شىء من كل ذلك، ولا يأمن الذل ثم الفناء»..

فشاروبيم على نحو ما نرى من عباراته هذه يحسم النتائج التاريخية من قبل أن يتناول التاريخ، أو فلنقل إنه يقدم الاستنتاج النهائى تقدمة واضحة، وهى طريقة لا بأس بها (عند القراء أو عند المثقفين) فى كتابة التاريخ الذى يُعنى بالقيمة وبالموعظة، والذى يحدد هدفه منذ البداية، وربما أن هذه الطريقة لا تتماشى مع المناهج العلمية التى يتبناها الدكتور عبد الوهاب بكر ويحبذها، وربما كنت لهذا السبب أنتظر منه أن يتناول مثل هذه المقدمة أو الفقرة بما تستحقه من إشارة نقدية فى مقدمة تحقيقه لكتاب شاروبيم، لكنه لسبب لست أدريه تنازل عن هذا الموقف المتاح أمامه، ولست أقول إنه تنازل عنه لمصلحتى أو لمصلحة أمثالى، فإنى من الذين لا يبخلون على طريقة شاروبيم هذه بالتقدير، وأراها أكثر موضوعية من الالتواءات العلمية التى قد ترفع شعارا، ثم تتبنى سلوكا مضادا له على طول الخط.

(١٢)

آن لنا أن نتأمل فى تاريخ شاروبيم حسبما يورده الدكتور عبد الوهاب بكر وسنقطع تواصل فقرات الدكتور بكر من آن لآخر لنشير إلى ما نعتقد أنه كان السبب فى تحويل المسار الوظيفى للمؤرخ العظيم.

ونبدأ بأن نورد آخر فقرات الدكتور عبد الوهاب بكر فى التعريف بشاروبيم، وهى الفقرة التى يعارض فيها تاريخ ميلاده المذكور فى بعض المصادر التى لا يحددها بالاسم، ويبدو اعتراض الدكتور بكر منطقيا، ولهذا فإنه يفضل الأخذ برواية توفيق اسكاروس:

«تقول بعض المصادر إن شاروبيم ولد عام ١٨٦١، لكن هذا التاريخ لا يقبل عقلا إذا وضعنا فى الاعتبار سنى الدراسة التى تلقاها فى مدرستى حارة السقايين والمدرسة البطريركية وهما لا تقلان عن عشر، إذ لا يتصور هنا أن يعمل الرجل سكرتيرا خاصا لإسماعيل صديق وزير المالية عام ١٨٧٦ وهو فى سن الخامسة عشرة، إذا وضعنا فى الاعتبار أن بدء حياته الدراسية فى سن الخامسة، أى فى عام ١٨٦٦».

ثم يقول الدكتور عبد الوهاب بكر فى أثناء استعراضه لما هو متاح عن تاريخ شاروبيم:

«إلى هنا (أى إلى عام ١٨٨٤) ولا نعرف لميخائيل شاروبيم أى ميزات ثقافية. فالرجل قد تلقى تعليما بسيطا، وخدمته فى الحكومة لم تتعد مجال التحريرات (أعمال الكتابة)، والترجمة، والسكرتارية، وأمانة الجمارك، فالتفتيش المالى أو الإدارى».

وربما نتوقف لنسأل الدكتور عبد الوهاب بكر عن المهارات الأعلى التى كانت مطلوبة فى وظائف الإدارة فى ذلك الحين.. بل حتى زمننا هذا.

ونعود لنقرأ ما يردف به الدكتور عبد الوهاب بكر حيث يقول:

«لكننا نراه ينتقل فجأة عام ١٨٨٤ (قاضيا) فى محكمة المنصورة الأهلية دون أن يكون لديه أى خبرات قانونية سابقة. صحيح أن أول شروط وضعت للالتحاق بالعمل القضائى ونصت على ضرورة حصول القاضى أو عضو النيابة على (شهادة حقوقية إما من مصر أو أوروبا) كانت فى نوفمبر عام ١٨٩٣ وليس قبل ذلك، لكنه أصبح رئيسا للنيابة بنفس المحكمة، وهى يومئذ أكبر نيابات القطر وأوسعها اختصاصا».

(١٢)

نتوقف هنا لنعقب على ما سجله الدكتور عبد الوهاب بكر، وأستطيع بدون مقدمات تاريخية كثيرة أن أشير إلى أن الانتقال الفجائى لشاروبيم

إلى سلك القضاء الذى حدث عام ١٨٨٤ لم يحدث إلا لسبب واحد، هو أن نوبار قد عاد وأصبح رئيسا للنظار فى يناير ١٨٨٤، وقد جمع مع رئاسة النظار منصب وزير الحقانية (وهى معلومة حقيقية وإن كانت مستغربة)، وقد كان من سلطانه أن يعين أمثال شاروبيم قضاة!! وهكذا ينحل للدكتور بكر المعضل الذى أجاد تصويره بالفعل كما ينحل له معضل آخر يتعلق بموقف شاروبيم من نوبار الذى لا يجد الدكتور بكر تفسيرا له فى ضوء الحقائق العلمية، لكنى أجد له تفسيرا فى ضوء الحقائق التاريخية.

ونعود إلى ما يتحدث به الدكتور بكر عن شاروبيم:

«بعد عشر سنوات من العمل فى القضاء عين ميخائيل شاروبيم مديرا لمصلحة التاريخ (المساحة) ١٨٩٤، وفى عام ١٨٩٩ نقل إلى وزارة المالية ناظرا لإدارة أملاك الميرى الحرة، فمديرا للأملاك فى الإسكندرية حتى عام ١٩٠٢، وفى ذلك العام تقاعد وهو فى سن التاسعة والأربعين، وظل فى مرحلة التقاعد حتى توفى عام ١٩١٨ عن ٦٤ عاما».

(١٤)

وهنا أستطيع أن أدل الدكتور بكر على ملمح آخر فى حياة شاروبيم الوظيفية، وهو انتقاله عام ١٨٨٩ ناظرا لإدارة أملاك الميرى الحرة فى وزارة المالية. وقد حصل على هذا المنصب بالنقل من مصلحة المساحة التى كانت تتبع وزارة الأشغال، وبوسعى أن أذكر للدكتور عبد الوهاب بكر أن صاحب قرار هذا النقل (الذى أفاد منه شاروبيم) كان هو بطرس غالى الوزير البارز فى وزارة مصطفى فهمى القائمة بالحكم فى ذلك الوقت، والذى خلف مصطفى فهمى فى رياسة الوزارة.

ولعل هذا التعقيب يضىء لنا مرحلة أخرى أجاد الدكتور عبد الوهاب بكر وضع السؤال عن غموضها، وهى المرحلة التى توقف عندها الورق الذى قدم له من مخطوط كتاب شاروبيم، فقد توقف هذا الورق عند

اغتيال بطرس غالى وما أثارته محاكمته من قضايا، ومن حق الدكتور عبد الوهاب بكر علينا أن ننقل ما طرح به هو نفسه التساؤل عن هذه النقطة:

«يتناول العمل الفترة التاريخية الواقعة بين وفاة الخديو توفيق فى يناير ١٨٩٢ ومصرع بطرس باشا غالى رئيس النظار فى فبراير ١٩١٠. ويتوقف ميخائيل شاروبيم عند هذا الشهر بصورة مبتورة، فقد كان يتحدث عن محاكمة إبراهيم ناصفى الوردانى ويشرح اختلاف الأطباء والمحكمة حول حالته العقلية ومدى مسئوليته عما فعل، وموقف الصحف القبطية منه، وهجومها عليه، وتكليف نظارة الداخلية لمحافظ العاصمة (بإنذار) هذه الصحف بالكف عن هذا السلوك، وفجأة ينتهى العمل. ولا تعرف - حتى الآن - أسباب ميخائيل شاروبيم فى إنهاء العمل على هذه الصورة المفاجئة، اللهم إلا إذا كان قد انتوى استكماله فى مجلد رابع، وهذا ما لا نستطيع القطع به».

(١٥)

ولعلى أضيف إلى ما أورده الدكتور عبد الوهاب بكر تعبيراً عن احتمال آخر وهو أن يكون شخص آخر غير شاروبيم هو الذى توقف بنص شاروبيم عند التاريخ الذى توقف عنده.

ومن حق القارئ علينا أن نشير إلى أن ميخائيل شاروبيم وبطرس بطرس غالى (الكبير أو الجد) يلتقيان بالنسب، فقد تزوج ابن بطرس غالى الكبير من ابنة ميخائيل شاروبيم، وهكذا فإن الدكتور بطرس غالى (الحفيد) الذى كان سكرتيرا عاما للأمم المتحدة يتمتع بأنه حفيد الرجلين رئيس الوزراء الذى اغتيل فى ١٩١٠، والمؤرخ الذى وقف بتاريخ مصر عند اغتيال صهره رئيس الوزراء فى ١٩١٠.

هذه هى عباراتى.. أما الأدق من عباراتى فهى عبارات الدكتور عبد

الوهاب بكر نفسه حين يصف قصة الكافى، وكيف جاء (الكافى) إليه لتحقيقه حيث يقول:

«فى عام ١٩٩٢ اتصل بى الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق أستاذ التاريخ الحديث بكلية البنات جامعة عين شمس، وأشار إلى أن الجزء الخامس من (الكافى) فى حوزته وأنه يفكر فى إسناد أمر تحقيقه إلىّ».

«فى ذلك الوقت أيضا ظهر (الرقيب) أو حوليات مصر السياسية ١٨٧٨ ـ ١٨٨٢ لميخائيل شاروبيم محققا بمعرفة الدكتور يونان لبيب رزق، وفى المقدمة التى قدم بها الدكتور بطرس غالى للكتاب ذكر أن المرحوم الدكتور زكى مبارك الذى كان يعلمه اللغة العربية فى الثلاثينيات بمدرسة الليسيه، ذكر له أن هناك جزءا خامسا للكافى) وأن على الأسرة أن تعنى بنشره. واستطرد الدكتور غالى فقال: إن والدته المرحومة صفية ميخائيل شاروبيم طلبت منه فى أعقاب عودته من بعثته الدراسية إلى فرنسا فى أواخر عام ١٩٤٩ أن يعنى بنشر عملين لجده ميخائيل شاروبيم لم ينشرا بعد، هما الجزء الخامس من «الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث»، و«الرقيب»».

«ويبدو أن نوعا من التعارف جرى بين الدكتور غالى والدكتور يونان لبيب أثناء اشتغال الأخير بقضية استرداد طابا، وأن الحديث بينهما تطرق إلى مؤلفات جد الدكتور غالى، فعرض الأخير على الدكتور يونان أن يتولى مهمة نشر أعمال ميخائيل شاروبيم، وفاءا من الحفيد لجده من ناحية، وتحقيقا لرغبة الأم صفية شاروبيم فى نشر أعمال أبيها من ناحية أخرى».

«وأخذ الدكتور يونان على عاتقه مهمة تحقيق العملين فنشر الرقيب محققا فى عام ١٩٩٢، ثم عهد إلىّ بتحقيق الجزء الخامس من الكافى..

وهكذا وصل إلىّ العمل».

(١٦)

هل يجوز لنا أن نسارع قبل الانتهاء من هذا الباب لنشير إلى مدى ما كان يتمتع به أساتذة الأدب (من طراز الدكتور زكى مبارك) فى ذلك الوقت من معرفة موسوعية دقيقة جعلت زكى مبارك ينتبه وينبه التلميذ الحفيد (الذى هو الدكتور بطرس بطرس غالى) إلى كتاب قيم كان من الممكن أن يضيع؟ بل إن بعضه، فيما يبدو حتى الآن، قد ضاع بالفعل!!

الفهرس

الموضوع	الصفحة
إهداء	٥
هذا الكتاب	٧
الباب الأول: من نافذة الأدب	
د. محمد صبرى السربونى	١٣
الباب الثانى: من نافذة المجتمع	
د. سيد عويس	٤٣
الباب الثالث: من نافذة الصحافة	
د. عبد العظيم رمضان	٩٥
الباب الرابع: حرب أكتوبر	
منهج عبد العظيم رمضان فى دراسة حرب أكتوبر	١٧١
الباب الخامس: من نافذة الفن	
محمد صدقى الجباخنجى	١٩٩
الباب السادس: من نافذة المكتبة	
ميخائيل بك شاروبيم	٢٥٥